

البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

﴿ شَبَحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لِتَلَاقِهِ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ إِلَى الْمَسْجِدِ
الْأَقْصَا الَّذِي بَرَّكَنَا حَوْلَهُ لِزِيَّهُ مِنْ أَيْمَانِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾
صدق الله العظيم



العدد السادس والسبعون

تشرين أول (أكتوبر) / 2000



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة الخامسة والعشرون

العدد الرابع والسبعين - تشرين أول / أكتوبر 2000

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيش

مدير العلاقات البرلمانية

الادارة :

دمشق - سوريا

ص. ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

تلفون : 412046

فاكس : 6130224

المحتوى

كلمة العدد : فلسطين في القلب

بقلم : نور الدين بوشكوح

الأمين العام للاتحاد 2
ملف العدد :

- من أجلك يا فلسطين 5

- بيان الدورة 36 لمجلس الاتحاد 7

- البيان الختامي للدورة 37 لمجلس

الاتحاد 9

- الندوة البرلمانية الأفريقية العربية

حول « القدس لب الصراع

العربي - الإسرائيلي » 12

- اتفاقية الأقصى 15

شعر سليم الزعنون 16

نشاطات الاتحاد :

- البيانات الصادرة عن الاتحاد

والشعب الأعضاء حول اتفاقية

الأقصى المباركة 32-18

- رئيس الاتحاد يحيي اتفاقية

الأقصى الباسلة 33

تقارير :

- المؤتمر الدولي لرؤساء البرلمانات

الوطنية في نيويورك 42

- المؤتمر البرلماني الأفريقي -

العربي التاسع في تونس 53

- المؤتمر 104 للاتحاد البرلماني

الدولي في جاكرتا 64

- المؤتمر 23 للاتحاد البرلماني

الأفريقي في أديس أبابا 85

وثائق :

(1) البيان الصادر عن القمة العربية

الطارئة في القاهرة 96

(2) وثائق مؤتمر القمة الإسلامية في

الدوحة 104

دراسات :

1 - نظام الغرفتين في التجربة

البرلمانية المغربية 139

بقلم : د. إبراهيم رشيد

2 - المنعكستات السلبية للمتغيرات

الدولية على العمالة في الوطن

العربي 143

بقلم : د. محمد سعيد النابلي

توصيات ندوة تطوير العمل البرلماني العربي 151

وقدسيتها في قلوب جميع العرب والمسلمين . ويسبب هذه المكانة بالذات، ولأن لها تلك القدسية المميزة فإنها كانت وما تزال تلعب دوراً توحيدياً لصفوف العرب والمسلمين في شتى أنحاء المعمورة ، وعلى امتداد حقب التاريخ .

ولا يخفى على أحد المطاعم الصهيونية في هذه الموضع . ولعل السبب في شراسة التمسك بها يعود إلى سببين أساسيين : أولهما اكتساب شرعية لاهوتية أو دينية توظف لترويج الادعاءات بحقوق مزعومة للصهيونية في فلسطين .. وثانيهما تصفيه القوة التوحيدية التي تتمتع بها هذه الأماكن المقدسة بالنسبة للعرب والمسلمين . ومن هنا جاءت شراسة النشاط الاستيطاني في فلسطين عموماً ، وفي القدس ومحيطةها بوجه خاص ، ومن هنا جاءت أيضاً حتى الإجراءات الرامية إلى تغيير التركيب السكاني والمعالم الجغرافية للمدينة المقدسة ، على وجه الخصوص .

ولكن ذلك كله لم ولن يُجد العدو الصهيوني فتيلاً ، ولن تفيده كل التدابير التي اتخذها في تمرير مخططه الإجرامي لتهويد هذه الأرض العربية الطاهرة . وقد جاء الرد هذه المرة قوياً هادراً على

كلمة العدد

فلسطين .. في القلب

بقلم :

نور الدين بوشكوح

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

لم يعرف التاريخ العربي ، قديمه وحديثه ، قضية حظيت بالقدر الكبير من الاهتمام والجدية والمتتابعة بمثل ما حظيت به قضية فلسطين ، وقضية القدس الشريف . فلسطين والقدس والمسجد الأقصى والحرم القدس الشريف جميعها لها مكانتها الخاصة

إسرائيل لإعادة خلط الأوراق في المنطقة بغية تحقيق مراميها التوسعية وضم مدينة القدس الشريف إلى كيانها السرطاني . ولهذا بدأ الاتحاد نشاطاً متواصلاً منذ شهر آب /أغسطس/ الماضي بعقد دورة استثنائية لمجلس الاتحاد في نيويورك ، تلتها دورة استثنائية أخرى للمجلس في جاكرتا ، إلى جانب إصدار العديد من البيانات التي تفضح السياسات والممارسات الإسرائيلية وما تمثله من خطر على الأمن والسلام في المنطقة والعالم أجمع .

ذلك نظم الاتحاد ندوة برلمانية افريقية عربية حول القدس الشريف ، فند فيها الادعاءات الصهيونية حول المدينة المقدسة .

وجاءت انتفاضة الأقصى الباسلة والحملة الإسرائيلية الوحشية ضد أهلنا في فلسطين المحتلة لتؤكد مواقف الاتحاد وصحة تدیراته . لقد أكدت فلسطين وأكّدت القدس مصداقيتها في توحيد صفوفنا ، عرباً ومسلمين ، دفاعاً عنهم . وجاءت قرارات الدورات الاستثنائية لمجالس الاتحاد البرلماني العربي مؤكدة لجملة من الحقائق التي شكلت رافعة للنضال القومي العربي طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، من جهة ،

أيدي شعبنا الفلسطيني الصامد الذي هب هبة رجل واحد متصدراً للاحتلال الصهيوني وانتهاكاته المتواصلة لحقوقه وسيادته ، ومدافعاً عن عروبة فلسطين والقدس والمسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف وغيرها .

بقلوب عاملة بالإيمان ونفوس تواقة للشهادة ارتفعت الأيدي تذبذ بالحجارة - السلاح الوحيد المتوفر - في مواجهة الدبابات والحوامات والصواريخ . مئات من الشهداء وآلاف من الجرحى تساقطوا على دروب الكفاح ، يررون الأرض بدمائهم التي ستعبد الطريق نحو الحرية والاستقلال أو نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .

□ □ □

لقد كانت القضية الفلسطينية دائماً وما تزال المحور الأساسي لنشاط الاتحاد البرلماني العربي ونقطة ثابتة في جداول أعمال جميع مجالسه ومؤتمراته ، وفي مباحثاته مع جميع الهيئات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية . ومنذ بدأت إسرائيل مراوغاتها ومحاولاتها للتسلّص من استحقاقات العملية السلمية ومن اتفاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية أدرك الاتحاد البرلماني العربي خطورة المرحلة القادمة وما يمكن أن تقوم به

الأمريكية المتحيزة لإسرائيل ، لاسيما قرار الكونغرس الأمريكي الذي حمل الشعب الفلسطيني ، وهو ضحية العدوان، مسؤولية ما يجري على الأرض الفلسطينية المحتلة .

ودعت القرارات إلى استثار وحشد جميع الإمكانيات العربية والإسلامية والصادقة لمواجهة الهجمة الإسرائيلية وعدوانها ، وأوضحت أن الحقة الأساسية في نصرة الشعب العربي الفلسطيني هي تعزيز التضامن العربي والارتفاع به إلى مستوى التحديات والأخطار الداهمة .

فهل يبقى أمامنا إلا أن نعمل يداً واحدة ، موحدي الإرادة والصفوف لوضع قرارات اتحادنا موضع التنفيذ ولنسهم في الدفاع عن شعبنا الصامد في مواجهة أعتى قوى الاحتلال في هذا العصر ؟ إن الحقوق لا تضيع بالتقادم وسيظل الدفاع عنها أمراً جديراً بالتضحيه ، مهما غلت التضحيه !!!

ومنسجمة مع حقائق العصر ومستجاته، من جهة أخرى .

فقد أكدت القرارات أن قضية فلسطين والقدس في موقع القلب منها ، هي القضية المصيرية الرئيسية للأمة العربية. وأكدت القرارات حرص ممثلي الأمة العربية على إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط ، مع التمسك الكامل بالشرعية الدولية والدعوة إلى تنفيذ القرارات المختلفة الصادرة عن مؤسساتها الرئيسية : مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة .

كما أكدت القرارات رفض جميع الإجراءات التي قام بها المحتل الإسرائيلي لفرض الأمر الواقع على فلسطين والقدس ، ووضع جميع دول العالم أمام مسؤولياتها بدعوتها إلى تأكيد مصداقيتها من خلال التزاماتها بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالمدينة المقدسة .

ذلك أدانت القرارات المواقف

من أجلك يا فلسطين

ملف العدد

البرلمانيون العرب

يقفون صفاً واحداً تضامناً

مِن الشَّهْبُ الْعَرَبِيِّ

الْفَلَسْطِينِيِّ وَأَنْتَفَاضَتْهُ

الْبَاسْلَةُ، وَاسْتَنْكَارًا

لِلْهُدَوَانِ الصَّهِيُونِيِّ

الْهَجَّارِيِّ، وَالْمَوْقِفُ

الْأَمْرِيَكِيِّ الْمُنْهَازُ.

فلسطين ... والقدس ... والمهد الأقصى ... والحرم القدس الشريف ... أماكن ومواقع لها مكانتها الخاصة وقدسيتها في قلوب جميع العرب والمسلمين . وبسبب هذه المكانة بالذات وبسبب هذه القدسية بالذات فإنها تلعب دوراً توحيدياً لصفوف العرب والمسلمين في شتى أنحاء المعمورة . ولم تعد خافية على أحد المطامع الصهيونية في هذه المواقع . وأحد أسباب هذه المطامع تصفية القوة التوحيدية التي تتمتع بها .

وقد تنبه الاتحاد البرلماني العربي إلى التحركات الإسرائيلية لضم القدس وإلغاء هويتها العربية - الإسلامية وضمنها إلى إسرائيل منذ أمد بعيد . كما تنبه الاتحاد إلى التحركات الأخيرة لإسرائيل التي أخذت طابعاً هجومياً مدبراً قبل اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة ، فعقد دورة استثنائية حدد فيها موقفه من هذه التحركات .

وجاءت انتفاضة الأقصى الباسلة والحملة الإسرائيلية الوحشية ضد أهلنا في فلسطين المحتلة فأثارت مشاعر جميع العرب من المحيط إلى الخليج ، ومشاعر جميع محبي الحرية ، وجميع من تعز عليهم قضايا السلام وحقوق الشعوب في جميع أنحاء العالم .

ومن جديد وقف الاتحاد البرلماني العربي ، ووقفت البرلمانات وال المجالس العربية الأعضاء في الاتحاد صفاً واحداً تضامناً مع انتفاضة الأقصى المباركة واستنكاراً للعدوان الصهيوني الهمجي .

وتنشر «البرلمان العربي» فيما يلي جملة من الوثائق والبيانات الصادرة عن اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي وعن البرلمانات وال المجالس العربية ، وبعض المنظمات الدولية والإقليمية حول انتفاضة الأقصى المباركة والوضع في فلسطين المحتلة .

**بيان الصادر
عن الدورة السادسة والثلاثين الاستثنائية
لمجلس الاتحاد البرلماني العربي**

وفي ضوء المداخلات والمناقشات التي جرت وإدراكاً لما تتعرض له القدس الشريف من مخاطر تستهدف حاضرها ومستقبلها ووجهها العربي والإسلامي أخذ مجلس الاتحاد البرلماني العربي القرارات التالية :

1 - يؤكد المجلس جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ووضع مدينة القدس الشريف ، ويدعو إلى العمل على تفيذها كما يؤكد قرارات جميع مجالس الاتحاد البرلماني العربي ومؤتمراته وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي و الاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة .

2 - يؤكد المجلس أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية ، وأن القدس الشريف هي قلب هذه القضية ، وأنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط دون عودة السيادة العربية الفلسطينية إلى القدس الشريف ومقدساتها الإسلامية والمسيحية .

3 - يدعو إلى تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لتعزيز صمود القدس الشريف وأهلها ضد سياسات التجويع والإفراج والحصار والضم الهادفة إلى تهويدها وطمس معالمها العربية والترااثية والدينية .

4 - يدعو المجتمع الدولي عامة ، ورعاياه السلام ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية

انعقدت في مقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك يوم الأربعاء 30/8/2000 أعمال الدورة السادسة والثلاثين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي بحضور وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في كل من : الأردن - الإمارات العربية - تونس - الجزائر - جيبوتي - المملكة العربية السعودية - السودان - سوريا - العراق - فلسطين - قطر - الكويت - الجماهيرية - مصر - المغرب - موريتانيا - اليمن . كما ساهم في أعمال الدورة بصفة مراقب ممثلو كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وقد اقتصر جدول أعمال الدورة على بند واحد تحت عنوان :

" القدس الشريف وضرورة استئناف الأمة العربية والإسلامية وتعبئتها قدراتها وطاقاتها واتخاذ موقف عربي موحد يحمي عروبتها ويبدأ الأخطر المحدقة بتاريخها وقدسيتها وهيئتها الدينية " .

ترأس أعمال الدورة السيد / عبد القادر بن صالح - رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري .

واستمع المجلس إلى كلمات عدد من السادة رؤساء المجالس والوفود .

اجتماع اللجنة الأخيرة في أغادير.

7 - يثمن الدور الأوروبي ودور حاضرة الفاتيكان تجاه الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في السيادة على القدس الشريف ورفض الإدعاءات الإسرائيلية الخاصة بالقدس، ويدعو هذه الدول إلى تعزيز دورها في هذا المجال.

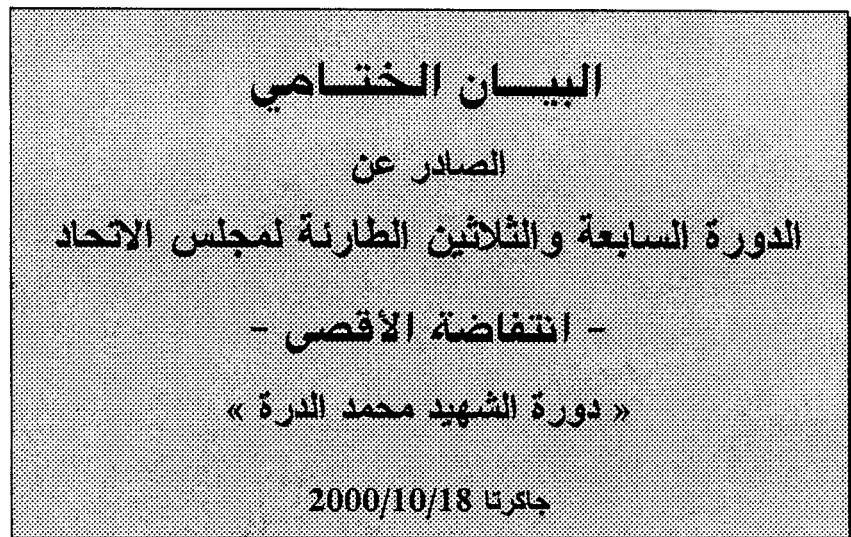
8 - وعلى صعيد السلام في الشرق الأوسط ، يدعم المجلس الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام العادل والشامل بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة وعوده الجولان السوري المحتل بانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران 1967 ، ويحيي المجلس انتصار لبنان بتحرير جنوبه ، كما يدعو إلى ضرورةمواصلة العملية السلمية على أساس القرارات الدولية وخاصة القرارين 242 و 338 وبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد .

إلى الضغط على إسرائيل لعدم القيام بأية أعمال تنتهك الوضع القانوني والديموغرافي والديني لمدينة القدس الشريف طبقاً للقرارات الدولية ذات الصلة والقانون الدولي وميثاق جنيف الرابع .

5 - يطالب جميع الدول ، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية ، عدم نقل ممثلياتها إلى القدس الشريف لأن ذلك يعتبر انتهاكاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومخالفة صريحة لإعلان المبادئ لعام 1993 ومرجعية مدريد للسلام ، وتعدياً واضحاً على حقوق الأمة العربية من مسلمين و المسيحيين إضافة إلى مسلمي ومسيحيي العالم أجمع .

6 - يؤكّد دعمه ومساندته للجهود التي تبذلها لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي للتعرّيف بقضية القدس العادلة والدفاع عن الحقوق المنشورة للشعب العربي الفلسطيني ، ويثمن القرارات الصادرة عن





بيان الختامي

"الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مدينة القدس الشريف".

وقد تحدث في الدورة السادسة رؤساء الشعب البرلمانية العربية ورؤساء الوفود . وانطلاقاً من المداخلات والمناقشات التي جرت في اجتماعات دورة مجلس الاتحاد ، وإدراكاً لما يتعرض له الشعب العربي الفلسطيني من مجازر وحشية ، وما يتهدد مدينة القدس الشريف من مطامع وأخطار على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي،

اتخذ مجلس الاتحاد البرلماني العربي القرار التالي:

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي:

1 - يذكر بـ ويؤكد جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبوضع مدينة القدس الشريف، لا سيما قرارات مجلس الأمن الدولي 242 ، 338 ، والقرار 478 الذي يعتبر إجراءات تهويد القدس لاغية وباطلة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ،

في الثامن عشر من تشرين الأول- أكتوبر/عام 2000 انعقدت في العاصمة الإندونيسية -جاكارتا- بطلب من مجلس الأمة في دولة الكويت اجتماعات الدورة السابعة والثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي تحت عنوان :

"انتفاضة الأقصى المبارك"

والتي أطلق عليها

"دوره الشهيد محمد الدرة "

وقد شاركت في أعمال الدورة وفود تمثل الشعب البرلمانية في كل من:

الأردن -الإمارات العربية- تونس- الجزائر -السودان- سوريا- العراق- فلسطين- الكويت- الجماهيرية الليبية- مصر- المغرب- اليمن. كما حضرها بصفة مراقب ممثلون عن الاتحاد البرلماني الإفريقي واتحاد المغرب العربي واتحاد مجالس دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

تضمن جدول أعمال الدورة بنداً واحداً :

التجارية وتجميد أو سحب السفراء ، والقيام بتحرك على أعلى المستويات العربية والإسلامية وال المسيحية للحفاظ على الطابع العربي للمدينة و مقدساتها ، ووقف جميع إجراءات التهويد .

6 - يدعوا المجلس المجتمع الدولي والدول الكبرى و راعيى عملية السلام إلى إدانة الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطينى من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، كما يدعوهم إلى تحمل مسؤولياتهم في حماية الشعب الفلسطينى من المجازر التي يتعرض لها والتدخل الفوري لوقف الاعتداءات التي تهدد المنطقة برمتها بالانفجار .

7 - يطالب المجلس الأمم المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1322 بتاريخ 7/10/2000م ، والقاضي بإجراء تحقيق دولي شامل حول الجرائم الوحشية التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل ، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكابها . كما يطالب مجلس الأمن تنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية الأخرى دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير .

8 - يدعوا المجلس المجتمع الدولي ، وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتخلص عن مواقف الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا العرب العادلة .

9 - يدعوا المجلس إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، إلى حدود الرابع من حزيران 1967 ، وإلى التمسك المطلق بالسيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشريف بجميع أحياها وأماكنها المقدسة المسيحية والإسلامية ، باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة مع ضمان حرية الوصول للجميع إلى أماكن العبادة فيها ،

ويدعوا إلى تفيذها .

2 - يذكر ب ويؤكد قرارات جميع مجالس الاتحاد البرلماني العربي و مؤتمراته ، لا سيما قرار الدورة السادسة والثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد التي عقدت في نيويورك في آب - أغسطس/2000 ، وكذلك قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة ، ويدعو إلى اتخاذ الإجراءات لوضعها موضع التنفيذ .

3 - يعرب المجلس عن إدانته واستنكاره الشديدين للمجازر الوحشية المدبرة التي ارتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب العربي الفلسطيني في الحرم القدسي الشريف ، والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى ، والتي ذهب ضحيتها أكثر من مائة شهيد وأكثر من 4000 جريح ومصاب ، بينهم عدد كبير من الأطفال ، ويعتبر هذه المجازر تجسيداً حياً لإرهاب الدولة المنظم .

4 - يؤكد المجلس مساندته الكاملة لتصدي الشعب العربي الفلسطيني للمؤامرة الصهيونية ضد مدينة القدس الشريف ، وصموده في وجه آل الحرب والإرهاب وإجراءات القمع الإسرائيلية وتمسكه بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، لا سيما حقه في العودة إلى أرضه وفي تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ويستطرد الرحمة على الشهداء الميامين الذين سقوا بدمائهم الزكية أرض الوطن ، دفاعاً عن سيادته و مقدساته .

5 - يطالب المجلس القادة العرب الذين سيلقون في مؤتمر القمة في القاهرة العمل على تجاوز الخلافات العربية ، وتحقيق مصالحة عربية شاملة تضع الأساس لتضامن عربي فعال قادر على التصدي لجميع التحديات والأخطار التي تترbcc بالامة العربية ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف كل عمليات التطبيع مع إسرائيل، بما في ذلك إغلاق المكاتب

ومظاهرات الإدانة لمجازر إسرائيل الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، التي أعربت عنها الجماهير في الدول العربية والإسلامية وفي كثير من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية.

12 - يؤكد المجلس دعمه للجهود المبذولة من أجل إحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وعودة الجولان السوري المحتل بانسحاب إسرائيل منه إلى خط الرابع من حزيران عام 1967 بدون أي شروط، ويحيي المجلس انتصار لبنان بتحرير جنوبه ، ويدعو إلى مواصلة العملية السلمية على أساس القرارات الدولية 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية

مدريد .

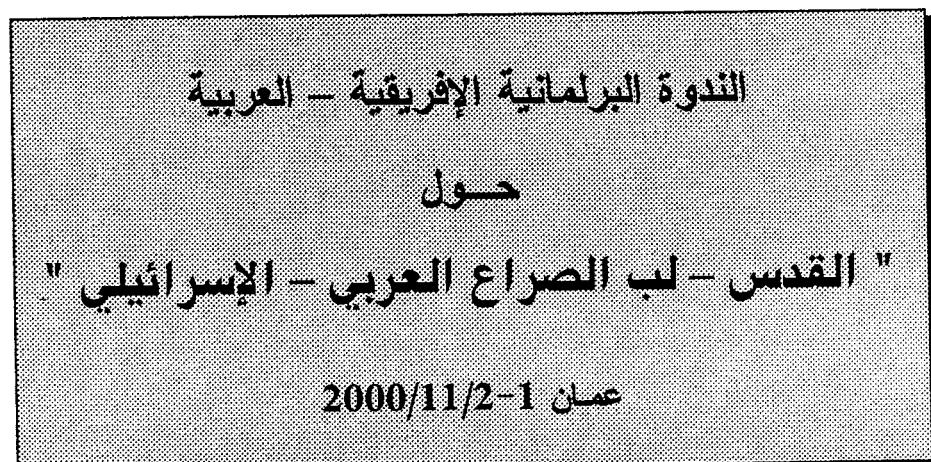
وإلى أن يتم ذلك يدعو المجلس جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي إجراءات وتدابير وتشريعات تخدمها إسرائيل لتغيير طبيعة مدينة القدس وتكونها السكاني تطبيقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

10 - يؤكد المجلس دعمه لكفاح الشعب الفلسطيني ويؤكد حقه في وصول الإمدادات وحصوله على احتياجاته من أغذية وأدوية ومعدات طبية وغيرها، ويناشد المجلس دول العالم والمؤسسات الدولية وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التدخل لمنع إسرائيل من فرض حصار على الشعب الفلسطيني وحرمانه من الغذاء والدواء واحتياجاته الأخرى .

11 - يحيي المجلس موقف الاستنكار

جاكارتا 18/10/2000 م





البيان الختامي

اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

عالج المشاركون في الندوة موضوع القدس من خلال المحاور الرئيسية الثلاث الآتية:-

المحور الأول: القدس عبر التاريخ

غطي هذا المحور الجانب التاريخي للقدس الشريف ، ملقياً الأضواء على الدور الديني للمدينة المقدسة في مختلف المراحل ، ومفندًا الادعاءات والأباطيل والافتراءات الصهيونية حول تاريخ المدينة المقدسة.

المحور الثاني : القدس في القانون الدولي

تعرض هذا المحور إلى الوضع القانوني للمدينة المقدسة منذ الانتداب البريطاني ، وفترة الوحدة الأردنية - الفلسطينية حتى الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة في حزيران - يونيو 1967 ، مستعرضاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة حول وضع القدس ، ومحلاً لها على ضوء

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وتتفيداً لقرار المؤتمر التاسع للبرلمان الإفريقي العربي المنعقد في تونس جرت في عمان يومي الأول والثاني من تشرين الثاني - نوفمبر 2000 اجتماعات الندوة البرلمانية الإفريقية - العربية حول موضوع "القدس لب الصراع العربي - الإسرائيلي".

شاركت في أعمال الندوة وفود تمثل الشعب البرلمانية الإفريقية والعربية في البلدان الآتية: الأردن - الإمارات العربية المتحدة - تونس - الجزائر - جيبوتي - سوريا - السنغال - العراق - سلطنة عمان - غينيا - فلسطين - قطر - الكويت - الكونغو - الجماهيرية العربية الليبية - المغرب - اليمن .

كما حضر أعمال الندوة بصفة مراقب وفد من مجلس الشورى السعودي وممثلو المنظمات الإقليمية الآتية: جامعة الدول العربية - منظمة المؤتمر الإسلامي - منظمة الوحدة الإفريقية -

القدس الشريف هي لب هذا الصراع ، وانه لا يمكن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط دون ممارسة السيادة الفلسطينية على مدينة القدس الشريف ، عاصمة دولة فلسطين.

2 - يؤكد المشاركون أيضاً أن القدس مدينة عربية فلسطينية ، وأنها جزء لا يتجزأ من الأرضي العربية المحتلة في عام 1967 وينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأرضي كافة . ويؤكدون تمكهم المطلق بالسيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشريف بجميع أحياها وأماكنها المقدسة المسيحية والإسلامية ، باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة ، مع ضمان حرية الوصول للجميع إلى أماكن العبادة فيها. وإلى أن يتم ذلك يدعو المشاركون جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأية إجراءات أو تشريعات اتخذتها إسرائيل لتغيير طبيعة مدينة القدس وتركيبها السكاني ، تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لا سيما القرارات : 194، 338 ، 478 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والقرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بحق إسرائيل لإرغامها على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية .

3 - يعرب المشاركون في الندوة عن إدانتهم واستنكارهم الشديدين للمجازر الوحشية المدبرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب العربي الفلسطيني ، ويؤكدون مساندتهم الكاملة للشعب الفلسطيني الأعزل في تصديه لآلية الحرب الإسرائيلية ، وفي تمكّه بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، لا سيما حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وعاصمتها القدس . ويدعون حكوماتهم وشعوبهم إلى تقديم كل أنواع المساعدة والعون لدعم الانقاضة الفلسطينية وتعزيز صمودها حتى تصل إلى غاياتها السامية .

مبادئ الشرعية الدولية .

المحور الثالث : دور المدينة المقدسة في إحلال السلام إقليمياً ودولياً

تناول هذا المحور الجانب السياسي من موضوع القدس ، موضحاً السياسات والممارسات الإسرائيلية إزاء المدينة المقدسة وإجراءات تهويد المدينة وتغيير هويتها والآثار السلبية لهذه الممارسات على عملية السلام في الشرق الأوسط .

لاحظ البرلمانيون الأفارقة والعرب المشاركون في الندوة أن اجتماعاتهم تجرى وسط ظروف بالغة الدقة والخطورة على صعيد الأوضاع في الشرق الأوسط ، حيث تتواصل انفراضاً الشعب العربي الفلسطيني ، وتنتصاع المواجهات الدامية بين قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي والشعب الفلسطيني الأعزل المتشبث بأرضه وحققه . واعتبروا عن قناعتهم بأن هذه الظروف ناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية الاستفزازية الرامية إلى التملص من استحقاقات السلام وفرض حلول إسرائيلية على المنطقة ، لا تنقذ بأي حال من الأحوال مع منهجة السلام المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ، بل تؤدي بصورة جلية إلى نسف مجمل الجهود المخلصة التي بذلت وتبذل لوضع حد للصراع التاريخي في المنطقة . ويحمل المشاركون حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تفجر الأوضاع في الأرضي الفلسطينية المحتلة .

ومن خلال المناوشات الموضوعية لمحاور الندوة الثلاثة وتبادل الآراء حول جميع القضايا المتعلقة بالوضع في المنطقة ووضع مدينة القدس توصل المشاركون في الندوة إلى التوصيات والنتائج التالية :

1 - يؤكد المشاركون في ندوة عمان أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الصراع العربي – الإسرائيلي ، وإن مسألة

الإسرائيли في هذه البلدان تحت أية ذريعة جاءت . ويشيد المشاركون بجميع الدول التي سارعت إلى إغلاق مكاتب الاتصال بينها وبين إسرائيل .

9 - يدعوا المشاركون جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى الضغط بكل الوسائل الممكنة ، بما في ذلك لمقاطعة للدول التي تعمل على نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس ، باعتبار ذلك عمل مخالف لنصوص ومضامين قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس .

10 - يدعوا المشاركون البرلمانات الأفريقية والعربية إلى تشكيل لجان مشتركة للكشف عن الجرائم الإسرائيلية وسلسل تهوييد القدس الشريف ولبيان وتوضيح الجانب القانوني وأشاره في القانون والقضاء الدوليين والعمل على عقد ندوة سنوية حول القدس .

11 - يدعوا المشاركون الحكومات العربية والأفريقية إلى وضع برامج تعليمية وتنقيفية في المدارس والجامعات وفي أجهزة الإعلام تعرف المواطنين بمدينة القدس وتاريخها وأوضاعها وتندد الإدعاءات والمزاعم الصهيونية حولها كما يدعون إلى إنشاء قنوات فضائية ناطقة باللغات الأجنبية لاطلاع شعوب العالم ، لا سيما في أوروبا وأمريكا ، على الرؤية العربية المستندة إلى المعطيات والحقائق التاريخية والأثرية والقانونية والسياسية التي أقرت بها المواثيق الدولية ، وعلى القرارات الدولية المتعلقة بالقضايا العربية وبقضية القدس على نحو خاص . كما يدعون إلى اعتماد خطبة توأمة شاملة بين المدن والمدارس والجامعات والمستشفيات الفلسطينية ومثيلاتها في الدول العربية والإفريقية ، وإطلاق أسماء الشهداء على الشوارع في المدن الإفريقية والعربية .

12 - يعرب المشاركون عن تقديرهم الكبير لمشاعر الآخوة والمساندة لانتفاضة

4 - يطالب المشاركون المجتمع الدولي وراعي عملية السلام بتحمل مسؤولياتهم و توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل ضد أعمال الإبادة الجماعية التي يتعرض لها على أيدي الجنود الإسرائيليين ، وأن لا يكال في المنطقة بمكيالين من قبل الراعي الأهم لعملية السلام ويطالعون بتفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1322 تاريخ 7/10/2000 والقاضي بإجراء تحقيق دولي شامل حول الجرائم الإسرائيلية الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومحاكمة المسؤولين عن ارتكابها ، وتعويض المتضررين عن جميع الخسائر البشرية والمادية .

5 - يدعوا المشاركون في الندوة الكونغرس الأمريكي إلى التعامل بعدلة موضوعية ومساواة مع قضايا المنطقة ، وبالخصوص مع قضية فلسطين ، ويستثنون القرار الأخير لكونغرس الذي يساوي بين المعتدى والمعتدى عليه .

6 - يدعوا المشاركون جميع البرلمانات العربية والإفريقية إلى الإسراع بتقديم جميع أشكال الدعم المادي والمساندة لتعزيز صمود القدس الشريف و أهلها ضد سياسات التجويع والحصار والإفراط والضم الهدف إلى تهويتها وطمسم معالمها العربية والترااثية والدينية .

7 - يدعوا المشاركون الدول العربية والإفريقية والإسلامية إلى اخذ أوضاع الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار ومديه بكامل العون المستطاع وعدم إرهاق كاهله بإجراءات مالية ومادية مكلفة ، والمطالبة بمساعدة أبنائه ، وخاصة الطلاب منهم ، وذلك بتيسير ظروف إقامتهم ودراستهم .

8 - يدعوا المشاركون إلى وقف وتجميد إجراءات التطبيع مع إسرائيل وإغلاق مكاتبها التجارية والثقافية في البلدان العربية والإفريقية ، ويطالعون بالتصدي لجميع محاولات التغلغل

14 - يشيد المشاركون بالجهود المبذولة من أجل إحلال السلام في المناطق المتواترة من القارة الإفريقية ، تعزيزاً للعلاقات الأخوية الودية بين دول القارة وشعوبها في جميع المجالات. كما يشيدون بما تقدمه الدول الإفريقية من دعم وتأييد القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه ، بما فيها مدينة القدس الشريف .

وفي اختتام اشغال الندوة أعرب المشاركون عن شكرهم وامتنانهم للملكة الأردنية الهاشمية، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومة، على ما أحاطوهم به من حفاوة وتكرير، وعلى التسهيلات الجمة وظروف العمل المناسبة التي وفرت لهم، الأمر الذي اسهم في إنجاح أعمال الندوة وتوصيلها إلى نتائج مثمرة .

عمان في 2000/11/2

**المشاركون في الندوة البرلمانية
الإفريقية - العربية
حول "القدس نبض الصراع العربي
الإسرائيلي"**

الشعب العربي الفلسطيني التي أعربت عنها الجماهير في البلدان الإفريقية ويعتبرونها تجسيداً للعلاقات الودية والمصالح المشتركة التي تربط بين الشعوب الإفريقية والعربيّة، ويدعون الحكومات الإفريقية والعربيّة إلى تعزيز هذه العلاقات وتطويرها في جميع المجالات.

13 - يؤكد المشاركون في الندوة دعمهم للجهود المبذولة من أجل إحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وعودة الجولان السوري المحتل بانسحاب إسرائيل منه إلى خط الرابع من حزيران 1967 بدون أية شروط ، واعتبار قرار ضم الجولان لاغياً ، كما يحيي المشاركون صمود أهلنا في الجولان ورفضهم للاحتلال وكفاحهم ضد الاستيطان ويحيي المشاركون انتصار لبنان بتحرير جنوبه ، ويطالبون بانسحاب إسرائيل من مزارع شبعا اللبنانيّة ، ويدعون إلى تهيئة ظروف مؤاتية لمواصلة العملية السلمية على أساس القرارات الدوليّة 242 ، 338 وبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد .





انتفاضة الأقصى

والشهيد الطفل محمد جمال درّة

شعر : الأخ سليم الزعنون

رئيس مجلس الوطني الفلسطيني

هذا اللقاء أتى مع مولد القمر

وذاك شعبي على وغدِيَ مع القدرِ

محمد ابن جمال رمزُ ثورته

وإنه ذرّةٌ من أجملِ الذرّ

هذا الصبيُّ أتى في الحربِ معجزةً

قال النبيُّ : سيأتي النطقُ بالحاجزِ

ويَا محمدُ يا خيرَ الأيامِ أتى

ذاك الصبيُّ شهيداً غيرَ مُنتظِرٍ

جمالُ يا ولدَ الطفلِ الذي انطلقتِ

من روحِه قُدرةً تعلوُ على الحَدَرِ

تلك انتفاضةُ شعبٍ ليسَ يُوقَهُوا

زَخُ الرصاصِ الذي ينهالُ كالمطرِ

فالأرضُ في يومها تتحمّجُ غاضبةً

والانتفاضةُ أمواجٌ منَ البشرِ

وكُلُّهمْ وَهَبُوا لِللهِ مَا مَلَكُوا

وكُلُّهمْ رَكِيوا للموتِ والخطَرِ

لن يُطْفِئَ الشَّمْسَ باراكٌ وَعَصْبَتُهُ

أو يَغلِبَ البحْرُ ما شَادُوا منَ الجُزرِ

رَغْمَ الْحِصَارِ تَلَاقَنَا وَمَا وَهَنَتْ
 عَزَائِمُ الْقَوْمِ فِي بَدْنِهِ وَفِي حَضَرِهِ
 كَمْ صُولَةٌ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَاجِدَةٌ
 كَانَ الرَّجَاءُ بِهَا بِالْعَزَّ وَالظَّفَرِ
 زُغْرُودَةُ النَّصْرِ فَوْقَ الْأَهْلِ صَارَخَةٌ
 لَا لِلْخُضُوعِ وَلَا لِلْضَّعْفِ وَالْخَوْرِ
 فَالصَّدْرُ دَبَابَةٌ فِي كُلِّ مُغْتَرِكٍ
 وَالطِّفْلُ يَقْفَزُ بَيْنَ الرُّعْبِ وَالشَّرَرِ
 لَا لِنَ يُدَنِّسَ شَارُونُ وَعَصْبَتُهُ
 مَسْنَى النَّبِيِّ الَّذِي قَدْ زَيَّنَ بِالسُّورِ
 لَا زَالَ فِي السَّاحِرِ جَبَارٌ وَمُعْتَصِمٌ
 (وَيَاسِرٌ) ... قَدْ أَتَى فِينَا عَلَلًا قَدَرٌ
 تِلْكَ الْمَدَافِعُ دَعَهَا فِي مَرَابِضِهَا
 وَالطَّائِرَاتُ دُمِيَّ فِي العِيدِ كَالصُّورِ
 إِنَّ التَّوازنَ ، عُذْرٌ وَالَّذِي وَهَنَتْ
 فِيهِ الْعَزِيمَةُ يَخْشَى سَطْوَةِ الْخَطَرِ
 مِنَ الْكَنَائِسِ أَجْرَاسٌ مُدَوِّيَّةٌ
 مِنَ الْمَآذِنِ صَوْنُ الْحَقِّ بِالظَّفَرِ
 وَالشَّعْبُ يَمْضِي بِإِذْنِ اللَّهِ مُتَنَفِّضاً
 وَلَيْسَ فِي شَعْبَنَا عُذْرٌ .. لِمُعْتَذِرٍ

سليم الزعنون

2000/10/10

نشاطات الاتحاد

**الاتحاد البرلماني العربي
يستنكر المجازر الإسرائيلية
ضد الشعب العربي الفلسطيني**

الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة . كما يدعو المجتمع الدولي ، ولا سيما دولة الكبرى ، إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف الاعتداءات الوحشية التي تمارسها قواتها ضد السكان المدنيين ، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن 194 ، 242 ، 338 والإنسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، واتخاذ إجراءات سريعة تكفل حماية الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف وتوقف جميع إجراءات التهويد فيها .

ويناشد الاتحاد جميع البرلمانات والمنظمات البرلمانية في العالم إعلان إدانتها للاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة والإعراب عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، والإسهام في حماية المدينة المقدسة ، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

الجزائر في 1 أكتوبر 2000

الاتحاد البرلماني العربي

يتابع البرلمانيون العرب بقلق واستنكار شديدين المجازرة الدموية التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المصلين في الحرم القدس ، وما تلاها من اعتداءات وحشية على المواطنين الفلسطينيين العزل في القدس ورام الله ونابلس وغزة وغيرها من المدن والبلدات الفلسطينية على مدى الأيام الثلاثة الماضية ، والتي أدت إلى وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى والمصابين .

إن هذه الجريمة الإسرائيلية الجديدة قد جاءت كنتيجة مباشرة لتصريف استفزازي إسرائيلي مقصود ، مما يؤكد عدوانيّة إسرائيل وهمجيّتها ونزعتها التوسيعية ومعادتها للسلام .

إن الاتحاد البرلماني العربي إذ يعلن استنكاره وإدانته الشديدتين للمجازرة الإسرائيلية البشعة ، يؤكد تضامنه مع الشعب العربي الفلسطيني ، ويحيي صموده وتمسكه الشديد بحقوقه الوطنية الثابتة ، ويدعو الدول العربية جمِيعاً إلى اتخاذ موقف موحد وإجراءات رادعة لوقف الهجمة الإسرائيلية الشرسة ضد عروبة القدس وإسلاميتها ، وضد الشعب العربي

وفي أواخر شهر أكتوبر - تشرين الأول - الصادق
أصدر الكونغرس الأمريكي بياناً حول الأحداث المموجة
التي تجري في الأرض الفلسطينية المحتلة وأعمال العنف
الوحشية التي تکتف بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد
الشعب الفلسطيني الأعزل . وقد حمل البيان الأمريكي
الحكومة الأمريكية تقديم المزيد من المساعدات المالية
إلى إسرائيل .
ورداً على هذا الموقف الأمريكي المنحاز والمتجاهل
للحقائق أصدر الاتحاد البرلماني العربي البيان التالي
نصه:

بيان من الاتحاد البرلماني العربي حول قرار الكونغرس الأمريكي بشأن اتفاقية الأرض

أن هذه الأسباب تكمن في مواصلة الاحتلال
الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، ومواصلة
بناء المستوطنات ، ومحاولات إسرائيل الدائمة
لتخلص من استحقاقات السلام ومن الاتفاقيات
التي وقعتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية ،
ومن ثم الزيارة الاستفزازية التي قام بها أرييل
شارون إلى الحرم القدس ، والتي كانت الفتيل
الذي أشعل لانفجار .

والغريب في الأمر أن قرار الكونغرس
يصدر في وقت تنادي فيه معظم دول العالم
بالعمل على وضع حد لأعمال القتل والقمع
وهدم المنازل الذي تمارسه السلطات
الفلسطينية المحتلة . ويعرف القاصي والداني

أصدر الكونغرس الأمريكي قبل أيام قراراً
أشار الاستغراب والاستهجان على نطاق
العالمين العربي والإسلامي وفي أوسع
من الرأي العام العالمي . فقد حمل قرار
الكونغرس الشعب العربي الفلسطيني مسؤولية
التوتر والعنف الذي يجري في فلسطين المحتلة ،
وطلب من الحكومة الأمريكية دفع مبلغ ملياري
دولار أمريكي مساعدة عاجلة لإسرائيل .

إن هذا القرار الغريب والمستهجن يقلب
الحقائق رأس على عقب ، يتجاهل الأسباب
الحقيقية التي فجرت الأوضاع في الأرضي
الفلسطينية المحتلة . ويعرف القاصي والداني

ويدعو الاتحاد جميع الحكومات والمنظمات الشعبية والبرلمانية العربية والإقليمية والدولية إلى إعلان استنكارها لقرار الكونغرس الأمريكي المنحاز والمجافي للحقيقة ، ويحيي الاتحاد مواقف أولئك الأعضاء في الكونغرس الأمريكي الذين رفضوا التصويت على القرار ، وجميع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي نددت بالقرار واستنكرته .

إن الاتحاد البرلماني العربي إذ يجدد تضامنه مع الشعب العربي الفلسطيني ويستكر تواصل العدوان عليه وعلى حقوقه ومقدساته فإنه يدعو المجتمع الدولي ، ولاسيما الأمم المتحدة ، إلى اتخاذ الإجراءات السريعة لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي وارسال لجنة تحقيق دولية لكشف حقائق هذا العدوان وتقديم مرتكبي الجرائم إلى محاكم دولية ، فإنه يؤكد في الوقت نفسه دعمه لإقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام .

دمشق 2000/10/28

الاتحاد البرلماني العربي

الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وفي الوقت الذي يتصدى فيه أبناء هذا الشعب الأعزل لتنك الاعتداءات دفاعاً عن وجودهم ومقدساتهم المشروعة .

إن قرار الكونغرس الأمريكي هو قرار يساوي بين القاتل والضحية ويذكر لحقيقة الأوضاع المأساوية التي تجري في فلسطين المحتلة بسبب وحشية وهمجية سلطات الاحتلال الإسرائيلي . وفضلأً عن ذلك فإن البيان يتناهى مع مبادئ حقوق الإنسان التي يدعى الكونغرس الأمريكي دفاعه عنها ، الأمر الذي ينسف مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كراع لعملية السلام في الشرق الأوسط .

إن الاتحاد البرلماني العربي يشجب ويدين بكل قوة بيان الكونغرس الأمريكي المنحاز لإسرائيل والمدافع عن سياساتها العدوانية ونزعاتها العنصرية التوسيعة . ويعتبر هذا البيان مناقضاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني ، ويطالب الكونغرس الأمريكي بالتراجع عن هذا القرار وسحبه من التداول .

بيان صادر عن مجلس النواب الأردني

ومحاولاته اليائسة المستمرة للنيل منها ، لا قدر الله .

وانسجاماً مع المبادئ الراسخة للوطن الأردني الهاشمي ، القائمة على رفض الاحتلال والمطالبة بجلائه عن الأرض الفلسطينية المحتلة ، والإقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني على ترابه الوطني .

فإن مجلس النواب :

في ضوء متابعته الحثيثة للمواجهات الدائرة بين قوات الاحتلال الإسرائيلي العاشم ، والأخوة أبناء فلسطين الصامدين المتشبثين بأرض وطنهم فلسطين ، المتصدرين ببسالة لغطرسة المحتل وظلم الاحتلال .

وانتصاراً للقدس والمقدسات ، ودفاعاً عن عروبتها وحرمتها كشأن الأردن والأردنيين على مر التاريخ ضد مؤامرات المحتل

يعلن تضامنه الكامل مع الأشقاء في القدس وسائر أرجاء الأرض الفلسطينية في مواجهتهم لغطرسة المحتل وجرائمها ومجازرها ، ويحيي أرواح الشهداء البررة الذين سقطوا دفاعاً عن القدس والحق ، ويستذكر بالفخار والاعتذار في هذه الأيام العصيبة من تاريخ القضية ، بطولات جند الأردن وفلسطين وشهادتها الأبرار في ساحات الأقصى وعند أسوار القدس ، عبر مراحل النضال كافة .

يطالب الأمة العربية والإسلامية ، بالنهوض من سباتها والانتصار لمقدساتها ، ومساندة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، ويهيب بالأسرة الدولية ودعاة العدل والسلام والهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة ، لتحمل مسؤولياتها في لجم المحتل ووضع حد لسياساته العنصرية ، ومحاولاته المستمرة لتهويد القدس وطمس معالمها العربية الإسلامية، والتكرر للحقوق الوطنية الراسخة للشعب العربي الفلسطيني .

يعرب عن سخطه وإدانته واستنكاره الشديد للجريمة الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشريف وسائر أرجاء فلسطين ، بحق الشعب الفلسطيني المدافع عن حقوقه وعن حرمة القدس والمقدسات ، في وجه محاولات التدنيس التي يرتكبها ساسة الاحتلال وقواته على مرأى ومسمع من العالم بأسره .

يجدد التأكيد على عروبة القدس ، وعلى المواقف الوطنية الراسخة الداعية إلى جلاء المحتل عنها ، وتحرير مقدساتها من رقبة الأسر والاحتلال الغاشم ، ورفض أية محاولات إسرائيلية يائسة للتعرض للمقدسات ، أو تدنيس حرماتها والاستخفاف بحقوق ومشاعر مئات الملايين من العرب والمسلمين .

يحيي صمود الأشقاء الفلسطينيين على أرض وطنهم فلسطين ، وتصديهم البطولي الباسل لمخططات الاحتلال ومحاولاته المستمرة لاستباحة حرمة المقدسات ، والاتفاق على الحقوق الفلسطينية الثابتة في تقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

بيان صادر عن مجلس النواب التونسي

الفظيعة على الأراضي الفلسطينية والمتافية مع القيم والأعراف الدولية واحترام سيادة الشعب وكرامتها .

- يحملون الكيان الصهيوني مسؤولية تقتل الأطفال والعزل والأبرياء وانتهاك حرمة المقدسات في ازدراء كامل للرأي العام العالمي وخرق صارخ لحقوق الإنسان .

- يترحمون على أرواح الشهداء من ضحايا العدوان الإسرائيلي الغاشم ويكبرون نضال

إن أعضاء مجلس النواب المجتمعين في الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثانية من المدة النيابية العاشرة صبيحة يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2000 . وعلى إثر التدهور الخطير الذي شهدته الأوضاع في فلسطين نتيجة الاعتداءات الوحشية لجيش الإسرائيلي وتعطل مسار السلام بسبب تعنت إسرائيل وتكرارها للحقوق المنشورة للشعب الفلسطيني .

- ينددون بكل شدة بالاعتداءات الإسرائيلية

- يؤكدون وقوفهم الكامل ووقفون تونس قيادة وشعباً إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في هذه المحنة العصبية ومناصرتهم له في نضاله المتواصل من أجل حقه المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

- يدعون منظمة الأمم المتحدة وبرلمانات العالم والأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي إلى التدخل الفوري الحازم لردع إسرائيل وتحميلها مسؤولية اخراطها في منطق العنف والدمار ، ونسفها لمسار السلام .

الشعب الفلسطيني المستميت وتضحياته الجسيمة من أجل الحرية والكرامة والحق في الوجود .

- يؤيدون ويثمنون ما جاء في خطاب سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من مواقف مبدئية في الاجتماع التضامني الكبير الملتقى يوم الجمعة 6 أكتوبر 2000 بحضور الزعيم ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين ، نددت بالعدوان الإسرائيلي وأكّدت تضامن تونس الدائم مع الأخوة الفلسطينيين ، كما يثمنون ما ورد فيه من دعوة إلى احترام الشرعية الدولية وقيمة العدل والسلم ونبذ العنف ومن استحثاث لهم العربية على توحيد الصدف والكلمة .

مجلس الشعب السوري

يستنكر المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني

ويدين قرار الكونغرس الأمريكي

ومظهراً تعاطفاً جلياً مع إسرائيل وقواتها من جهة ثانية متجاهلاً أن الضحية هي الجانب الفلسطيني الذي سقط من أبنائه أكثر من 150 شهيداً و 5000 جريح عدا الخسائر الكبيرة في البيوت والممتلكات .

إن هذا القرار الغريب يؤكّد استمرار سياسة الكيل بمكيالين والتي هي سياسة منحازة بشكل واضح لإسرائيل . ما يزال مجلس الشعب يتبع عن كثب وبقلق شديد ما يجري من مجازر ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا العربي الفلسطيني مستخدمة كافة أنواع الأسلحة، هذا الشعب الذي انتقض رافضاً الممارسات الإسرائيلية ولاسيما زيارة شارون الاستفزازية للحرم القدس الشريف تلك الممارسات التي أوصلت عملية السلام إلى طريق مسدود وقضت على الآمال بتحقيق سلام عادل وشامل . وكما أكد السيد الرئيس

عقد مجلس الشعب السوري بتاريخ 30/10/2000 جلسة خاصة تحدث فيها أعضاء المجلس عن الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة ، معلنين تضامنهم المطلق مع الشعب العربي الفلسطيني وانتقادته البطولية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشمة .

كذلك أصدر المجلس بياناً يدين قرار الكونغرس الأمريكي حول انتفاضة الأقصى وفيما يلي نص البيان :

تابع أعضاء مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية باستهجان شديد القرار الذي تبناه الكونغرس الأمريكي بشأن انتفاضة الأقصى والذي تضمن انجازاً أميركياً واضحاً إلى جانب إسرائيل من خلال تحويل الشعب الفلسطيني الأعزل مسؤولة ما يجري في الأرض الفلسطينية من مجازر من جهة

يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما ويدين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة والمجازر التي ترتكبها القوات الإسرائيلية كل يوم ضد شعبنا الأعزل بأطفاله ونسائه وشيوخه ويطالب مجلس الشعب بـ لـ برلمـانـاتـ العـالـمـ بـ إـلـادـانـةـ قـرـارـ الكـونـغـرسـ الـأـمـرـيـكـيـ هـذـاـ وـالـمـارـسـاتـ إـسـرـائـيلـيـةـ وـيـدـعـوـ المـجـمـعـ الدـولـيـ لـتـحـمـلـ مـسـؤـلـيـاتـهـ فـيـ حـمـاـيـةـ شـعـبـناـ تـحـتـ الـاحـتـالـلـ وـتـفـيـذـ اـنـقـافـيـةـ جـنـيفـ الـرـابـعـةـ وـقـرـارـاتـ الشـرـعـيـةـ الدـولـيـةـ وـلـاسـيـماـ قـرـارـيـ مجلـسـ الـأـمـنـ . 338 و 242 .

بـشارـ الأـسدـ فـيـ كـلـمـتـهـ أـمـامـ مؤـتـمـرـ القـمـةـ العـرـبـيـةـ الطـارـئـةـ فـيـ القـاهـرـةـ حـيـثـ قـالـ :ـ «ـ وـمـنـ مـتابـعـةـ الـأـعـمـالـ إـلـإـجـرـامـيـةـ الدـمـوـيـةـ التـيـ مـارـسـتـهاـ سـلـطـاتـ الـاحـتـالـلـ إـسـرـائـيلـ ضـدـ أـبـنـاءـ شـعـبـناـ فـيـ فـلـسـطـيـنـ يـبـثـتـ لـنـاـ يـومـاـ بـعـدـ يـومـ بـمـاـ لـايـدـعـ مـجـالـاـ لـلـشـكـ عـجـزـ قـادـةـ إـسـرـائـيلـ عنـ إـخـفـاءـ طـبـيـعـتـهـمـ الـعـدـوـانـيـةـ بـلـ انـهـ تـجاـوزـواـ هـذـاـ إـلـىـ حـدـ الإـلـاعـنـ عـنـهـاـ أـسـلـوـبـ مـعـتـمـداـ فـيـ التـعـالـمـ معـ الـعـربـ وـمـاـ تـغـيـرـ الأـسـلـوبـ إـسـرـائـيلـيـ »ـ .

إنـ مجلـسـ الشـعـبـ إـذـ يـدـينـ بشـدـةـ قـرـارـ الكـونـغـرسـ الـأـمـرـيـكـيـ فـيـهـ يـدـعـوـ إـلـىـ إـغـاثـهـ وـتـحـمـيلـ الـمـسـؤـلـيـةـ لـلـقـاتـلـ وـلـيـسـ لـلـضـحـيـةـ فـيـماـ

بيان المجلس الوطني العراقي

«ـ لـعـنـ الـذـيـنـ كـفـرـوـاـ مـنـ بـنـيـ إـسـرـائـيلـ عـلـىـ لـسانـ دـاـودـ وـعـيـسـىـ اـبـنـ مـرـيـمـ ذـلـكـ بـمـاـ عـصـوـأـوـ كـاتـواـ يـعـتـدـوـنـ وـكـاتـواـ لـاـ يـتـنـاهـوـنـ عـنـ مـنـكـرـ فـعـلـوـهـ لـبـسـ ماـ كـاتـواـ يـفـعـلـوـنـ »ـ . صـدـقـ اللـهـ العـظـيمـ .

الأـمـرـيـكـيـةـ التـيـ تـكـيـلـ بـمـكـيـالـيـنـ وـتـعـمـلـ عـلـىـ تـصـفـيـةـ الـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ لـصـالـحـ الدـعـوـ الصـهـيـونـيـ .

إنـ الـجـرـيـمةـ الصـهـيـونـيـةـ الـجـدـيـدةـ كـانـتـ كـمـاـ فـيـ كـلـ مـرـةـ سـاقـةـ وـاحـدـةـ مـنـ جـرـائمـ خـطـطـ لـهـاـ فـيـ سـيـاقـ الـقـتـلـ الجـمـاعـيـ لـأـبـنـاءـ شـعـبـناـ العـرـبـيـ الـفـلـسـطـيـنـيـ بـرـصـاصـ الـقـوـاتـ الصـهـيـونـيـةـ التـيـ دـخـلـتـ الـحـرـمـ الـقـدـسـيـ الشـرـيفـ وـالـقـيـ رـاحـ ضـحـيـتـهـاـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الشـهـادـهـ وـالـجـرـحـيـ . إـضـافـةـ إـلـىـ أـنـهـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـهـويـدـ وـجـعـ اـحـتـالـهـ أـمـرـأـ وـاقـعـاـ وـإـجـبارـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ عـلـىـ التـخلـيـ عـنـ حـقـوقـهـ الـقـومـيـةـ وـالـدـينـيـةـ فـيـهـ .

إنـ الدـعـمـ الـأـمـرـيـكـيـ الـلـامـحـودـ لـلـكـيـانـ الصـهـيـونـيـ وـالـدـوـائـرـ الصـهـيـونـيـةـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـمـخـتـلـفـةـ هـيـ التـيـ شـجـعـتـ الـمـجـرـمـ شـارـونـ وـزـمـرـتـهـ عـلـىـ تـدـنـيـسـ الـقـدـسـ الشـرـيفـ وـتـهـديـهـمـ الـمـسـتـمـرـ بـنـقلـ سـفـارـتـهـمـ إـلـىـ الـقـدـسـ

يـتـابـعـ المـجـلـسـ الـوطـنـيـ لـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـاقـ بـقـلـقـ شـدـيدـ الـجـرـائـمـ الـمـنـكـرـةـ التـيـ يـتـعـرـضـ لـهـاـ شـعـبـناـ الـعـرـبـيـ فـيـ فـلـسـطـيـنـ الـمـحـتـلـةـ نـتـيـجـةـ السـيـاسـاتـ الصـهـيـونـيـةـ الـعـنـصـرـيـةـ التـيـ تـمـارـسـهـاـ أـجـهـزةـ الـقـمـعـ الصـهـيـونـيـةـ مـنـذـ أـكـثـرـ مـنـ خـمـسـيـنـ عـامـاـ وـالـتـيـ تـمـثـلـتـ بـتـشـرـيدـ أـبـنـاءـ فـلـسـطـيـنـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ دـيـارـهـمـ وـقـتـلـ وـجـرـحـ مـثـلـاتـ الـآـلـافـ مـنـهـمـ وـتـدـمـيرـ مـساـكـنـهـمـ وـمـمـتـكـلـاتـهـمـ فـيـمـاـ تـأـتـيـ جـرـيـمةـ تـدـنـيـسـ الـحـرـمـ الـقـدـسـيـ الشـرـيفـ مـنـ قـبـلـ الـإـرـهـابـيـ الـمـعـرـوفـ آـرـيـيلـ شـارـونـ وـزـمـرـةـ الـلـيـكـوـدـ الـعـنـصـرـيـةـ الـحـاـقـدـةـ ضـمـنـ هـذـاـ مـلـسـلـ مـنـ الـجـرـائـمـ الصـهـيـونـيـةـ وـالـتـيـ يـتـصـدـىـ لـهـاـ أـبـنـاءـ شـعـبـناـ الـعـرـبـيـ الـفـلـسـطـيـنـيـ بـشـجـاعـةـ وـتـضـحـيـةـ وـبـصـدـورـهـمـ الـعـالـمـرـةـ بـالـإـيمـانـ وـالـحـقـ الـعـرـبـيـ لـلـتـعـبـيرـ عـنـ مـوـاقـعـهـمـ الـقـومـيـةـ الـشـجـاعـةـ وـرـفـضـهـمـ لـلـسـيـاسـاتـ الصـهـيـونـيـةـ وـحـلـيـفـهـمـ الـإـمـرـيـالـيـةـ

يومياً كما يقوم به الآن نظاماً السعودية والكويت.

إن شعب العراق وممثليه في المجلس الوطني يعلنون تضامنهم القوي مع أشقائهم أبناء العرب في فلسطين المحتلة ويدعون الأنظمة العربية إلى التمسك بقرارات المقاطعة والتوقف عن التعامل مع الكيان الصهيوني في جميع المجالات كما يدعون الشعب الفلسطيني إلى مواصلة الجهاد والنضال للدفاع عن أرضه المغتصبة ومقدساته العربية والإسلامية وهم بذلك إنما يقاتلون أعداء الله والإنسانية نيابة عن العرب والمسلمين.

تحية لأولئك الشجعان البواسل وهم يسجّلون ملامحهم البطولية ضد الصهيونية وحلفائها. وتحية للحجارة العربية الشجاعة التي قضت مضاجع الجناء في الكيان الصهيوني وإهانة ترسانته المتطرفة.

عاشت فلسطين حرّة عربية أبيّة.

عاشت القدس حرّة عربية أبيّة.

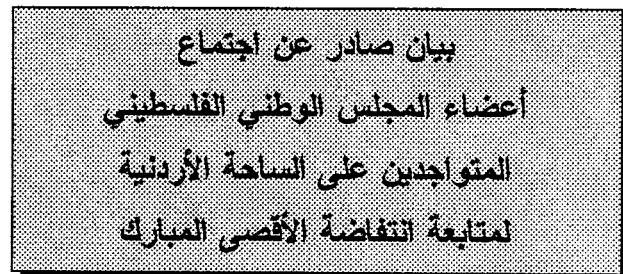
عاش جهاد ونضال الشعب العربي الفلسطيني.

ولتسقط الصهيونية وحلفائها وعملائها.

والله أكبر وإلى الأمام

واعتبارها عاصمة أبدية للكيان الصهيوني. إن المجلس الوطني لجمهورية العراق وهو يستذكر اليوم ذكرى تحرير القدس الشريف على يد القائد العراقي البطل صلاح الدين الأيوبي وانطلاقاً وتوافقاً مع المواقف القومية للشعب العراقي وتضحياته السخية على طريق تحرير فلسطين والدفاع عن الحق والمصالح القومية بقيادة فارس الأمة وبطل تحريرها الرئيس القائد المجاهد صدام حسين (حفظه الله ورعيه) فإنه يدعو الدول والحكومات العربية والإسلامية والبرلمانات العربية والإسلامية وقوى السلم والتقدم في العالم إلى التحرك السريع لوقف هذه المجازرة التي يتعرض لها أهلنا في فلسطين العربية وبكل الوسائل ولدعم الشعب العربي الفلسطيني في مواجهته للمخططات الصهيونية التي تستهين بال المقدسات العربية والإسلامية.

ويشير المجلس الوطني بهذه المناسبة إلى أن لدى الأمة العربية قوى نفطية واقتصادية تمكّنها - لو استخدمت من أجل المصلحة القومية - من إلحاق الضرر بالصهيونية ومن يساندها ويعدها بأسباب القوة بدلاً من تجريد الأمة من هذا السلاح الفعال وبدلاً من تقديم الدعم المالي والإداري للعدوان على العراق



من تشرين أول عام 2000 لمتابعة اتفاقية الأقصى على أرض فلسطين. وقد صدر عن الاجتماع البيان التالي:

بعد الوقوف دقيقة إعزاز وإكبار لأرواح

تداعى الأخوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواحدون في الأردن لاجتماع عقد بمقر المجلس الوطني الفلسطيني يوم السبت العاشر من رجب عام 1421 الموافق السابع

انتفاضة الأقصى وتبرعه بدمه وماله لهم وتقديم كل أشكال العناية والرعاية وزيارته الكريمة لهم. كما يوجهون التحية والتقدير إلى الشعب الأردني الشقيق الذي وقف بكل طاقاته وقراته مع شقيقه الشعب الفلسطيني والذي أظهر مشاعر التضامن الأخوي الصادق مما يؤكد قوة التلاحم المصيري بين الشعرين الشقيقين .

4 - يوجهون تحية إكبار وإجلال لكل شعوب أمتنا العربية والإسلامية وقوتها الوطنية في كل مكان الذين هبوا لنصرة أخوتهم أبناء فلسطين وأبدوا الاستعداد الكامل للتضحية والاستشهاد .

5 - يوجه المجتمعون الشكر والتقدير للرئيس الفرنسي جاك شيراك لموقفه الشجاع المتميز ويطالبون الحكومات الأوروبية الأخرى بموقف أكثر وضوحاً وصراحة في التأييد بالانتهاكات الإسرائيلية الوحشية الفاضحة لحقوق الإنسان الفلسطيني ومقدساته الإسلامية والمسيحية .

6 - يدعوا المجتمعون حكومات العالم بأسره لإظهار جميع أشكال التأييد والاستكبار لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية وقواتها المحتلة ومن يساندها من أعمال تكبيل وسفك دماء لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل ، يدعونهم لممارسة كل أشكال الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الهجمة الوحشية ، ويطالبونهم بتقييم جميع أشكال العون والمساندة للشعب الفلسطيني في تصديه الباسل لقوى الاحتلال الإسرائيلي ودفعه المستميت عن ترابه الوطني ومقدساته في معركة الاستقلال لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

7 - يطالب المجتمعون حكومات الدول العربية والإسلامية بوقف جميع أشكال التطبيع مع الدولة العبرية التي توغل في سفك دماء أبناء الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية المشروعة في السيادة والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

شهداء فلسطين والأمة العربية وتلاوة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة ، استعرض أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدون في الأردن هبة الأقصى وانتفاضة شعبنا على أرض فلسطين والتي سقط خلالها حتى الآن عشرات الشهداء وآلاف الجرحى دفاعاً عن الأقصى المبارك والمقدسات العربية الإسلامية والمسيحية وذوداً عن تراب فلسطين الطهور . وقد أكد المجتمعون الأمور التالية :

1 - يوجه المجتمعون تحية إجلال وإكبار لأبناء شعبنا الفلسطيني المجاهد ويحيون صموده الباسل في وجه آلة الحرب الصهيونية وما تحمل من أفكار عنصرية حاقدة ومعتقدات خرافية بالية ، كما وينحون بكل إجلال وإكبار لشهداء انتفاضة الأقصى ويترحمون على أرواحهم الزكية ويحيون بطولات الجرحى الذين اكتسبت أجسامهم بأوسمة الشرف والتضحية والفاء ويتضرعون إلى الله العلي القدير أن يمن عليهم بالشفاء العاجل ، ليواصلوا مسيرتهم في الكفاح .

2 - يحيي المجتمعون الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تجلت وتتجلى الآن بأروع صورها على ساحة النضال والمقاومة دفاعاً عن أرض الوطن ومقدساته ضد الهجمة الصهيونية العنصرية الاستيطانية والامبرialisية الحاقدة . ويخصون بالتحية أهلنا الأبطال في فلسطين المحتلة عام 1948 . ويعزكون على تعزيز التلاحم بين قوانا الوطنية والشعبية والسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الأخ الرئيس ياسر عرفات مما سيقوي صمودنا و يجعل إرادتنا الوطنية عصية على التطويق والاستسلام .

3 - يوجه المجتمعون تحية إجلال وإكبار إلى صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين على مبادرته السامية بتقديم كل أشكال العون والمساندة للشعب الفلسطيني المناضل وفتحه جميع مستشفيات المملكة أمام جرحى

الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ، ويطالبونها بالابتعاد عن اتباع سياسة المعايير المزدوجة في معالجة قضايا الشعوب .

10 - يطالب المجتمعون الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة باسترداد دورها ومكانتها كحامية للسلام والاستقرار العالميين وراغبة لحقوق الإنسان والشعوب في الحرية والاستقلال والمساواة وتقرير المصير واتخاذ الإجراءات الحازمة والسريعة لوقف العدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني .

تحية للشعب الفلسطيني البطل المقاوم ...

تحية للجرحى الأبطال ...

تحية لأسرانا خلف قضبان الاحتلال ...

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ...

الشريف على ترابه الوطني وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وممتلكاتهم تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية . كما يطالبون حكومات الدول العربية والإسلامية التي تقيم علاقات تمثيلية مع الدولة العبرية بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق الممثليات .

8 - يؤكد المجتمعون طلب القيادة الفلسطينية تشكيل لجنة تحقيق دولية تتحقق بالجرائم التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية وقواتها ومستوطنيها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى محاكم دولية خاصة وفق ما جرى في مناطق أخرى من العالم .

9 - يندد المجتمعون بموقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المنحاز للمعتدي

بيان من المجلس الوطني الفلسطيني

بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

29 تشرين الثاني - نوفمبر 2000

وبمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني المصادف 29/تشرين الثاني - نوفمبر - أصدر المجلس الوطني الفلسطيني البيان التالي :

على ترابه الوطني .

إن التاسع والعشرين من نوفمبر هو اليوم الذي أصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ثلاثة وخمسين عاماً قرارها الشهير بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، والذي اعتبره شعبنا في حينه ظالماً لأنه أعطى جزءاً كبيراً و غالياً من أرضنا المقدسة إلى من ليس له الحق فيها ، وهو نفس التاريخ الذي اتخذته الأمم المتحدة للتضامن مع

يصادف اليوم التاسع والعشرون من تشرين الثاني/نوفمبر ذكرى التضامن مع الشعب الفلسطيني ، وتأتي هذه الذكرى وشعبنا الفلسطيني الذي تمرس في النضال وخاض المعارك بأشكالها المختلفة وعلى مدى قرن من الزمان ، يخوض مقاومة مجيدة مقسدة ضد هجمة صهيونية حاقدة شرسة بادلاً الغالي والنفيس للوصول إلى أهدافه الوطنية المشروعة في التحرر وتحقيق الاستقلال الناجز والكامل

ضد أبناء شعبنا العزل ، الذين لا يجدون إلا صدورهم العارية وأيمانهم بعدالة قضيتهم سلاحاً يواجهون به المحتل المغتصب وأنته العسكرية المجرمة .

وفي ذكرى يوم التضامن ، يطالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة التي حددت يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني كيوم للعالم أجمع أن تؤمن الحماية الدولية الكفيلة بتمكن الشعبنا من العيش بسلام وأمن في وطنه وعلى أرضه ، كباقي شعوب الأرض .

وختاماً ، يتوجه المجلس الوطني الفلسطيني إلى أهلنا داخل الوطن وفي الشتات بأسمى الآيات التهنئة والتبريك المناسبة حلول شهر رمضان المبارك ، وعلى الثكلى واليتامي وأسر الشهداء أحر التعازي والمواساة ، مستبشرين بنصر من عند الله قريب ، وبعرض فلسطيني مجيد تزيته وتعطره أرواح الشهداء ودماؤهم الزكية الطاهرة .

كل عام وشعبنا الفلسطيني والعربي بألف خير .

شعبنا من أجل إحقاق حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس .

ويستقبل شعبنا المجاهد تلك الذكرى هذا العام وهو يقبض على حجارته المباركة يقذف بها جنود البغي والاحتلال ، مسطراً من خلالها أروع ملاحم المجد في انتفاضة مباركة تعبر عن أصالته ومدى استعداده للتضحية والاستشهاد دفاعاً عن ترابه الوطني ومقدساته من إسلامية ومسيحية ، مقدماً على مذبح الحرية والاستقلال مئات الشهداء وآلاف المنكوبين من جرحى ومعاقين ، معاهداً الله وأمته على الاستمرار في انتفاضته المباركة حتى إنجاز حقوقه الوطنية المشروعة ، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على ترابه الوطني .

وإذ يحيي المجلس الوطني الفلسطيني وقوف وتضامن شعوب أمته العربية والإسلامية والعديد من الشعوب الصديقة والمحبة للسلام في جميع أرجاء العالم مع انتفاضته الباسلة وكفاحه المشرف ليناشدها التحرك السريع والجاد لإيقاف تلك الهجنة الصهيونية الشرسة

بيان مجلس النواب اللبناني

فيما يلي نص البيان الذي وزعه دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني وأيضاً بصفته رئيساً للجنة البرلمانية لكشف الحقائق المتعلقة بالجرائم الإسرائيلية ضد العرب في الاتحاد البرلماني العربي :

إن هذه الجرائم الجديدة المتمثلة بقيام الجيش الإسرائيلي النظامي بعمليات حربية تستخدم الآليات والطائرات والذخيرة الحية في الرماية على أهداف بشرية حية غير مسلحة سبقها قيام

مرة جديدة تكشف الجرائم الإسرائيلية المتعمدية في الأراضي العربية المحتلة ضد المدنيين الفلسطينيين من أطفال ونساء وشيوخ ، أن إسرائيل تمثل أبغض صور إرهاب الدولة .

التعبير عن استكارها وإدانتها لجريمة إسرائيل الجديدة والتأكيد على التمسك بعروبة القدس كونها قطعة من السماء لا قطعة من الأرض . كما نطالب الحكومات العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية وكل أشكال التطبيع مع إسرائيل فوراً .

رئيس اللجنة البرلمانية العربية
لكشف الحقائق المتعلقة
بالجرائم الإسرائيلية ضد العرب
رئيس مجلس النواب اللبناني
نبيه بري

الإرهابي شارون زعيم المعارضة الإسرائيلية وبموافقة وحماية الحكومة الإسرائيلية بتنيس حرمة المسجد القدس الشريف .

إننا نحذر من أن إسرائيل تهدف من خلال مجازرها الجديدة الآن إلى تفريغ القدس الشريف من سكانها العرب والإغاء طابعها العربي والإسلامي والمسيحي وتهويدها وبالتالي فرض تسوية بشروطها .

إننا باسم البرلمان اللبناني ندعو البرلمانات ومجالس الشورى في كل العالم العربي إلى

**بيان صادر عن مجلس النواب
في الجمهورية اليمنية
حول تطور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة**

الإسرائيلية وإعمال القتل والإرهاب وتشريد المواطنين الفلسطينيين ومحاولات تدنيس المقدسات الدينية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية وأجهزتها القمعية .

ويعبر المجلس عن تقديره العميق للموقف الشجاع الرسمي والشعبي لبلادنا تجاه القضية الفلسطينية والتي عبرت عنها جماهير شعبنا بالمسيرات الشعبية وتقديم التبرعات بسخاء لصالح دعم انتفاضة الحجارة والاستعداد للجهاد بالمال والنفس من أجل فلسطين والقدس الشريف ، وكذا موقف الناضج للأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والذي عبر عنه في مختلف المحافل الوطنية والعربية والدولية تجاه القضية العربية الفلسطينية .

كما يعبر المجلس عن تقديره للمواقف الإيجابية الشجاعة من قبل بعض الهيئات الدولية الرسمية والمهمة بحقوق الإنسان التي أدانت السياسة الإسرائيلية وأعمال العنف والإرهاب الذي تقوم به ضد الشعب الفلسطيني

انطلاقاً من التزاماته الوطنية والعربية والإسلامية يتبع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية مستجدات الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء السياسة العدوانية المستمرة والغاشمة للمحتلين الصهاينة وما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من قتل وإرهاب وقمع وتشريد وهدم للمنازل من قبل أجهزة الكيان الصهيوني وآلياته الحربية ، والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والذي تجسد في قرار الكونغرس الأمريكي مؤخراً .

فإن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يدين وبشدة تلك الأعمال الإرهابية ويعبر عن موقف الشعب اليمني المطلق إلى جانب الشعب الفلسطيني ويشجب ويستكر موقف الكونغرس الأمريكي المنحاز إلى جانب السياسة العدوانية للكيان الصهيوني ووقفه إلى جانبه في كل المحافل الدولية بما في ذلك استخدام حق الفيتو تجاه أي قرار دولي أو إقليمي يدين السياسة

العربية والإسلامية المسموعة والمرئية والمقروءة إلى إعادة النظر في السياسة الإعلامية تجاه القضية الفلسطينية بهدف صياغة وعي عربي وعالمي جديد يس拓ع بمضمون القضية العربية الفلسطينية ويعرف بها الرأي العام الدولي .

ويناشد فصائل الثورة الفلسطينية إلى تعزيز الوحدة بين صفوفها والتركيز بصورة أساسية على تحرير الأرض الفلسطينية من المحتسين الصهابية .

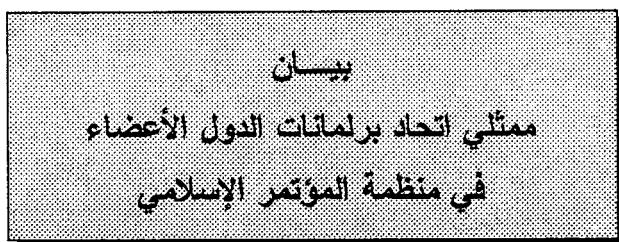
ويحيي مجلس النواب أبطال ثورة الحجارة وكل الصامدين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني لتصديهم ومواجتهم بصدر عارية الآلة العسكرية للكيان الصهيوني ومواجتهم أنواع القمع والإرهاب كما يقدر كل المواقف الداعمة للحق المشروع للشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت يترحم مجلس النواب في الجمهورية اليمنية على أرواح شهداء فلسطين داعياً المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته .

الأعزل .. وناشد المجلس البرلمانات العربية والإسلامية خاصة والدولية بشكل عام لتحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني من جور البطش والإرهاب والعنف الإسرائيلي والقيام بكل أشكال التأييد والتضامن والدعم والجهاد من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية .

ويطالب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية الدول العربية والإسلامية تعزيز التضامن وتنسيق الموقف فيما بينها والعمل على تنفيذ القرارات التي خرج بها مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد مؤخراً في القاهرة وناشد مؤتمر الدوحة القادم أن يتخذ مزيداً من القرارات الفعالة التي تستجيب لطلعات الشارع العربي ، والعمل على إيقاف التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله بما فيها تفعيل المقاطعة الاقتصادية الشاملة .

كما يطالب الاتحاد البرلماني العربي لعقد دورة طارئة خاصة لمساعدة الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة تجاه المحتل الإسرائيلي .

ويدعو المجلس الوسائل الإعلامية في البلاد



الاحتلال الإسرائيلي الغاشم .
وبالنظر إلى الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لحرمة الأماكن الدينية المقدسة ، وعلى رأسها الحرم القدس الشريف .
فإننا نؤكد ما يلي :
1 - ندعو شعوب الأمة الإسلامية وحكوماتها وجميع الدول المحبة للسلام إلى التنديد بما تقوم به الحكومة الإسرائيلية وقواتها

نحن رؤساء وأعضاء برلمانات اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، المجتمعين في جاكرتا يوم 19 أكتوبر 2000 على هامش المؤتمر الرابع بعد المائة لاتحاد البرلماني الدولي نعلن بقوة ما يلي :

في ضوء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني المجاهد من تكبيل وسفك للدماء على يد قوات

- الإجراءات الحازمة والسريعة لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني .
- 7 - نطالب جميع الدول ، خاصة راعي عملية السلام والاتحاد الأوروبي بعدم مساواة المعندي بالمعندي عليه والابتعاد عن سياسة المعايير المزدوجة في معالجة قضايا الشعوب وحقوق الإنسان .
- 8 - نؤكد على التمسك المطلق بالسيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشريف بجميع أحيائها وأماكنها المقدسة المسيحية والإسلامية ، باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة .
- 9 - ندعو القمة الإسلامية إلى عقد دورة خاصة باسم دورة اتفاقية الأقصى تخصص لدراسة أوجه السبل الكفيلة بيقاف الغطرسة الإسرائيلية وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني ومقدساته العربية والإسلامية ، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني ، وتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني حتى تحقيق كامل حقوقه الوطنية .
- 10 - نوجه تحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني المجاهد ونحيي صموده الباسل في وجه آلة الحرب الإسرائيلية وما تجسده من أفكار عنصرية حاقدة ومعتقدات بالية . وننحي بكل إجلال وإكبار لشهداء اتفاقية الأقصى ونترحم على أرواحهم الزكية ونتضرع إلى الله العلي القدير أن يمن بالشفاء العاجل على الجرحى الذين اكتسبت أجسامهم بألوسنة الشرف والتضحية والفاء .

المسلحة ومستوطنوها ومن يساندها ، من أعمال تكيل وسفك لدماء أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل .

2 - نطالب حكومات الدول العربية والإسلامية إلى إيقاف جميع أشكال التطبيع مع الدولة العبرية التي لا تستجيب حكومتها لنداء السلام ولا تلتزم باستحقاقاته ، وتوغل في سفك دماء أبناء الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية المشروعة في السيادة والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على ترابه الوطني ، وترفض عودة لاجئيه ونازحيه إلى ديارهم ومنازلهم التي شردوا منها بقوة السلاح . كما يدعو تلك الحكومات إلى إغلاق المكاتب والممثلات الإسرائيلية في أراضيها .

3 - ندعو الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية وقواتها ومستوطنوها ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وإحالة المسؤولين عن تلك الجرائم إلى محكمة دولية لجرائم الحرب المضادة للإنسانية على غرار ما جرى في مناطق أخرى من العالم .

4 - نطالب الأمم المتحدة بالمبادرة العاجلة إلى تأمين جسر جوي للمساعدات الدوائية والغذائية إلى الشعب الفلسطيني الصامد .

5 - ندعو الأمم المتحدة إلى تشكيل قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة سواء في عام 1967 أو عام 1948 .

6 - نطالب الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة باسترداد دورها ومكانها كحامية للسلام والأمن الدوليين وراعية لحقوق الإنسان في الحرية والمساواة والاستقلال وتقرير المصير واتخاذ

**بيان من الرابطة البرلمانية
للتعاون العربي - الأوروبي**

نُسفت برفضه تجميد بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية ، قد أسفت عن خديعة شديدة .

وفي هذه اللحظات الصعبة بشكل خاص ، تدعى الرابطة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التحلي بالشجاعة وإقناع شعبيهم بنبذ منطق الانتقام والعودة إلى مائدة المفاوضات .

الرابطة البرلمانية
للتعاون العربي - الأوروبي

في الوقت الذي يغرق فيه الشرق الأوسط في دوامة العنف ، فإن الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي تذكر بالمسؤولية الثقيلة لأولئك الذين سماهم بالزيارة الاستفزازية للسيد أربيل شارون إلى الحرم الشريف قد أثاروا نفقة الشباب الفلسطينيين وأضرموا النار في الشرق الأوسط .

إن الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي تؤكد حقيقة أن الآمال التي وضعها العالم بأسره في انتخاب السيد باراك ، والتي

وأصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 7/10/2000 القرار رقم 1322 الذي يدين فيه وحشية السلطات الإسرائيلية ويدعو إلى إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وفيما يلي النص الكامل لقرار مجلس الأمن .

**قرار مجلس الأمن رقم 1322
تاریخ 2000/10/7**

وإذ يؤكد من جديد أن أي حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي لابد أن يكون على أساس قراريه 1967/242 المؤرخ 22 شرين الثاني 1967 و 338/1973 المؤرخ 22 شرين الأول 1973 عن طريق عملية تفاوض فعالة .

وإذ يعرب عن دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط والجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ويحض الجانبين على التعاون في هذه الجهد .

وإذ يعيد تأكيد ضرورة احترام الجميع تماماً

« إن مجلس الأمن ، إذ يشير إلى قراراته 1980/476 المؤرخ 30 حزيران 1980 و 1980/478 المؤرخ 20 آب 1980 و 1990/672 المؤرخ 12 تشرين الأول 1990 و 1996/1073 المؤرخ 28 أيلول 1996 وكل قراراته الأخرى ذات الصلة .

وإذ يساوي قلق بالغ من الأحداث المأساوية التي حصلت منذ 28 أيلول 2000 وأسفت عن سقوط الكثير من القتلى والجرحى ومعظمهم من الفلسطينيين .

وإلى اتخاذ كل الخطوات الازمة لضمان توقف العنف وتجنب القيام بأعمال استفزازية جديدة وعودة الوضع إلى طبيعته بطريقة تعزز الفرص المستقبلية للعملية السلمية في الشرق الأوسط .

5 - يؤكد أهمية إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية التي حصلت في الأيام الأخيرة بغية الحصول دون تكرارها ويرحب بأية جهود مبذولة في هذا الصدد .

6 - يدعو إلى المعاودة الفورية للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على الأساس المتفق عليه من أجل تحقيق تسوية نهائية مبكرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني .

7 - يدعو الأمين العام إلىمواصلة متابعة الوضع وإبقاء المجلس على علم به .

8 - يقرر أن يتبع الوضع عن كثب وأن يبقى المسألة قيد النظر » .

الأماكن المقدسة في مدينة القدس ويدين أي تصرف مخالف لذلك .

1 - يستكر التصرف الاستفزازي الذي حصل في الحرم الشريف في القدس في 28 أيلول 2000 وأعمال العنف التي حصلت فيه بعد ذلك وفي غيره من الأماكن المقدسة وكذلك في مناطق أخرى في كل أنحاء الأرضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 مما اسفر عن مقتل أكثر من 80 فلسطينياً وعن إصابات أخرى عديدة .

2 - يدين أعمال العنف ولاسيما منها الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين مما اسفر عن إصابات وقدان للأرواح البشرية .

3 - يطلب من إسرائيل ، السلطة المحتلة ، أن تتقييد بالالتزاماتها القانونية ومسؤوليتها بموجب اتفاق جنيف الرابع بحماية المدنيين في زمن الحرب والموقع في 12 آب 1949 .

4 - يدعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف



في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني رئيس الاتحاد يحيي انتفاضة الأقصى الباسلة

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني (29/11/2000) ، وجه الأستاذ عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري الرسالة التالية إلى سعادة الأخ سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني :

إن الانتفاضة الباسلة التي تضرب أروع أمثلة الصمود والبطولة وهي تقدم الشهداء على مذبح الحرية تقدم أنموذجًا حيًّا لشعب صمم على النصر وهي تتزرع إعجاب العالم وتأييده . إنني باسم جميع البرلمانين العرب أؤكد مجددًا تضامناً المطلق مع كفاح أهلنا في فلسطين المحتلة ، ومع انتفاضتهم الباسلة ، وسنعمل بكل قواناً من أجل ترجمة مقررات القمة العربية ومجالس الاتحاد البرلماني العربي إلى أفعال ملموسة على الأرض بدعم مادي ومعنوي لكي يتمكن شعبنا الفلسطيني البطل من متابعة كفاحه وصموده .

وسنبذل قصارى جهودنا لكي نؤمن الحماية الدولية المطلوبة للشعب الفلسطيني من الهجمة الإسرائيلية البربرية .
الأخ العزيز أبو الأديب ..

إننا واثقون أن العدوan الإسرائيلي الوحشي على شعبنا البطل يرمي إلى فرض الإرادة الإسرائيلية والمفهوم الإسرائيلي للسلام بقوة السلاح والعنف بعد أن فشل الكيان الصهيوني في تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات . ولكن هذا الهدف سوف ينهار أمام صمود شعبنا وصلابته وأمام تصحياته التي تعبد طريق الحرية والاستقلال .

سعادة الأخ سليم الزعنون المحترم
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
تحية أخوية طيبة وبعد ..

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني الشقيق أبعث إليكم بأسمى تحياتي وتحيات جميع إخوانكم رؤساء وأعضاء البرلمانات والمجالس العربية في جميع الدول الناطقة بالضاد .

تمر ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني في هذا العام وشعبنا في فلسطين المحتلة يسطر ملحمة من ملامح الكفاح والبطولة والتضحيات النادرة من أجل الحرية المسلوبة واستعادة الحقوق المغتصبة .
إن انتفاضة الأقصى المباركة هي والبطولات الخارقة التي يديها أهلنا في فلسطين المحتلة بصدور عاصمة بالإيمان وحب الوطن وعشق الحرية هي انتفاضة شعب كامل ضاق ذرعاً بالاحتلال الصهيوني وممارساته العنصرية ومراؤ غاته التي لا تنتهي وصمم على تغيير المعادلة بإصراره على استرداد حقوقه كاملة وبسط سيادته على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وعودة كل لاجئيه إلى أرضهم ووطنهم .

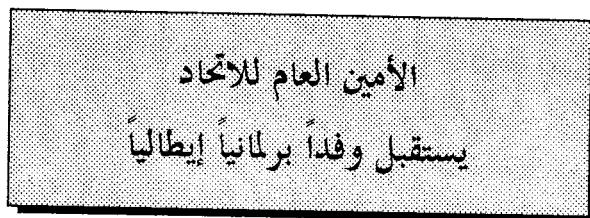
والخزي والعار للمحتلين الصهاينة وداعميهم
أينما كانوا .
وإنها لثورة حتى النصر

أخوكم
عبد القادر بن صالح
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني

إن البرلمانيين العرب الذين وقفوا دائمًا إلى جانب القضية الفلسطينية يعلنوناليوم أيضًا أنهم لن يتتوانوا عن دعم مسيرة الصمود الرائعة لشعبنا المصمم على النصر .

تحية إلى المقاومين الفلسطينيين الأشاوس في القدس وغزة ورام الله والخليل وفي كل أرجاء فلسطين الحبيبة .
المجد والخلود للشهداء الأبرار الذين يخطون بدمائهم طريق الحرية .





الشرق الأوسط ، خاصة في ظل الظروف المأساوية التي يعيشها الشعب العربي الفلسطيني بسبب الاعتداء الإسرائيلي الوحشي على هذا الشعب وعلى حقوقه وسيادته .

وتحدث السيد فولوني ، رئيس الوفد ، فشكر السيد بوشكوج على استقباله للوفد ، وأشار أيضاً بالعلاقات العربية - الإيطالية ، والعربية - الأوروبية ، بما في ذلك العلاقات البرلمانية .

وتتناول الجانبان بعد ذلك الحديث عن العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي التي كانت إحدى القنوات الأساسية للحوار البرلماني العربي - الأوروبي . وأوضح السيد فولاني أن الرابطة مرت بظروف مالية صعبة أدت إلى توقفها عن العمل . ولكن جهوداً حثيثة بذلت من قبل بعض الشعب الأوروبي للرابطة ، خاصة الشعبة الإيطالية ، للتغلب على هذه الصعوبات المالية وإعادة النشاط إلى الرابطة . وأضاف السيد فولوني أن إحدى مهام زيارته الوفد إلى دمشق هي إحياء اجتماعات الحوار البرلماني العربي - الأوروبي التي تجري بتنسيق مشترك بين الرابطة والاتحاد البرلماني العربي . واقترح السيد فولوني ، بهذا الصدد ، التحضير لعقد المؤتمر السنوي لهذا الحوار في روما في شهر حزيران عام 2001 .

وقد رحب السيد بوشكوج بهذه المبادرة وأكد استعداد الاتحاد البرلماني العربي للإسهام في جميع الجهود الرامية إلى عقد هذا المؤتمر وتوفير ظروف نجاحه . وبعد التداول في الأمور الفضفلية للمؤتمر المزمع عقده تم

في العشرين من تشرين الثاني - نوفمبر - 2000 استقبال السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد في مقر الأمانة العامة وفداً برلمانياً إيطالياً يمثل الشعب الإيطالية للرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي ، وذلك في إطار زيارة الوفد إلى دمشق بدعوة من مجلس الشعب السوري .

وقد ضم الوفد الشخصيات التالية :

- السناتور جان غويدو فولوني ، رئيس الشعبة البرلمانية الإيطالية في الرابطة ، رئيس الوفد .

- النائب داريو ريغولتا ، ممثل الشعبة في اللجنة الخارجية لمجلس النواب .

- النائب توليد غريمالي ، نائب عن حزب الشيوعيين الإيطاليين ، رئيس مجموعة الشعبة في مجلس النواب .

- السناتور تومازو زاتولياني ، من الحزب الديمقراطي المسيحي الوسط .

- النائب أنجلو موزيو ، حكمدار مجلس النواب من حزب الشيوعيين الإيطاليين .

- الدكتور انطونيو لوكيه ، منسق الشعبة الإيطالية في الرابطة .

وفي بداية اللقاء رحب السيد بوشكوج بالوفد الضيف مؤكداً على الروابط التاريخية العميقة التي ربطت وترتبط بين إيطاليا ، كدولة متوسطية ، والعديد من البلدان العربية . كما نوه بأهمية تعزيز العلاقات العربية - الأوروبية بصفة عامة . ونوه السيد بوشكوج بأهمية الدور الأوروبي في إحلال سلام عادل وشامل في

3 - أن يقوم الأمين العام للاتحاد بإبلاغ الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد باستئناف الرابطة لنشاطها وبالتحضيرات التي تجري لعقد مؤتمر الحوار في روما في العام القادم .

- الاتفاق على ما يلي :
- 1 - أن ترسل الشعب الإيطالية رسالة إلى الاتحاد تتضمن تصوراً كاملاً عن المؤتمر ، بما في ذلك ترتيبات انعقاده وتاريخ هذا الانعقاد .
 - 2 - أن يتضمن جدول الأعمال ثلاثة بنود : بند سياسي ، بند اقتصادي وبند ثقافي .

التحضير لانعقاد الدورة الثامنة والثلاثين العادية للمجلس الاتحادي العربي

الدولي .

- 5 - تعزيز العلاقات البرلمانية العربية - العربية : دعم إنشاء مجموعات للأخوة بين البرلمانيات العربية .
- 6 - الحوار مع برلمانات العالم :
 - أ - الحوار البرلماني العربي - الأوروبي.
 - ب - الحوار البرلماني العربي - الأفريقي.
 - ج - الحوار مع برلمانات أمريكا اللاتينية.
- 7 - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر التاسع للاتحاد ، خاصة فيما يتعلق به :
 - أ - السوق العربية المشتركة .
 - ب - تنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي .
- 8 - المؤتمر الخامس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (هافانا) :
 - أ - دراسة إمكانية إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
 - ب - توحيد المواقف العربية من الدعوة إلى إنشاء جمعية برلمانية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط .
 - ج - التعديلات المزمع إدخالها على النظام

بدأت الأمانة العامة للاتحاد في التحضير لانعقاد الدورة الثامنة والثلاثين العادية لمجلس الاتحاد التي من المتوقع انعقادها خلال شهر شباط - فبراير - 2001 . وتشتمل أعمال التحضير على إعداد مشروع جدول أعمال الدورة ، وإعداد المذكرات والتقارير حول بنود جدول الأعمال وتوجيه الدعوات وتحديد مكان انعقاد الدورة .

وقد تم حتى الآن إعداد مشروع جدول الأعمال بالتنسيق بين السيد رئيس الاتحاد والأمين العام ، وفقاً لأنظمة الاتحاد . ويتضمن مشروع جدول الأعمال البنود الآتية :

- 1 - إقرار جدول الأعمال .
- 2 - تقرير الأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة الخامسة والثلاثين .
- 3 - الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة : انتفاضة الأقصى ودور البرلمانيين العرب في دعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني حتى النصر .
- 4 - دور البرلمانيين في حل الخلافات والنزاعات بين الدول بالطرق السلمية ، وفقاً لمبدأ حسن الجوار ومبادئ القانون

- | | |
|--|--|
| ب - ميزانية الاتحاد لعام 2001 .
ج - تقديرات حول ميزانية الاتحاد لعام 2002 .
11 - المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي .
12 - ما يستجد من أعمال . | الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد .
9 - خطة عمل الاتحاد لعام 2001 .
10 - الشؤون المالية :
أ - الحساب الختامي لعام 2000 وتقدير مفتش الحسابات . |
|--|--|

□ □ □

مع البرلمانات حول العالم

الأردن

إعادة انتخاب المجالي رئيساً لمجلس النواب الردني

الهادي المجالي رئيساً لمجلس النواب ، كما تم في نفس الدورة انتخاب أعضاء المكتب الدائم ، وذلك على النحو التالي :

النائب الأول للرئيس
النائب الثاني للرئيس
مساعداً للرئيس
مساعداً للرئيس

في الخامس والعشرين من تشرين الثاني -
نوفمبر - 2000 عقد مجلس النواب الأردني
الدورة الرابعة لمجلس النواب الثالث عشر .
وتم في هذه الدورة انتخاب معالي السيد عبد

- 1 - سعادة المهندس خليل عطية
- 2 - سعادة السيد غازي الفايز
- 3 - سعادة السيد فواز الزعبي
- 4 - سعادة السيد مجمم الصقور

البحرين

تشكيل مجلس الشورى الجديد

مجلس الشورى لدولة البحرين للانعقاد يوم الثلاثاء 2000/10/3 .

وقد عقد مجلس الشورى جلسته الأولى من دور الانعقاد التاسع ، وتم انتخاب نائبي رئيس المجلس ، وذلك على النحو التالي :

- 1 - السيد جمال محمد فخرو - نائباً أولاً للرئيس .
- 2 - السيد الدكتور فؤاد صالح شهاب ، نائباً ثانياً للرئيس .

بتاريخ 2000/9/27 أصدر صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ، أمير دولة البحرين ثلاثة أوامر سامية هي :

- 1 - الأمر الأميركي رقم 29 القاضي بتعيين الأعضاء الجدد في مجلس الشورى لدولة البحرين .
- 2 - الأمر الأميركي رقم 30 القاضي بتعيين الأستاذ ابراهيم محمد حسن حميدان ، رئيساً لمجلس الشورى .
- 3 - الأمر الأميركي رقم 31 القاضي بدعوة

قطر

انتخاب رئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى

انعقدت النمساء والعشرين ، وألقى كلمة توجيهية هامة في الجلسة .
ثم عقد المجلس جلسة إجرائية تم خلالها انتخاب مكتب المجلس وذلك على النحو التالي :

في الرابع والعشرين من تشرين الأول - أكتوبر - عام 2000 افتتح صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى القطري في دور

- | | |
|----------------|---|
| رئيساً للمجلس | 1 - سعادة السيد / محمد بن مبارك الخليفي |
| نائباً للرئيس | 2 - سعادة السيد / خالد بن محمد الخاطر |
| مراقباً للمجلس | 3 - السيد الدكتور / أحمد محمد عبيدان |
| مراقباً للمجلس | 4 - السيد / عيسى ماجد الغانم |

عمان

انتخابات مجلس الشورى

المرشحين 597 مرشحاً بينهم 23 امراً . وقد تمكنت سيدتان من الفوز بمقعدين في مجلس الشورى الجديد .
وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الجديد تم انتخاب سعادة عبد الله بن علي القتبى ، رئيساً لمجلس الشورى الجديدة .

في الرابع عشر من أيلول - سبتمبر - 2000 جرت في سلطنة عمان الشقيقة للمرة الأولى انتخابات أعضاء مجلس الشورى العماني الجديد البالغ عددهم 83 عضواً . وقد شارك في عملية الانتخاب 175 ألف ناخب يمثلون 59 ولاية دارية . وبلغ عدد

لبنان

انتخاب مجلس النواب الجديد

وفي الجلسة الأولى التي عقدها مجلس النواب تم انتخاب :
- دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيساً لمجلس النواب .
- سعادة السيد ايلي فرزلي ، نائباً للرئيس .
ذلك انتخب المجلس أعضاء مكتبه الآخرين .

في اواخر آب / أغسطس / الماضي جرت في لبنان الشقيق انتخابات جديدة لاختيار أعضاء مجلس النواب الجديد البالغ عددهم 128 نائباً . وقد جرت الانتخابات على مرحلتين . وأدت الانتخابات إلى تغيير 47 نائباً من النواب القدامى .

مصر

انتخابات برلمانية جديدة

مليون ناخب . وضم المجلس الجديد ممثلين لخمسة أحزاب هي : الوطني ، الوفد ، التجمع ، الناصري ، الأحرار ، بالإضافة إلى ممثلين عن المستقلين . وبلغ عدد النساء المنتخبات سبع نساء .

وسوف يجتمع المجلس في أواسط كانون الأول القادم لانتخاب رئيس المجلس وأعضاء المكتب .

في الفترة ما بين الثامن عشر من شرين الأول - أكتوبر - والخامس عشر من شرين الثاني - نوفمبر - 2000 شهدت مصر الشقيقة، وعلى ثلاث مراحل ، انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب الجديد البالغ عددهم 464 نائباً ، من بينهم عشرة نواب يعينهم رئيس الجمهورية . وقد شارك في عملية الانتخاب 24

□ □ □

تقادير

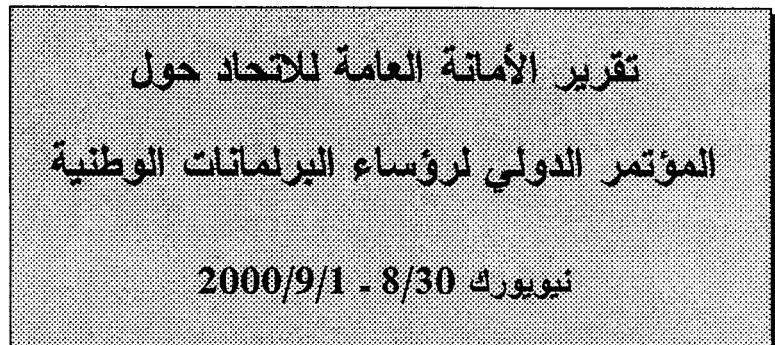
• المؤتمر الدولي لرؤساء
البرلمانات الوطنية -

نيويورك

• المؤتمر البرلماني الأفريقي
- العربي التاسع - تونس

• المؤتمر 104 للاتحاد
البرلماني الدولي - جاكرتا

• المؤتمر الثالث والعشرون
للاتحاد البرلماني الأفريقي
- أديس أبابا



للإعداد للمؤتمر المشار إليه . وتكونت اللجنة من رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي وممثلي عشرین برلماناً (معظمهم من رؤساء البرلمانات) من المجموعات الجغرافية — السياسية المتواجدة في الاتحاد البرلماني الدولي . وقد مثل الجانب العربي في اللجنة التحضيرية رؤساء برلمانات كل من الأردن ، مصر ، والمغرب .

عقدت اللجنة التحضيرية منذ تأسيسها ثلاثة اجتماعات :

الأول ، في فيينا (كانون الثاني - يناير / 1999)

والثاني ، في الرباط (أيلول - سبتمبر / 1999)

والثالث ، في جنيف (كانون الثاني - يناير / 2000)

وتوصلت اللجنة في اجتماعاتها الثلاث إلى وضع مسودة الإعلان المتعلق بالرؤية البرلمانية للتعاون الدولي خلال الألفية الثالثة . كما وضعت اللائحة الداخلية للمؤتمر وجميع الترتيبات المتعلقة بانعقاده . و وزعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مشروع الوثيقة الختامية على الشعب الأعضاء لوضع ملاحظاتها عليها . وخضعت هذه الوثيقة إلى التعديل النهائي في اجتماع اللجنة التحضيرية

أولاً - البدايات :

مع اقتراب حلول العام 2000 ودخول الإنسانية الألفية الثالثة من تاريخها ، أخذت شعوب العالم والمنظمات الدولية والعديد من المنظمات الإقليمية تستعد لملاقيـة هذا الحدث الهام ، نظراً لأن حـوله يـعتبر محطة هامة في إجراء مراجـعة لـفترة مضـت من تاريخ الإنسـانية و وضع تصـورات حول مرحلة تـذر قـرنـها ، بهـدف تعـميـق التعاون والتـقاـمـ الدولـيـن ، من جـهة وإطفـاء بـؤـر التـوترـ والنـزـاعـاتـ وإـحلـالـ السـلـامـ والأـمـنـ والـاسـتـقرارـ فـيـ العـالـمـ أـجـمـعـ ، من جـهةـ آخـرىـ .

وفي عام 1998 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر لرؤساء الدول في مقر الجمعية العامة في نيويورك خلال عام 2000 لبحث أهداف المنظمة الدولية في الألفية الجديدة .

كذلك اتـخذ مجلس الاتحاد البرلمـاني الدولـي في دورتهـ الثـالـثـةـ وـالـسـتـينـ بـعـدـ المـائـةـ المـنـعـقـدةـ في إطارـ المؤـتمرـ المـائـةـ (مـوسـكوـ /ـ سـبـتمـبرــ أـيلـولـ 1998ـ) قـرارـاـ بـعـقدـ مؤـتمرـ لـرؤـسـاءـ الـبرـلمـانـاتـ الوـطـنـيـةـ فيـ مـقـرـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـوـضـعـ تـصـورـاتـ حولـ الرـؤـيـةـ الـبرـلمـانـيـةـ لـلـتـعاـونـ الدـولـيـ فـيـ فـجـرـ الأـلـفـيـةـ الـثـالـثـةـ الـتـيـ دـخـلـتـهاـ الـبـشـرـيـةـ وـتـضـمـنـ قـرـارـ مجلـسـ الـاتـحادـ آـنـذـاكـ تـشـكـيلـ لـجـنةـ تـحـضـيرـيـةـ

الطبيعة ،
أكثر اطلاعا على مناهي التقدم والمعرفة ،
أكثر ترابطا من خلال تطور وسائل
المواصلات ،

أكثر مغامرة في محاولته ترويض الطبيعة ،
أكثر تركيزا في جهوده لدعم آليات السلام من
خلال المنابر والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة
وغيرها ،
والسمة الأبرز هي الإجماع فيه حول حقوق
الإنسان الشاملة .

وثمة أربعة ميادين تزيد شعوب العالم وحتى
أفراده تقاربها ، وهي :
1) الديمقراطيـة 2) النمو الاقتصادي
3) التكنولوجيا 4) الإعلام .

وفي نفس الوقت الذي تزيد فيه هذه
العناصر العالم تقاربها ، فإنها تخلق تحديات
جديدة . فالهوة تزداد بين الأغنياء والقراء ، بين
القادرـين على امتلاك التكنولوجيا والاستفادة
منها وغير القـارـين . ولـهـذا فالتحدي الأسـاسـي
الـذـيـ يـواـجـهـنـاـ فـيـ فـجـرـ الـأـلـفـيـةـ الـثـالـثـةـ هوـ جـسـرـ
هـذـهـ الـهـوـةـ التـيـ نـواـجـهـهـاـ فـيـ مـخـلـفـ الـمـيـادـينـ .
وهـنـاـ نـحـتـاجـ إـلـىـ مـقـارـبـةـ تـسـتـجـيبـ لـمـطـامـحـ
الـمـهـمـشـينـ وـالـأـقـلـيـاتـ وـغـيرـ الـمـالـكـيـنـ وـقـدـ نـاقـشـ
الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـدـولـيـ هـذـهـ الـقـضـائـاـ وـقـدـ
الـكـثـيـرـ مـنـ الـاـقـرـاحـاتـ لـجـعـلـ الـعـوـلـمـ أـكـثـرـ عـدـالـةـ
وـفـائـدـةـ .

وفي إشارة إلى رد الفعل العالمي على
موضوع العولمة خاصة في الميدان التجاري
قالـتـ السـيـدةـ هـبـةـ اللـهـ أـنـ الرـسـائـلـ التـيـ جـاءـتـاـ
مـنـ مـؤـتـمـرـ سـيـاـتـلـ وـدـافـوسـ وـاضـحةـ جـداـ وـهـيـ
رـسـائـلـ غـيرـ مـطـمـئـنـةـ :

- فالتجارة مازالت غير حرة ، وما زال يوجد العديد من الحواجز المائية ؛
- وبالبلدان الفقيرة تواجه أعباء ديون

هائلة ؛

في جنيف و وزعت في المؤتمر / 103
للاتحاد الذي عقد في عمان في أيار /
مايو/ 2000) .

ثانيا - جلسة الافتتاح :

عقدت جلسة افتتاح المؤتمر في الساعة
الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء 30/8/2000
في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
بحضور جميع أعضاء الوفود وممثلـيـ الـبعـثـاتـ
الـدائـمةـ لـلـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ .

افتتحت المؤتمر السيدة نجمة هبة الله ،
رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي بكلمة
استهلتها بالترحيب بالوفود المشاركة في
المؤتمر الذي وصفته بأنه تاريخي ، باعتباره
يجمع رؤساء برلمانات جميع دول العالم ،
ولأنه ينعقد في فترة تاريخية هي بداية الألفية
الثالثة ، التي تشكل فرصة للتأمل في المستقبل ،
وبالتالي فإن المشاركـينـ فـيـ المؤـتـمـرـ يـسـمـهـونـ
في صنع التاريخ .

وأشارت السيدة هبة الله إلى أن العالم يواجه
اليوم كثيرا من المشاكل من أهمها : نزع
السلاح ، حماية البيئة ، القضاء على الصراع
الإثنـيـ والإـرـهـابـ ، تحـديدـ النـمـوـ السـكـانـيـ ،
القضاء على الأمـيـةـ وـالـفـقـرـ وـضـمـانـ التـكـافـؤـ بـيـنـ
الـجـنـسـيـنـ ، وـهـذـهـ الـمـشـاـكـلـ تـشـيرـ التـزـاعـاتـ بـيـنـ
الـشـعـوبـ وـالـدـوـلـ . وـالـدـيمـقـراـطـيـةـ وـحـدـهـاـ هـيـ
الـطـرـيـقـ لـحـلـ هـذـهـ الـمـشـاـكـلـ ، وـهـوـ مـاـ حـاـولـنـاـ
تـوـضـيـحـهـ فـيـ الإـعـلـانـ ذـيـ سـيـنـاقـشـهـ مـؤـتـمـرـناـ
هـذـاـ .

وقد حققت الديمقراطيـةـ انتشاراـ وـاسـعاـ عـبـرـ
الـعـالـمـ خـلـالـ العـقـودـ الـأـخـيـرـةـ بـوـجـهـ خـاصـ . وـبـدـأـناـ
نـسـمـعـ عنـ الـكـثـيـرـ مـنـ الـمـبـادـرـاتـ حولـ حـوـارـ
الـحـضـارـاتـ وـالـنـقـافـاتـ ، وـهـوـ مـاـ يـتـلـجـ صـدـورـنـاـ .
إنـ الـمـجـتمـعـ الـإـنـسـانـيـ الـيـوـمـ أـصـبـحـ أـكـثـرـ
دـيمـقـراـطـيـةـ ،

أـكـثـرـ عـقـلـانـيـةـ فـيـ سـعـيـهـ لـمـعـرـفـةـ أـسـرـارـ

ذلك هي وجهة أصحاب النظر الضيق
أما أصحاب النظر العريض فيقولون :
هذا العالم الفسيح عائلة واحدة

ثم ألقى السيد كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة ، كلمة المنظمة الدولية في حفل الافتتاح ، مستهلاً هذه الكلمة بالقول أن اجتماع رؤساء البرلمانات الوطنية يمثل فرصة فريدة لإسماع أصوات الشعوب بصورة أوضح وأكثر مباشرة . وأوضح السيد عنان أن رؤساء البرلمانات هم ممثلو الشعوب الذين باسمهم وضع ميثاق الأمم المتحدة ، وأنهم يملكون إدراكاً متزايداً لاحتياجات الشعوب ورغباتها وما تريده الشعوب من الأمم المتحدة في الألفية الثالثة . كما أنهما قادرون على تنظيم حوار بناء بين الحاكمين والمحكومين ، وبين من هم في السلطة ومن هم في المعارضة . ولذلك فهم يدركون أهمية التسامح إزاء الخصوم ، وكيفية الحفاظ على حقوق الأقلية والأغلبية في مجتمعاتهم .

و حول الهدف من انعقاد المؤتمر نوه السيد عنان بأن العالم بحاجة أكثر من الماضي إلى صياغة رؤية برلمانية حول قضايا العصر ، لأنه في عصر العولمة لا يمكن تلبية التحديات القديمة كالفقر والنزاعات فقط عن طريق تدابير تقوم بها الحكومات . فالعلاقات الدولية أصبحت أكثر تشابكاً ودور البرلمانات يتتعاظم فيها .

وأشار السيد عنان أيضاً إلى أن رؤساء البرلمانات يمثلون ، من خلال برلماناتهم الشرعية الديمقراطية ، وبوسعهم أن يتحولوا إلى "منابر للشعوب" من خلال أنشطتهم المختلفة . وفي عصر العولمة ينبغي على البرلمانات ورؤسائها الارتفاع فوق مستوى الاهتمامات المحلية الضيقة ، لأنه أصبح واضحاً على نحو متزايد أن كثيراً من الأمور المحلية تجد أجوبة وحلولاً لها على المستوى العالمي فالعالم الجديد - عالم الإنترن特 ، ورمز

■ و تواجه البلدان النامية مشاكل كبيرة نتيجة للتعديلات القاسية التي أجرتها في اقتصادها الداخلي لمواجهة الأوضاع المستجدة من تحرير التجارة الدولية .

إن المهمة الأخرى المطروحة أمامنا أن نجد الآلية التي تمكننا من جعل هذه التوجهات العالمية أقل إيلاماً وأكثر فائدة لأغلبية الشعوب في العالم .

وأضافت السيدة هبة الله تقول أيضاً أن ثمة اختلافات في التصورات والآراء حول مفاهيم التطور الثقافي والاجتماعي ، و حول دور الأديان وكيفية وصول المحروميين ، ومنهم النساء ، إلى حقوقهم .

ومن المفارقات في عالم اليوم ، أشارت السيدة هبة الله ، إلى أنه في الوقت الذي ترتفع فيه الدعوة إلى إحلال السلام نجد التوجه يزداد نحو تطوير الأسلحة وغيرها من وسائل الدمار الشامل وانتشارها . وإن هذه ظاهرة مقلقة ، وليس دلالة على التقدم .

إن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في حل هذه المشاكل . و مجلس الأمن يجب أن يعمل فعلاً لصيانة الأمن والسلم الدوليين ، ويجب العمل على تطويره وتوسيعه ليعكس السيناريو الدولي الراهن . وإننا سنتابع تعاوننا مع الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها المعلن من 55 عاماً .

وفي ختام كلمتها أشارت السيدة هبة الله إلى أن البشرية في القرن القادم ستتابع العمل تدريجياً ولكن بثبات لتحقيق وحدة المجتمع الإنساني . لقد أغنت الأجيال السابقة هذا المجتمع بالمعرفة والتجربة والحكمة . وجيلنا اليوم هو الوصي على المستقبل المشترك لهذا العالم وببيته وثرواته . واستشهدت في الختام بحكمة هندية سنسكريتية قديمة تقول :

هذا لي - وهذا لك

تلك الحكومات على استعادة سلطتها . وفي ختام كلمته أكد السيد عنان أنه سيتابع الجهود التي بذلها خلال السنوات الأخيرة في تعزيز الروابط القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ، مشيراً إلى أن التعاون بين المنظمتين يتواصل ويتوطد ، وأنه سيعمل على أن تكون الأمم المتحدة أكثر تلبية لاحتياجات الاتحاد .

ثالثاً - جدول أعمال المؤتمر :

1. حفل الافتتاح :

كلمة الافتتاح للسيدة نجمة هبة الله ، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي خطاب ترحيبى للسيد كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة

2. إقرار جدول الأعمال وأساليب العملية لإدارة أعمال المؤتمر

3. الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في مطلع الألفية الثالثة :

- الخطاب الرئيسي للسيد ثيو بن غوريون ، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
- بيانات السادة رؤساء البرلمانات الوطنية ، والساسة رؤساء المجالس البرلمانية التي تحمل صفة عضو مشارك في الاتحاد البرلماني الدولي

- بيانات بعض الشخصيات رفيعة المستوى .

4. إقرار الإعلان الختامي :

- عرض مشروع الإعلان الختامي من قبل مقرر اللجنة التحضيرية وإقرار النص .

5. حفل اختتام المؤتمر

رابعاً - جلسات العمل :

بدأت جلسات العمل مباشرة بعد انتهاء حفل الافتتاح . وفي بداية الجلسة الأولى أقر المؤتمر اللائحة الداخلية لتنظيم أعماله . ثم ألقى رئيس

البنية الجينية والتجارة عن طريق البريد الإلكتروني – قد خلق تحديات جديدة لا يمكن حلها أو مواجهتها على الصعيد الوطني أو المحلي فقط . كما أن دور البرلمانات قد تعزز وأصبح أكثر شمولية مع عملية إشاعة الديمقراطية التي بدأت خلال التسعينات من القرن الماضي .

وفي إشارة إلى مؤتمر القمة بمناسبة الألفية الثالثة الذي سيعقد في الأمم المتحدة في الأسبوع التالي أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أن ذلك أمر يدعو إلى الارتياح ، خاصة وأن هذه القمة سوف تترافق بتوقيع العديد من الاتفاقيات التي ستودع لدى الأمم المتحدة ، وهذا سيلقى على رؤساء البرلمانات مهمة جليلة هي التصديق على هذه الاتفاقيات وإدخالها حيز التنفيذ .

وعلى رؤساء البرلمانات – أضاف السيد عنان يقول – مهمة أخرى كبيرة وهي تقرير المؤسسات الدولية ، كال الأمم المتحدة وغيرها من أذهان الشعوب ، وجعلها أكثر شفافية وقبولاً من الرأي العام في بلدانهم ، من خلال توضيح أهداف تلك المؤسسات وأهمية الدور الذي تقوم به .

وحول الديمقراطية شدد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية حماية الديمقراطية في مختلف البلدان ، مشيراً إلى أنه إذا كان صحيناً أن الديمقراطية قد توسيعت واستعديت إلى العديد من البلدان في العقدين الأخيرين ، إلا أنها ما تزال مهددة بما أسماه "ديمقراطية ورقة التين " التي تقوم على إجهاض المفهوم الحقيقي للديمقراطية من خلال الإدعاء بالدفاع عنها . ويجب أن لا يمنعنا شيء من إدانة تلك الحكومات والأنظمة التي تعمل بصورة ماكرة على تخريب الديمقراطية تحت ستار الدفاع عنها . وعلى البرلمانات والبرلمانيين الإسهام في الدفاع عن الحكومات الشرعية التي أسقطتها انقلابات أو تمردات غير شرعية ، ومساعدة

أهمية إسهامها في صناعة عالم الغد . ودعت الرؤساء إلى نقل الإعلان إلى برلماناتهم وأعتماده كمصدر للإلهام في عملها السياسي المستقبلي . وأعتقد أننا اعتمدنا على مبادرة الاتحاد البرلماني الدولي يمكننا القيام بدور داعم للأمم المتحدة من ناحيتين : تأييد الأمم المتحدة سياسياً لتحقيق التعاون الدولي ، والعمل مع حكوماتنا على تخصيص الموارد التي تحتاجها الأمم المتحدة لتنستطيع القيام بدورها خير قيام . وأضافت السيدة هبة الله تقول إن انعقاد هذا المؤتمر يجعل من الاتحاد البرلماني الدولي منظمة دولية هامة وذات شأن ولها دور في إلقاء شأنه على الصعيد الدولي .

وفي الختام أعلنت تضامن الاتحاد مع الوفود التي لم تعط تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة (ليبيا ، كوبا) ، مؤكدة أن ذلك يشكل مؤشراً على موقف الكيل بمكيالين ويدفع إلى التشكيك في إمكانية الأمم المتحدة على توفير الدعم المناسب للمنظمات العالمية معها¹ .

ودعت الأمم المتحدة والبلد المضيف إلى إيجاد حل لهذه المشكلة في المستقبل . ثم أعلنت انتهاء أعمال المؤتمر .

سادساً - لقاء رئيس الاتحاد البرلماني العربي والأمين العام للاتحاد مع كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة :

التقى السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس

الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد ثيو بن غوري راب كلمة شاملة أكد فيها أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية حفظ السلام والأمن الدوليين في مختلف مناطق العالم ، كما أكد دور البرلمانات في العالم في الإسهام في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي ودعا إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بصفة مستمرة .

ثم تتابع على منصة الخطابة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركون في أعمال المؤتمر فألقوا كلمات تمثل وجهة نظر برلماناتهم إزاء القضايا المطروحة في مشروع الإعلان الختامي ، وكذلك في مجمل القضايا الدولية الراهنة .

خامساً - الجلسة الختامية :

بعد انتهاء قائمة المتحدثين عقد المؤتمر جلسته الختامية في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في الأول من أيلول - سبتمبر / 2000 . في بداية الجلسة قدم مقرر اللجنة التحضيرية تراوري ، رئيس برلمان بوركينا فاسو ، تقريراً موجزاً عن أعمال اللجنة وتلخيصاً لمحتويات مشروع الإعلان الذي وضعته اللجنة التحضيرية ، موضحاً أن اللجنة حرصت ، عند وضع المشروع ، علىأخذ أكبر عدد ممكن من الآراء واللاحظات التي وردت إلىأمانة الاتحاد البرلماني الدولي وذلك بهدف التعبير عن أوسع رأي جماعي ممكن .

وطلب من أعضاء المؤتمر إقرار الإعلان بالإجماع .

وقد عرضت رئيسة مجلس الاتحاد الإعلان على التصويت فوافق المؤتمر عليه بالتصفيق . بعد ذلك ألقى السيد نجمة هبة الله كلمة موجزة أشارت فيها إلى أن إقرار الإعلان يعد مفخرة للبرلمانات في العالم ويؤكد

¹ لم يت肯ن أعضاء وفدي كل من كوبا والجماهيرية العربية الليبية من الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة في الوقت المناسب ، ما حررهم من إمكانية المساهمة في المؤتمر . وقد أصدرت البعثة الكوبية في الأمم المتحدة بياناً تستذكر فيه موقف السلطات الأمريكية ، كما أصدرت رئيسة مجلس الاتحاد بياناً أعربت فيه عن الأسف لموقف السلطات الأمريكية ، خاصة في مناسبة هامة كهذه .

قلق البرلمانيين العرب لرفض إسرائيل الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران ، ما أدى إلى تجميد المفاوضات على المسار السوري . وأكد التزام البلدان العربية بالسلام كخيار استراتيجي يقوم على تنفيذ القرارات الدولية ، لاسيما القرارين 242 و 338 . ودعا إلى مشاركة أكثر فاعلية للأمم المتحدة في دفع عملية السلام إلى الأمام . كذلك دعا السيد بن صالح أمين عام الأمم المتحدة إلى الاهتمام برفع العقوبات نهائياً عن الجماهيرية العربية الليبية ، خاصة بعد أن أصبحت قضية لوكريبي أمام القضاء ، موضحاً أن استمرار العقوبات يتناقض مع مبادئ القانون الدولي . كما عبر رئيس الاتحاد البرلماني العربي عن أسفه الشديد واستغرابه لعدم منح تأشيرات دخول للولايات المتحدة الأمريكية لوفد مؤتمر الشعب العام .

وحول الوضع في العراق عبر السيد بن صالح عن القلق الكبير لدى البرلمانيين العرب من استمرار الحصار المفروض على العراق ومن النتائج الكارثية التي يتحملها الشعب العراقي من جراء استمرار الحصار . كما أعرب السيد بن صالح عن عدم شرعية الغارات الأمريكية والبريطانية المتواصلة على الأرضي العراقي ، والتي تشكل انتهاكاً للقوانين الدولية ولسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة ، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل على وقف تلك الغارات والإسهام في إيجاد السبل الكفيلة لوضع حد للحصار المأساوي المفروض على العراق الشقيق . كما طالب السيد رئيس الاتحاد بحل كل المشاكل الإنسانية المرتبطة عن حرب الخليج ، وخاصة قضية الأسرى والمفقودين .

ومن جهته ، أعرب السيد عنان عن شكره للاتحاد البرلماني العربي على تنظيم هذا اللقاء مع رئيس الاتحاد وأمينه العام وتقديره لدعم

المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، أثناء تواجده في نيويورك مع السيد كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة . وحضر اللقاء السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد .

وقد عبر السيد بن صالح في بداية اللقاء عن شعوره بالغبطة والشكر لتنظيم اللقاء مع أمين عام الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية العربية المشاركون في المؤتمر ، مؤكداً أن البرلمانيين العرب يثمنون عاليًا الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة ، و الأمين العام المنظمة الدولية شخصياً ، في تعزيز الجهد الدولي من أجل إحلال السلام والاستقرار في مختلف مناطق العالم .

وأوضح السيد رئيس مجلس الاتحاد وجهة نظر الاتحاد البرلماني العربي حول مختلف القضايا الراهنة ، لاسيما ما يتعلق بالشرق الأوسط والعملية السلمية فيه ، مبيناً أن وصول المفاوضات الأخيرة إلى طريق مسدود كان بسبب التعنت الإسرائيلي ، ورفض حكومة إسرائيل الالتزام بالقرارات الدولية ، خاصة تلك المتعلقة بوضع مدينة القدس الشريف وبمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم . ونوه السيد بن صالح بالأهمية التي يكتسبها موضوع القدس الشريف ، بالنسبة للعرب والمسلمين والمسيحيين ، وأنها كانت دائماً عاصمة لدولة فلسطين العربية ، وأنها أرض احتلت عام 1967 وينطبق عليها ما ينطبق على باقي الأرضي الفلسطينية التي احتلت في العدوان الإسرائيلي في حزيران عام 1967 ، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 242 . كذلك أوضح السيد بن صالح أن رفض اعتراف إسرائيل بعروبة القدس سوف ينعكس سلباً على الجهد المبذولة لإيجاد حل شامل وعادل للصراع في الشرق الأوسط . كما أعرب السيد بن صالح عن

مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية
المنعقد بمقر الأمم المتحدة ، نيويورك ،
30 / آب - أغسطس / 1 أيلول - سبتمبر / 2000
والذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون
مع الأمم المتحدة
الإعلان الختامي
الذي أقره المؤتمر حول :
" الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في فجر
الألفية الثالثة "

إننا ، نحن المتحدثين ورؤساء البرلمانات ،
نجتمع في الأمم المتحدة بنيويورك عشية انعقاد
الجمعية الألفية لتأكيد التزامنا بالتعاون الدولي ،
الذى تكون محوره منظمة أمم متحدة أقوى
شأنًا . ونحن عازمون على ضمان أن تسهم
برلماناتنا بدرجة أكبر في هذا التعاون عن
طريق جعل صوت الشعوب مسموعاً ،
فتضفي بذلك بعدها ديمقراطياً أكثر جلاءً على
عملية صنع القرار والتعاون على الصعيد
الدولي . وللمساعدة على إعطاء دفعة جديدة
لأمم المتحدة ، يجب أن تكون البرلمانات أكثر
ارتباطاً بعمل هذه المنظمة بغية إعطاء معنى
 حقيقي للكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة:
". نحن ، شعوب الأمم المتحدة ."

التحديات الرئيسية في فجر الألفية الثالثة

علينا ونحن ندخل الألفية الجديدة أن نسعى
معاً إلى تحقيق المثل المتجسدة في الميثاق وأن
نعمل على التصدي للتحديات الرئيسية التي
يواجهها المجتمع العالمي ، ألا وهي : تحقيق
السلام والأمن الدوليين ، والديمقراطية ،
واحترام حقوق الإنسان ، والتنمية المستدامة
والنقد الاجتماعي الناتج عنها .

وإننا نعيد تأكيد مبادئ الإعلان العالمي
المتعلق بالديمقراطية الذي اعتمدته الاتحاد
البرلماني الدولي ونتعهد بالعمل من أجل

الاتحاد لمبادرات منظمة الأمم المتحدة . وأوجز
الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة رده في ثلاثة
 نقاط وهي :

أولاً - العملية السلمية في الشرق الأوسط :
ذكر الأمين العام بالتزامه الشخصي بالعمل
وبذل كل الجهد للوصول إلى حل عادل
و شامل وسلمي لقضية الشرق الأوسط وفقاً
لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة
لأمم المتحدة وتعهد ببذل المزيد من الجهد مع
السادة رؤساء الدول الذين يشاركون في القمة
المزعومة عقدها في نيويورك لدفع العملية السلمية
والوصول إلى حل عادل يراعي مصالح جميع
الأطراف .

ثانياً - العقوبات المفروضة على
الجماهيرية: رحب الأمين العام بالتعليق المؤقت
للعقوبات على الجماهيرية العربية الليبية وذكر
 بأن المحاكمة جارية في هولندا وأنه من المتوقع
أن تلغى العقوبات نهائياً على الجماهيرية
خصوصاً وأنها استجابت لمطالب المجتمع
الدولي . وعبر الأمين العام كذلك عن تعاطفه
مع وفد مؤتمر الشعب العام الذي لم يتمكن من
الحضور إلى نيويورك لصعوبة الحصول على
التأثيرات .

ثالثاً - العقوبات والحصار على العراق :
أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن عدم
رضاه عن المجرى الذي اتخذته العقوبات
الاقتصادية ضد العراق وتعاطفه مع الشعب
العربي الذي تحمل الكثير خلال السنوات
الماضية متمنياً مراجعة شاملة للعقوبات على
العراق في ضوء ما وصلت إليه الحالة
الاقتصادية والاجتماعية في العراق وضرورة
توفير الإمكانيات الكافية لسد حاجات الشعب
العربي .

(فيما يلي النص الكامل للإعلان الختامي
 الصادر عن المؤتمر)

والبيولوجية ، والأسلحة " الذكية " والألغام المضادة للأفراد . وبقدر مساو ، فإننا نظل ملتزمين بالتعاون من أجل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة .

وإقامة السلم على أسس وطيدة وصادقة إنما تتطلب عالماً أكثر عدالة ، ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جميع الأعمال المقبولة يجب أن تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة يكون الإنسان محورها . ولابد لنا من العمل لتهيئة أوضاع وطنية ودولية تفضي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ، والتكامل الاجتماعي ، واستئصال الفقر وخفض معدل البطالة .

والحفاظ على البيئة واستخدامها على أفضل نحو مما شرطنا مسبقاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة . ومن ثم ، فيجب علينا ألا نلبي احتياجاتنا على حساب الأجيال القادمة . وطبقاً لاستنتاجات قمة الأرض ، يجب على العالم أن يولي اهتماماً خاصاً للمياه ، والطاقة ، وقضايا النقل ، وطرق إدراج التكاليف والفوائد البيئية في نشاط قطاع الأعمال ، ولتأثير حالة البيئة على الاقتصاد ككل .

وتشير العولمة وضعياً جديداً . فزيادة التجارة ، والكتنولوجيا الجديدة ، وتنامي الاستثمارات الأجنبية ، والتوزع في تقاسم المعلومات ، هي عوامل تغذي النمو الاقتصادي والتقدم الإنساني . بيد أن هذه التطورات قد أفادت الأمم المتقدمة أكثر مما أفادت الأمم النامية التي تواجه مشاكل شديدة في تنفيذ اتفاقات التجارة الدولية . وتدعى الحاجة إلى ضمان تقاسم فرص وفوائد العولمة على نطاق أوسع و إلى احترام الحق في التنمية . ويجب أن تسعى هنا منظمة التجارة العالمية إلى ضمان أن تحقق التجارة الحرة والمنصفة فوائد مستدامة طويلة الأجل .

إرساء ثقافة الديمقراطية . فالبرلمان المنتخب الذي يمثل جميع مكونات المجتمع وتكون لديه السلطات والوسائل اللازمة للتعبير عن إرادة الشعب عن طريق اعتماد التشريعات ومراقبة عمل الحكومة بصورة مستمرة أمر لا غنى عنه لكفالة حقوق وحريات الشعب وضمان السلم المدني والتنمية المتناسبة .

وتقوم الديمقراطية على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، وهو أمران يستثنان بدورهما إلى المبدأ القاضي بأن ما من شيء يجب أن يمس كرامة الإنسان . ونعيد تأكيد الحاجة إلى كفالة الحقوق والفرص المتساوية للرجال والنساء مما يعزز قيام شراكة حقيقية بينهم في جميع المجالات . كما نعيد تأكيد الحاجة إلى تعزيز جو التسامح والحفاظ على التوع والتعدية والحق في الاختلاف ، وهذا يتطلب حماية حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات .

والمبدأ القاضي بأن ما من أحد فوق القانون وأن الجميع متساوون أمامه يجب أن ينطبق أيضاً على العلاقات بين الدول ذات السيادة ، المتساوية في الحقوق والتي تتمتع شعوبها بالحق في تقرير المصير وفي اختيار نظامها السياسي بحرية وديمقراطية .

ونعيد تأكيد عزمنا على ضمان أن تقي دولنا بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة . فعلى الدول أن تكفل تطابق سلوكها مع القانون الدولي ، وخاصة قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي . فاحترام صكوك القانون الإنساني الدولي أمر لابد منه ، وسنواصل العمل من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية غير تمييزية وعالمية .

وإننا نكرر التزامنا بنزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وخاصة نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية

الدولية التي لم تعد تقتصر على الدبلوماسية التقليدية . فتطور التعاون المتعدد الأطراف ، الذي يتواصل نمو مجال العمل فيه ، قد أضاف سمات جديدة إلى العلاقات الدولية . و من ثم يتطلب التعاون الدولي أساليب عمل مختلفة واشتراك عناصر فاعلة جديدة . و بوجه خاص ، فإن العمل الرامي إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المحافل الدولية والإقليمية ، و التي هي الآن أكثر أهمية من ذي قبل ، يتطلب مشاركة البرلمانات فيه ، كما أن كثير من القضايا التي تتناولها البرلمانات على الصعيد الوطني لها بعد دولي .

و تشتد الحاجة إلى هذه النهج الجديدة في ضوء التغيرات العالمية البعيدة المدى التي حدثت في السنوات الأخيرة . فنحن نشهد ثورة تكنولوجية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . ذلك أن التقدم الخارق في مجال الاتصالات يجعل من الممكن الآن متابعة الأحداث التي تدور في العالم في اللحظة نفسها . و يوصف عالم اليوم على نحو متزايد بأنه قرية عالمية للدلالة على أنه عالم أصغر و أكثر ترابطًا بكثير عن ذي قبل . فالأنشطة الاقتصادية بكلفة أنواعها ، محلياً و خارجياً ، التي تمارسها الشركات الوطنية و عبر الوطنية ، و الاستثمارات ، و التجارة و تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود ، تربط أمم العالم معاً بروابط أوثق ، و هو ما يفعله الإدراك المتمامي لمحدودية موارد العالم .

و زيادة تعقد و عولمة التطورات في الميادين السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، والبيئية ، و الثقافية تتطلب من البرلمانات وأعضائها ، أكثر من ذي قبل ، القيام بدورهم في تمهين المواطنين والمجتمع ككل من فهم العلاقات المترابطة بين العولمة و حياتهم اليومية و التعامل مع هذه العلاقات ، و من ترجمة اهتماماتهم إلى سياسة وطنية و دولية .

و في أفق بلدان العالم ، تمثل الديون معوقاً رئيسياً و عقبة حقيقة في طريق التنمية . ونحن نحث المجتمع الدولي على اغتنام فرصة الزخم المتولد عن الانتقال إلى أفقية جديدة لخفض ديون هذه البلدان إلى حد كبير وإلغاء الديون العامة المستحقة على البلدان الفقيرة المقلقة بالديون . و ينبغي أن تتفذ هذه التدابير بطريقة يتجنب معها تحويل العبء إلى بلدان نامية أخرى . و على البلدان المدينة ، من جانبها ، أن تنشئ آليات شفافة للرقابة من أجل ضمان أن تسفر الفوائد المترتبة على تخفيف الديون عن تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها . كما ندعو إلى بذل جهود أكبر لعكس الانخفاض القائم في المساعدة الإنمائية الرسمية .

الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين

إننا نعيد تأكيد التزامنا بالمقاصد و المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة و في الصكوك الدولية التي تم اعتمادها منذ إنشاء هذه الهيئة العالمية . و نحن مقتنعون بأن الحاجة إلى الأمم المتحدة أكبر من ذي قبل و بأنها يجب أن تظل حجر الزاوية في التعاون العالمي القوي و الفعال . و نحن نكرس أنفسنا من جديد لتعزيز المنظمة العالمية و نحث الأعضاء على تزويدها بالموارد البشرية و المالية اللازمة .

و ثمة حاجة إلى مواصلة و إكمال عملية إصلاح الأمم المتحدة . و يجب أن يرتكز الإصلاح على الالتزام الصارم بمبادئ الديمقراطية و احترام تساوي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السيادة . و نتعهد بالعمل في سبيل تحقيق هذه الغاية . كما يجب أن نعمل لتكون الأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي للمناقشة بشأن المساعدة الإنمائية .

تطور العلاقات الدولية

لقد حدث تطور بالغ الشأن في العلاقات

‘3’ اتخاذ قرارات بشأن التصديق على النصوص والمعاهدات التي توقع عليها الحكومات ، في الحالات ينص فيها الدستور على ذلك .

‘4’ الإسهام بنشاط في عملية التنفيذ اللاحقة .

وتحقيقاً لهذا الهدف ، فإننا نتعهد بالقيام ، في برلمان كل منا ، باستعراض أفضل طريقة يمكن بها استخدام الإجراءات البرلمانية الراهنة لكي يمكن للبرلمان ، مدعوماً بجهد نشط من جانب جميع الأطراف والأعضاء ، أن يسهم مساهمة ملائمة في المفاوضات الحكومية التي تجري على الصعيد الدولي . وينبغي تعزيز أنشطة جمع المعلومات حتى يمكن البرلمان من مواكبة التطورات المتعلقة بالقضايا الدولية . و على البرلمانات أيضاً القيام بدور أكثر إيجابية في العمليات المتعلقة بالتصديق على الاتفاques الدولية و الامتنال لها . و عموماً ، يتحمل البرلمان مسؤولية خاصة عن إشراك الجمهور في حوار متواصل و عن تيسير إشراك هذا الجمهور في عملية صنع القرار . و على الصعيد الإقليمي ، ينبغي للبرلمانات الإفادة على أفضل نحو ممكن من المنظمات البرلمانية الإقليمية والسعى عن طريقها إلى التأثير على الهيئات الحكومية الدولية المناهضة لها . وعلى البرلمانات أن تبحث عن كثب عمل هذه المنظمات من أجل زيادة فعاليتها و تجنب الازدواج . كما ينبغي لها أن تتبادل الخبرات لتحسين التشريع الوطني و تبسيطه .

وعلى الصعيد الدولي ينبغي القيام ، جنباً إلى جنب مع تعزيز الإسهام السياسي للبرلمانات الوطنية في عملية التعاون فيما بين الدول ، بتدعيم الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره منظمة عالمية للتعاون فيما بين البرلمانات و لنقل رؤية و إرادة أعضائه إلى المنظمات الحكومية

و إن لم يحدث ذلك ، فإن التعاون و صنع القرار على المستوى الدولي قد ينظر إليهما في نهاية الأمر على أنهما خطر يهددصالح الوطنية أو المحلية ، بل و الديمقراطية .

و إن العولمة و رجحان كفة العوامل الاقتصادية في تطور الأمم تحتمان تعزيز العمليات السياسية و الصلة بين المواطنين و ممثليهم . و من الأمور الحاسمة الأهمية في هذه الظروف أيضاً تعزيز دور البرلمان و أعضائه كوسطاء بين عملية صنع قرار معقدة على الصعيد الدولي و بين المواطنين .

البعد البرلماني للتعاون الدولي

إننا نناشد جميع البرلمانيات و منظمتها العالمية – الاتحاد البرلماني الدولي – إعطاء بعد برلماني للتعاون الدولي . فالبرلمان يتتألف من رجال و نساء ينتخبهم الشعب لتمثيله و الإعراب عن تطلعاته . و هو جهاز الدولة الذي يسمح للمجتمع بكامل تنويعه بالاشتراك في العملية السياسية . فالبرلمانات تجسد سيادة الشعب و يمكنها الإسهام ، بكل مشروعية ، في الإعراب عن إرادة الدولة على الصعيد الدولي . و يتطلب إضفاء هذا بعد البرلماني أن تتحمل البرلمانيات و أعضائهن مسؤولية أكبر في العلاقات الدولية ، و أن يقوموا بدور أنشط على الصعيد الوطني و الإقليمي و العالمي ، و أن يعززوا عموماً الدبلوماسية البرلمانية .

و على البرلمانيات أنفسها أن تضفي هذا بعد البرلماني أولاً و قبل كل شيء على الصعيد الوطني بأربع طرق مختلفة و لكن مترابطة :

‘1’، التأثير على سياسة بلد كل منها بشأن المسائل التي يجري تناولها في الأمم المتحدة و غيرها من المحافل التفاوضية الدولية .

‘2’، إيقائهما على علم بتقدم هذه المفاوضات و نتائجها .

في الميثاق و على مواجهة التحديات التي يتعرض لها المجتمع العالمي فيما يتعلق بتحقيق السلام ، و الديمقراطية ، و التنمية المستدامة ، و التقدم الاجتماعي .

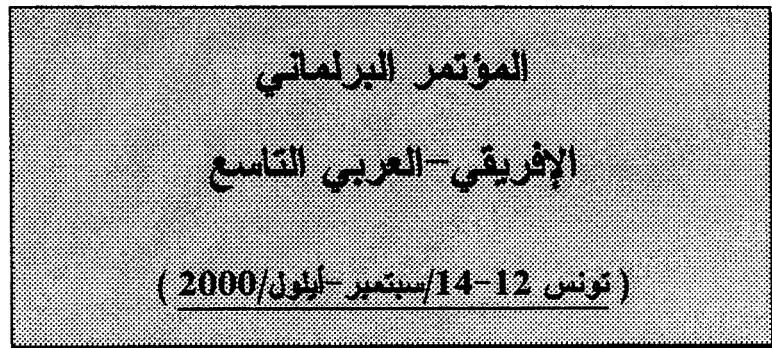
و إننا نقرر نقل هذه الوثيقة إلى برلماناتنا ، بالطرق الملائمة ، و حثها على فعل كل ما يسعها لضمان متابعة هذه الوثيقة بطريقة عملية و فعالة . و نطلب من حوكمنا أيضاً عرض هذا الإعلان على الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مناقشته . و أخيراً ، فإننا ندعو الأمم المتحدة و الاتحاد البرلماني الدولي إلى البحث عن سبل لتعزيز روابطهما المؤسسية و تعاونهما العملي .

الدولية .

و هكذا فإننا نؤكد بذلك رسمياً مساندتنا للاتحاد البرلماني الدولي و عزمنا على المشاركة في عمله بنشاط متجدد ، مما يعطي الاتحاد البرلماني الدولي الوسائل التي تسمح له بالاضطلاع على نحو كامل بالرسالة التي أنيطت به . و ندعوه أيضاً في هذه العملية القانونية و الهيكلية التي قد تلزم لتعزيز المنظمة وروابطها المؤسسية مع البرلمانات .

و بتقدير هذا الإعلان ، فإننا نقترح الإسهام في التعاون الدولي إسهاماً جوهرياً و جعل صوت الشعوب مسموعاً داخل الأمم المتحدة ، فنعمل بذلك على تحقيق المثل السامية المتجلسة





البيان الختامي

العامة لمجلس النواب الساعة الحادية عشرة صباحاً، تحت سامي إشراف سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية.

وشارك في مراسم الافتتاح الوفود البرلمانية الإفريقية والعربية، وأعضاء الحكومة ومؤسسات الدولة، وأعضاءبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى تونس، ولقيف من الضيوف والمدعويين.

جلسة الافتتاح

في بداية الجلسة ألقى معالي السيد على نوهم ديالو رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية مالي، الذي ناب عن الرئيس المتخلي للمؤتمر، معالي السيد أندريان هونغونديجي، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية بينين، كلمة باسم الوفود الحاضرة بتونس، عبر فيها عن شكره وامتنانه للسلطات والبرلمان والشعب التونسيين على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

ودعا في كلمته الشعوب الإفريقية والعربية إلى الاتحاد لمواجهة التحديات المتعددة القائمة أمامهم، متذمراً بأن عملية العولمة أمر واقع، وبأنه أصبح من المتختم تعزيز علاقات التعاون بين المنطقتين. ثم أكد على أهمية حصول

دعوة كريمة من مجلس النواب في الجمهورية التونسية، انعقد المؤتمر البرلماني الأفريقي-العربي التاسع في مجلس النواب بتونس خلال المدة من 12 إلى 14 سبتمبر/2000. وقد شارك في أعمال هذا المؤتمر ممثلون عن البرلمانات الإفريقية والعربية الآتية : الجزائر، أنجولا، بوركينا فاسو، الكاميرون، أفريقيا الوسطى، تشاد، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا-سيساو، العراق، الأردن، الكويت، ليبية، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، عمان، فلسطين، قطر، السنغال، سوريا، تogo، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

كما شارك في المؤتمر بصفتهم من المراقبين البرلمانيات والمنظمات البرلمانية الدولية الآتية: مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، المجلس الوطني السوداني، جامعة الدول العربية، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، ومنظمة البرلمانيين العرب والأمريكيين من أصل عربي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي-العربي التاسع جلسته الافتتاحية في قاعة الجلسات

والإفريقية. ولتحقيق ذلك لا بد من استثمار الطاقات والقدرات الجماعية للبلدان العربية والإفريقية وتعزيز الحوار والتفاهم فيما بينها.

وأوضح السيد فؤاد المبزع أن القضايا المطروحة أمام المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي التاسع هامة جداً وتهدّف إلى الإسهام في دفع التعاون الإفريقي العربي لإرساء سياسة مشتركة تحقق المحافظة على المصالح المشتركة العربية- الإفريقية وتمكن بلدان المجموعة من مواجهة التحديات والتكتلات التي تميز الوضع الدولي الراهن.

وأعرب السيد فؤاد المبزع في ختام كلمته عن الأمل في أن يكون المؤتمر على مستوى الآمال المعلقة عليه وأن يسفر عن مقتراحات عملية وبرامج جادة للمساهمة في دفع التعاون بين البلدان العربية والإفريقية نحو مزيد من التقارب بين شعوبها.

ثم ألقى سعادة عبد القادر بن صالح، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، كلمة الاتحاد البرلماني العربي، فأعرب عن الشكر والامتنان لتونس رئيساً وبرلماناً وحكومة وشعباً لإتاحة فرصة ثمينة لقاء للمرة الثانية في إطار الحوار البرلماني الإفريقي- العربي على أرض تونس.

وقال سعادة بن صالح أن الاتحاد البرلماني العربي يولي المؤتمر عناية خاصة ويؤمن تجاوب الأخوة الأفارقة مع فكرة عقد المؤتمر، الذي يلتئم بعد أسبوعين من مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في نيويورك، والذي حدد فيه برلمانيو العالم رأيهما في مستقبل العالم.

وحول الحوار البرلماني العربي- الإفريقي أشار السيد بن صالح إلى أن العرب والأفارقة قد خلقاً من خلاله جواً ملائماً للتشاور والتضامن والتفاهم، وجسدوا التضامن والتقارب في الرؤى. وأشار السيد بن صالح إلى القضايا التي اهتم بها الحوار، لا سيما تصفية الاستعمار

البلدان الإفريقية والعربيّة على أسعار عادلة لموادها الأولية حتى يتسمى لهذه البلدان أن تستجيب بنجاعة لاحتياجاتها الملحة في مجال الرقي الاقتصادي والاجتماعي. وأقترح في هذا الصدد إنشاء صندوق عالمي لضمان استقرار أسعار المواد الأولية. وأضاف أن الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الأخرى ما انفكَّت تتسع، فالبلدان الإفريقية تشكو باستمرار من أمراض اسمها الأممية والإيدز والفقير، يضاف إليها داء المديونية، في حين تواصل بلدان الشمال تسجيل معدلات نمو مرتفعة.

ولاحظ أنه يجب - إلى جانب إعطاء الأهمية اللازمة للمشاكل السياسية التي تتحول أحياناً إلى نزاعات - التأكيد على ضرورة استغلال موارد بلداننا ودعم التعاون الإفريقي العربي في كافة المجالات بما يكفل لشعوبنا أسباب العيش الكريم.

وأعرب معايي السيد علي نوهوم ديالو، في الختام، عن افتتاح بأنّ المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي التاسع سيقّتم كل الدعم والمساندة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط وللجهود الرامية إلى وضع حد للنزاعات في إفريقيا وتسويتها بالطرق السلمية.

ثم ألقى الأستاذ فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب التونسي، كلمة أعرب في مستهلها عن اصدق آيات الشكر والامتنان لسيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي على رعياته للمؤتمر، وفي هذا دلالة على ما توليه تونس من أهمية فانقة لتعزيز العمل العربي الإفريقي المشترك ودفع المسيرة التنموية للشعوب العربية والإفريقية لتكون على مستوى تطلعات هذه الشعوب.

وأشار السيد فؤاد المبزع أن التغيرات المتتسارعة في العالم وتتسامي التكتلات الاقتصادية والسياسية والإقليمية يستوجب تنسيق المواقف ولم الشمل بين البلدان العربية

استمرار للنقايد الذي أرسنه المؤتمرات البرلمانية الإفريقية- العربية الماضية وأنه سوف يعزز بدرجة أكبر التضامن بين الشعوب الإفريقية والغربية .

وبعد أن أشار باختصار إلى أهمية البنود المدرجة في جدول الأعمال، أنهى كلمته بتكرير الشكر والعرفان للسلطات البرلمانية التونسية على جميع التسهيلات التي وفرت لوفود حتى تتكلل أعمال المؤتمر الناجح.

واستمع أعضاء المؤتمر بعد ذلك إلى كلمة صاحب الفخامة زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، ألقاها بالنيابة سعادة الوزير الأول في تونس السيد محمد الغنوشي.

وقد أشارت كلمة فخامة رئيس الجمهورية إلى أن انتماء تونس العربي والإفريقي هو الذي يدفعها باستمرار إلى العمل من أجل تعزيز العلاقات الإفريقية العربية عبر مختلف الآليات، وفي مقدمتها المؤسسات البرلمانية .

وأكد فخامة الرئيس بن علي في كلمته تمسك تونس بضرورة إقامة السلام العادل والشامل الدائم في الشرق الأوسط على جميع المسارات ودعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل استرداد حقه المشروع وإقامة دولته المستقلة، واعاصمتها القدس الشريف، وانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي السورية المحتلة ورفع الحظر عن الشعب العراقي الشقيق وفك الحصار بصورة نهائية وسريعة عن ليبيا الشقيقة.

وحول التطورات التي يشهدها العالم اليوم نوهت كلمة فخامة الرئيس بن علي بأن ما يشهده عالمنا اليوم من تحولات في ظل العولمة الاقتصادية والثورة الاتصالية يدعونا بإلحاح إلى اعتماد مبادرات إقليمية تدعم التعاون بيننا في مختلف الميادين . وأوضحت الكلمة أن التفاهمي عمما يحصل اليوم من تحولات وتحولات من شأنه أن يكون مصدراً للعزلة

والتمييز العنصري، وجعل إفريقيا و الشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، ومعالجة مشكلة المديونية . والتضامن مع الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وتأكيد حق سوريا باسترجاع أراضيها المحتلة إلى ما قبل الرابع من جوان (حزيران) عام 1967، واستمرار المطالبة برفع الحصار الجائر عن العراق ومعالجة ملف المفقودين في المنطقة والرفع النهائي للحصار عن شعب ليبيا الشقيقة .

وأوضح السيد بن صالح أنه في عالم اليوم حيث تزداد الهوة اتساعاً بين البلدان الغنية والفقيرة وتنموي العولمة سياسة التهميش والإقصاء، فإن التضامن العربي - الإفريقي يصبح ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها . وهذا يفترض التنسيق المحكم بين العرب والأفارقة في جميع المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية.

وحول تعزيز التعاون والتنسيق، أوضح السيد بن صالح أن ذلك يمكن أن يتم من خلال تقوية العلاقات بين الاتحادين من جهة، وبين الاتحادين والبرلمانات الوطنية، من جهة أخرى، وتدعم آليات التشاور والتنسيق وتحث الحكومات على إعادة تحريك المؤسسات المشتركة الإفريقية - العربية وتسخير الدبلوماسية البرلمانية لتعزيز التعاون العربي - الإفريقي .

أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد / داويت يوهانس، رئيس مجلس نواب الشعب في إثيوبيا لكي يخاطب المؤتمر نيابة عن الرئيس المباشر للاتحاد البرلماني الأفريقي .

ولقد شكر السيد د. يوهانس في بداية كلمته الجمهورية التونسية، برلماناً وحكومة وشعباً على الاستقبال الحار والحفاوة البالغة اللذين خصصاً لمختلف الوفود .

و أكد إثر ذلك على أن هذا الاجتماع هو

- 2 - إقرار جدول الأعمال.
- 3 - تقرير لجنة المتابعة.
- 4 - تبادل الآراء حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم.
- 5 - المتغيرات الدولية وانعكاساتها على السياسات الوطنية والإقليمية للبلدان الأفريقية والعربية.
- 6 - التعاون الأفريقي - العربي من أجل استغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا والعالم العربي.
- 7 - وضع آلية لتيسير الاتصالات بين البرلمانيات الأعضاء في الجانبين.
- 8 - مساندة إنشاء صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر.
- 9 - تشكيل لجنة المتابعة الجديدة.
- 10- تحديد موعد ومكان عقد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي العاشر.

تقرير لجنة المتابعة

استمع المؤتمر إلى تقرير لجنة المتابعة الذي قدمه السيد نور الدين بوشوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، والذي تضمن عرضاً لنشاط اللجنة خلال الفترة ما بين المؤتمر البرلماني الأفريقي العربي الثامن والمؤتمر التاسع، وتلخيصاً لأبرز النتائج التي تمضي عن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في كل من لواندا (أيلول-سبتمبر 1999) وتونس (أيلول-سبتمبر 2000). وقد وافق المؤتمر على هذا التقرير وأعرب عن تقديره لنشاط لجنة المتابعة وأكد ضرورة تعزيز نشاطها مستقبلاً.

تشكيل لجنة الصياغة

شكل المؤتمر لجنة صياغة لإعداد البيان الخاتمي . وضمت اللجنة ممثلين عن برلمانات الدول الآتية :

والتهميش، كما أن الإنبهار بما يجده من تحولات من شأنه أن يهدد بذوبان الهويات الوطنية . وانطلاقاً من هذه الأبعاد بادرت تونس بالدعوة إلى تأسيس صندوق عالمي للتضامن نجم بـ مسؤولياتنا إزاء بعضنا البعض ونساعد به البلدان الفقيرة .

وأشارت كلمة فخامة السيد رئيس الجمهورية إلى أن تصور تونس للتنمية العالمية المتضامنة نابع من إدراكها لأهمية التنمية الإقليمية المتضامنة التي تجسم التعاون جنوب-جنوب. وفي هذا الإطار يندرج التعاون العربي-الأفريقي الذي يتسم بأهمية كبيرة في عالم الأقطاب الذي لا تأثير فيه للبلدان المنفردة أو المنعزلة . وأكد فخامة الرئيس بن علي في ختام كلمته أن تونس ستبقى دوماً وفيه لروح التفاهم والإخاء التي تطبع علاقتها مع أشقائها العرب والأفارقة .

جلسات العمل – انتخاب مكتب المؤتمر
في بداية جلسة العمل الأولى وافق المؤتمر بالتصفيق على انتخاب مكتب المؤتمر التاسع على النحو الآتي:

- 1 - سعادة السيد فؤاد الميزع، رئيس مجلس النواب التونسي، رئيساً للمؤتمر .
- 2 - سعادة على نعوم ديلو، رئيس الجمعية الوطنية في مالي، نائباً للرئيس .
- 3 - السيد سليمان الهرفي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مقرراً عاماً.

إقرار جدول الأعمال :
كذلك تمت الموافقة على جدول أعمال المؤتمر كما اقررته لجنة المتابعة . كما وافق المؤتمر على طلب الشعبة التونسية إدراج بند إضافي في جدول الأعمال يتعلق بإنشاء صندوق عالمي للتضامن بحيث أصبح جدول أعمال المؤتمر على الشكل الآتي:
1 - انتخاب مكتب المؤتمر .

خاص الولايات المتحدة الأمريكية، بعدم نقل سفاراتها إلى القدس لأن ذلك يعتبر انتهاكا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وتعديا واضحا على حقوق الشعب الفلسطيني والأمنين العربية والإسلامية، إضافة إلى مسلمي ومحببي العالم أجمع.

4 - يؤكد المؤتمر على أن القضية الفلسطينية هي في قمة اهتمامات الدول العربية والإفريقية، وبأن القدس هي قلب هذه القضية، وبأنه لا سلام ولا أمن في المنطقة دون عودة القدس إلى السيادة الفلسطينية.

5 - يدعو المؤتمر جميع الدول العربية والإفريقية إلى تقديم جميع أشكال الداعم والمساندة إلى الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لنيل حقوقه الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف ومن ضمنها حقه في العودة والتعويض طبقاً لقرار الأمم المتحدة 194، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ويدعوها إلى إعلان تأييدها الفوري لتجسيد إعلان الدولة الفلسطينية حال مباشرة القيادة الفلسطينية لذلك الحق.

6 - يدعو المؤتمر إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري حتى حدود الرابع من حزيران 1967، طبقاً لقراري مجلس الأمن 338، 242 ومبادأ إعادة الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد. ويطالبه بالدخول في مفاوضات جادة وشاملة على جميع المسارات.

7 - يؤكد المؤتمر سيادة سوريا على كامل أرض الجولان، ويرفض كل الإجراءات الإسرائيليـة الهدافـة إلى تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، ويدعو إلى مساندة موقف سوريا من استئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها، كما يؤكد على استمرار تلازم المسارين السوري واللبناني تحقيقاً للسلام العادل والشامل.

من الجانب الإفريقي :

الكاميرون - الغابون - مالي

من الجانب العربي :

الجزائر - فلسطين - قطر .

وقد اجتمعت لجنة الصياغة يومي 13 و 14 / سبتمبر - أيلول / 2000 برئاسة السيد الحبيب مبارك، عضو مجلس النواب التونسي، واتفقت على المنهج الذي ستتبّعه في إعداد البيان الخاتمي الصادر عن المؤتمر والقضايا التي سيتضمنها البيان .

هذا وكان المؤتمر قد استمع على مدى يومين إلى مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركون في أعمال المؤتمر والذين عرّضوا وجهات نظر برلماناتهم في القضايا التي تضمنها جدول الأعمال، واتخذ المؤتمر القرارات الآتية بخصوص تلك القضايا.

العملية السلمية في الشرق الأوسط

1 - يؤكد المؤتمر على أهمية إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط بناء على قرارات الشرعية الدولية وضرورة تطبيقها، وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي 338، 242 ومبدأ إعادة الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

2 - يندد المؤتمر بجميع الإجراءات الإسرائيليـة التي تنتهـك الوضع الجغرافي والقانوني للأراضي الفلسطينية عامة، والقدس على وجه الخصوص، بشكل مناف لقرارات الشرعية الدوليـة، وخاصة قرار مجلس الأمن 446، ويخصـ من هذه الإجراءات الاستيطـانـ الذي يعتبر غير شـعيـ ومـدرـمـ لـعمـليـةـ السـلامـ، ويدعـ الأمـمـ المتـحدـةـ إلىـ إنهـاءـ هـذهـ المـخـالـفاتـ وـالـانتـهاـكـاتـ طـبقـاـ لـقـرـارـاتـ مـجلسـ الأمـنـ ذاتـ الـصلةـ، وـخـاصـةـ الـقـرـارـ رقمـ 465ـ.

3 - يطالب المؤتمر جميع الدول، وبشكل

من استعادة دوره في المجتمع الدولي، ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي. ويؤكد المؤتمر دعمه لوحدة العراق شعباً وأرضاً ويدين كل المحاولات الرامية إلى النيل من سيادته الوطنية، بما في ذلك الغارات الأمريكية والبريطانية، ويعلن عدم شرعية فرض منطقة حظر الطيران شمالي وجنوبي العراق، كما يدعو المؤتمر إلى حل كل المشاكل الإنسانية الناجمة عن حرب الخليج وخاصة الملف الذي تقدمت به الكويت حول قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وفقاً لقرارات الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي.

الجزر الإماراتية الثلاث

يدعو المؤتمر الجمهورية الإسلامية في إيران للاستجابة للجهود المبذولة لحل قضية احتلال جزر طب البحرين وطنب الصغرى وأبو موسى بالدخول في حوار مباشر مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإيجاد حل سلمي عادل لهذه القضية وفقاً لقانون الدولي.

احتلال إسبانيا

لمدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية
يطالب المؤتمر إسبانيا الاستجابة لمقترح جلالة الملك الراحل المغفور له الحسن الثاني الرامي إلى تشكيل خلية للتفكير حول مدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية وإيجاد حل عادل وسلمي لهذه القضية يضمن للمملكة المغربية سيادتها على هذه المناطق وإسبانيا مصالحها .

الوضع في منطقة البحيرات الكبرى

طلب المؤتمر من البلدان التي أرسلت قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنسحب طبقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا وطلب من الأطراف المعنية أن تبذل قصارى الجهد من أجل تطبيق الاتفاق، لا

8 - يحيي المؤتمر انتصار المقاومة الوطنية اللبنانية بتحرير الجنوب، ويدعو إسرائيل إلى الانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية .

9 - يدعو المؤتمر المجتمع الدولي وراعي عملية السلام، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التمسك بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بنزاع الشرق الأوسط وأعمال تلك القرارات بجاهية ونزاهة دون اللجوء إلى سياسة المعايير المزدوجة لما لذلك من أثر مدمر على مصداقية تلك الدول وعلى استقرار وأمن المنطقة والعالم أجمع.

10 - يدعو إلى عقد الندوة البرلمانية الإفريقية-العربية حول القدس في المملكة الأردنية الهاشمية، وتکليف الأمانتين للاتحادين تحديد تاريخ انعقادها بالتشاور والتنسيق مع الشعبة البرلمانية الأردنية .

الحظر المفروض

على الجماهيرية العربية الليبية

ينوه المؤتمر بكل المبادرات التي قامت بها الجماهيرية العربية الليبية لحل قضية لوكريبي واستجابتها الطوعية لمتطلبات المجتمع الدولي. ويدعو إلى الرفع الفوري والكامل للإجراءات المتخذة ضد الجماهيرية.

السودان

أكّد المؤتمر تضامنه مع السودان ودعمه لوحدته واستقلاله وسيادته على أراضيه، ورفضه لكل أشكال التدخل في شؤونه الداخلية.

العراق والكويت¹

يدين المؤتمر الحصار المفروض على العراق ويطالب برفعه فوراً حتى يتمكّن العراق

¹ سجل الوفد العراقي تحفظه على ذكر موضوع (الأسرى الكويتيين) في نص القرار.

لومي في 7 يوليو 1999 يشكل الإطار الملائم لتسوية النزاع القائم في سيراليون. وندد بالجمادات العنفية التي شنتها عناصر الجبهة الثورية المتحدة (RUF) ضد بعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام في سيراليون (MINUSIL)، وطالب باحترام ما نص عليه الاتفاقيات.

وعبر المؤتمر عن مساندته لجهود المجموعة الاقتصادية لتنمية غرب إفريقيا ورئيسها الحالي، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، من أجل إحلال السلام في سيراليون، وكذلك لجهود كل من الرئيس الليبيري، فخامة السيد تشارلز تايلر، وقائد الثورة الليبية، سيادة العقيد معمر القذافي، التي أفضت إلى إطلاق سراح الرهائن.

وفي النهاية ندد المؤتمر بالتجارة غير المشروعة للماض التي تطيل من أمد النزاعات في إفريقيا.

المتغيرات الدولية وانعكاساتها على السياسات الوطنية والإقليمية للبلدان الإفريقية وال العربية

1 - ينادى المؤتمر القادة الأفارقة والعرب السعي إلى عقد قمة إفريقية- عربية تتدارس قضايا العولمة وانعكاساتها على بلدانهم وتضع برنامجاً مشتركاً للتعامل معها.

2 - يحث على تعزيز التعاون الإفريقي- العربي وتعزيز العلاقات بين منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وإنشاء آلية لتنسيق السياسات والمواقف بين المنظمتين في المجالات ذات الاهتمام المشترك،

3 - يدعى المؤتمر البرلمانيات الإفريقية والعربية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لعملية الحوار البرلماني الإفريقي- العربي والإسهام في تعزيز أجهزته وألياته وتوفير الدعم المطلوب لهذه الأجهزة والآليات لتحسين عملها وأدائها.

سيما فيما يتعلق باحترام وقف إطلاق النار وبالحوار السياسي بين الكونغوليين . وأشاد المؤتمر بجهود الرئيسين الجزائري، فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، والزامبي وفخامة السيد فريد يريك شيلوبا، الرامية إلى البحث عن تسوية سلمية للنزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية .

وأعرب عن تأييده لجهود اللجنة العسكرية المختلطة وبعثة منظمة الأمم المتحدة إلى الكونغو (MONUC) .

الوضع في أنغولا

جدد المؤتمر مساندته الكلية للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ولقرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بأنغولا . وندد بانتهاكات بعض البلدان للعقوبات التي أقرت ضد منظمة اليونيتا (UNITA)، وطلب من هذه البلدان أن تصفع حداً لممارساتها. وتوجه بنداء ملح إلى المجتمع الدولي لزيادة تدعيم الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية من أجل السلام والمصالحة الوطنية .

النزاع بين إثيوبيا وإريتريا

يثمن المؤتمر عاليًا المجهودات التي بذلها فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة أثناء رئاسته لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل فض النزاعات القائمة في إفريقيا، ويعبر عن ارتياحه لاتفاق وقف القتال المبرم بين إثيوبيا وإريتريا في عاصمة الجزائر بتاريخ 18 / يونيو - حزيران / 2000 .

ويدعو جميع الدول الإفريقية والعربية المعنية أن تقدم المساعدة اللازمة لمنظمة الوحدة الإفريقية وللأمم المتحدة من أجل وضع اتفاق موضع التنفيذ.

الوضع في سيراليون

أكّد المؤتمر أن اتفاق السلام المبرم في

بين مختلف التشريعات المعمول بها في دول المنطقتين، من خلال تبادل التجارب والخبرات بين هذه الدول، بهدف خلق بيئة ملائمة للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي على العمل والاستثمار.

3 - تخصيص قدر أكبر من الأموال، والمساعدات العربية للاستثمار في أفريقيا، والعمل على إنشاء مشروعات مشتركة تعود بالفائدة على جميع الأطراف، وتبادل المعلومات حول إنشاء وتطوير الأسواق المالية في مختلف العواصم كوسيلة لتعبئة المدخرات وتنفيذ المشروعات.

4 - تشجيع التكامل الإقليمي بين دول الجانبيين والمساعدة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي بتلك الدول وانتهاء سياسات مشتركة فيما بينها. كما ينبغي تكثيف التعاون من أجل مكافحة هرب رؤوس الأموال من أفريقيا والعالم العربي إلى المصادر الأجنبية.

5 - تنسيق المواقف الأفريقية والערבية في مفاوضات التجارة الدولية المتعددة الأطراف حتى يمكن لهذه المفاوضات أن تأخذ في الاعتبار الظروف الاضطرارية والقيود التي تعاني منها الدول الإفريقية والعربية، بما يمكن هذه الدول من الانخراط المنسجم والتدرج في الاقتصاد العالمي.

6 - الانضمام إلى المنظمات والاتفاقات والتجمعات السلمية التي تكونها الدول المنتجة للدفاع عن مصالحها وتبني مواقف مشتركة داخل هذه المنظمات والتجمعات.

7 - العمل على تحويل المواد الأولية المنتجة في أفريقيا والعالم العربي إلى منتجات نهائية وتصديرها في شكل مصنع، وذلك بإقامة المصانع اللازمة والمشروعات المشتركة وتشجيع التكامل بين دول الجانبيين.

8 - ضرورة الاهتمام برفع المستوى

كما يدعونا إلى دراسة إمكانية تحويل لجنة المتابعة إلى لجنة تنفيذية أوسع تمثيلاً لتكون أكثر قدرة على تنفيذ قرارات المؤتمرات.

4 - العمل بكل الوسائل على إنشاء مجال جغرافي واقتصادي مشترك، لا سيما عن طريق إنشاء طرق مواصلات حديثة عبر الصحراء لجعلها منطقة تعاون وتقارب بين البلدان الإفريقية والערבية.

5 - العمل على إيجاد روافد للاستثمار الداخلي، من خلال تعبئة الإمكانيات الداخلية، ووضع ضوابط للاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يخدم عملية التنمية الجارية فيها وتحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة بالتحديث والتطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة، مع الالتزام بمعايير العمل الدولية والإقليمية والشروط الضرورية لتأهيل اليد العاملة المحلية.

6 - إنشاء لجنة إفريقية- عربية للمصالحة والواسطة تهتم بفض النزاعات وإزالة سوء التفاهم الذي قد ينشأ بين الدول المشاركة في عملية الحوار الإفريقي- العربي.

التعاون الإفريقي العربي من أجل استغلال الموارد الطبيعية في إفريقيا والعالم العربي

يؤكد المؤتمر أهمية الموارد الطبيعية المتوفرة في أفريقيا والعالم العربي وضرورة استغلالها بشكل جيد يسمح بتحقيق التنمية والتقدم في كلتا المنطقتين.

ويدعو إلى :

1 - ضرورة تكثيف التعاون الإفريقي العربي من أجل الإسهام في حل النزاعات وتحقيق الاستقرار في البلدان الإفريقية والعرب، وأعمال الوساطة ومساندة القضايا الإفريقية والعربية وعدم الاعتراف بالأنظمة التي تصل إلى الحكم بطريقة غير ديمقراطية.

2 - السعي إلى تحقيق التناسق والانسجام

- العربية، وذلك وفقاً لما نصت عليه أنظمة المؤتمر.
- الاحتفاظ باتصالات دائمة بين الأمانتين العامتين من ناحية، وبين برلمانات الطرفين من ناحية أخرى.
 - العمل ك وسيط لنقل المعلومات وتلبيتها إلى البرلمانيات الأعضاء.
 - الحرص على تحقيق تداول جيد للمعلومات بين البرلمانيات الأعضاء.
 - إبلاغ البرلمانيات معلومات من شأنها تسهيل مهام البرلمانيين الأفارقة والعرب على الصعيدين الوطني والدولي.
 - تشجيع التقارب بين برلمانات الجانبين بتبادل الوثائق والخبرات الوطنية .
 - العناية بتفيذ قرارات و توصيات الأجهزة النظامية للمؤتمر البرلماني الإفريقي - العربي.
 - تكوين رصيد من الوثائق والعنایة بالمحفوظات.
 - تأمين إصدار نشرة إعلامية برلمانية إفريقيـة - عـربـية .
 - تكوين مجموعات صداقة وتنظيم زيارات صداقة وعمل تسهم في توثيق العلاقات بين البرلمانيات، والحرص على إجراء تنسيق بين الوفود البرلمانية الإفريقية والعربيـة في المحافـل البرـلمـانـية الـدولـية والإـقـليمـية.
 - إدراج اعتماد خاص في موازنـتي الـاتـحاد البرـلمـانـي الإـفـريـقي وـالـاتـحاد البرـلمـانـي العـربـيـ، يتم تمويلـه من خـلال مـسـاـهـمـاتـ استـشـائـيـة .
 - مـسـاـهـمـةـ المؤـسـسـاتـ المـالـيـةـ الإـفـريـقيـةـ وـالـعـربـيـةـ التيـ سـوـفـ تـقـامـ معـهاـ شـرـاكـةـ فـيـ إـطـارـ تـفـيـذـ بـرـامـجـ التـعاـونـ الإـفـريـقيـ-ـالـعـربـيـ،ـ حـتـىـ تـمـكـنـ الـأـمـانـتـانـ الـعـامـتـانـ لـلـاتـحـادـينـ مـنـ الـقـيـامـ

الـتـعـلـيمـيـ وـمـسـتـوىـ التـدـريـيـ بـ(ـالـتـكـوـينـ)ـ فـيـ الدـوـلـ الإـفـرـيـقـيـةـ وـالـعـربـيـةـ،ـ وـالـاهـتـمـامـ بـمـرـاـكـزـ الـبـحـثـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ وـتـخـصـيـصـ الـمـوـارـدـ الـلـازـمـةـ لـهـاـ،ـ وـذـكـ كـيـ يـسـهـلـ نـقـلـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ وـالـتـقـنيـاتـ الـحـدـيثـةـ إـلـىـ إـفـرـيـقـيـاـ وـالـعـالـمـ الـعـرـبـيـ.

- 9 - تكثيف التعاون بين المؤسسات التعليمية والعلمية والبحثية وتبادل التجارب والمناج الدراسيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ.

إيجـادـ آـلـيـةـ لـتـيسـيرـ الـاتـصالـاتـ بـيـنـ الـبـرـلـمـانـاتـ الإـفـرـيـقـيـةـ وـالـعـربـيـةـ

بعد الاطلاع على وثيقة العمل المتعلقة بوضع آلية تهدف إلى تيسير الاتصالات بين البرلمانيات الإفريقية والعربيـةـ،ـ وـماـ دـارـ مـنـ نقـاشـ اـثـرـ ذـكـ،ـ صـادـقـ المؤـتمـرـ عـلـىـ التـوـصـيـاتـ الآـلـيـةـ :

- 1 - استعمال تكنولوجيات الاتصال الجديدة التي تتيح إحدى الوسائل الكفيلة أكثر من غيرها بمساعدة البرلمانيات والأمانات العامة على إقامة اتصالات دائمة بينها .
- 2 - الارتباط بشبكة الانترنت لتأمين توفر المعلومات بشان المؤتمر البرلماني الإفريقي العربي وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الاتحادين وبين البرلمانيات .
- 3 - تطوير العلاقات البرلمانية الإفريقية العربية عامة، والاتصالات البرلمانية الإفريقية العربية بالأخص وذلك عبر :
 - (أ) إنشاء لجنة في مستوى كل برلمان تكلف بالمسائل المتعلقة بالمؤتمـرـ البرـلمـانـيـ الإـفـريـقـيـ العـربـيـ وبـمـتـابـعـةـ قـرـارـاتـ المؤـتمـرـ منـ أـجـلـ وـضـعـهاـ مـوـضـعـ التـنـفـيـذـ .
 - (ب) تكليف الأمانتين العامتين للاتحادين فعليـاـ بالمهامـ التـالـيـةـ :
 - القيامـ بـالـأـعـمـالـ التـحـضـيرـيـةـ وـالـتـنظـيمـيـةـ
 - الخاصةـ بـالـاجـتمـاعـاتـ البرـلمـانـيـةـ الإـفـريـقـيـةـ

دورهما في تدعيم الاتصالات بين البرلمانيين الأفارقة والعرب.

دعم إنشاء صندوق عالمي للتضامن إن المؤتمر :

بعد إحياطته علمًا بالنداء الذي وجهه فخامة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي إلى رؤساء الدول والحكومات ورؤساء المنظمات الدولية والإقليمية بهدف إنشاء صندوق عالمي للتضامن كأداة تعزز آليات التدخل الإنساني وتوظف في مكافحة الفقر في المناطق الأكثر بؤساً في العالم.

ونظرًا لأن التضامن بين الشعوب والدول واجب إنساني والتزام أخلاقي وضرورة استراتيجية تمليها التحولات العالمية الراهنة.

وإذ يذكر بقرار المؤتمر 22 للاتحاد البرلماني الإفريقي الذي انعقد بلواندا عاصمة أنغولا 1999 والمتعلق باليون الخارجية للدول الإفريقية وتأثيرها على التنمية والديمقراطية وخاصة في الفقرة رقم 18 الداعية للقادرة والمنظمات والمؤسسات الدولية إلى إنشاء صندوق دولي للتكافل والتضامن.

• وإذ يذكر كذلك بالقرارات والالتزامات المنبثقة عن القمة الاجتماعية العالمية بكونها عن 1995، ولا سيما تلك المتعلقة بهدف مكافحة الفقر من خلال مساندة المؤسسات المالية الدولية والحد من كافة أشكال الفقر في أقرب الأجال وتحفيظ أوجه التفاوت والقضاء على الفقر المدقع وذلك بفضل اتخاذ إجراءات وطنية وتعاون دولي بصورة حازمة.

• يدعو المؤتمر البرلمانيات الإفريقيات والعربية إلى حث الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني إلى مساندة هذا النداء ودراسة السبل الكفيلة بإنشاء صندوق عالمي للتضامن

ومكافحة الفقر.

• كما يدعو البرلمانيات العربية والإفريقية إلى كسب مزيد من التأييد والمساندة لهذا النداء الإنساني بمناسبة اللقاءات والندوات والمؤتمرات البرلمانية الدولية والإقليمية.

تشكيل لجنة المتابعة

شكل المؤتمر لجنة المتابعة الجديدة التي ضمت ممثلي عن برلمانات كل من الجانبين الإفريقي والعربي، وذلك على الشكل الآتي:

من الجانب الإفريقي :

أنغولا - الكاميرون - مالي - نيجيريا - السنغال - زيمبابوي (بالإضافة إلى الدولة التي سترأس الاتحاد البرلماني الإفريقي).

من الجانب العربي :

الأردن - تونس - سوريا - فلسطين - مصر - المغرب - الجزائر (رئيس الاتحاد البرلماني العربي).

موعد و مكان عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي-العربي العاشر

رحب المؤتمر بالدعوة التي وجهها سعادة رئيس البرلمان الإثيوبي لاستضافة أعمال المؤتمر البرلماني الإفريقي-العربي العاشر في أديس أبابا عام 2002، وكلف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي بمتابعة الاتصالات مع البرلمان الإثيوبي لتحديد موعد انعقاده.

الجلسة الختامية

عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي-العربي التاسع جلسه الختامية في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس 14 سبتمبر - أيلول/2000 لإقرار البيان الختامي . وبعد تلاوة مشروع البيان الختامي الذي أعدته لجنة الصياغة، أقر المؤتمر هذا البيان.

وأعلن المؤتمر عن ترحيبه بعودة برلمان نيجيريا إلى استئناف نشاطه داخل الاتحاد

كما عبروا عن شكرهم وتقديرهم لمجلس النواب التونسي ولرئيسه سعادة السيد فؤاد المبزع، على حرارة الاستقبال والحفاوة التي استقبلوا بها، وعلى كافة التسهيلات التي قدمت لنجاح عمل المؤتمر.

تونس 14/سبتمبر-أيلول/2000

البرلماني الإفريقي والمؤتمر البرلماني الإفريقي-العربي.

وفي ختام أعمال المؤتمر وجه المشاركون برقية شكر وامتنان إلى فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، على رعايته للمؤتمر وعلى الكلمة التي وجهها إلى أعضائه في جلسة الافتتاح.



تقرير الأمانة العامة للاتحاد
حول أعمال ونتائج المؤتمر الرابع بعد المائة
للاتحاد البرلماني الدولي
جاكرتا 15-21/10/2000

المساهمون

المختلفة ، وبعض المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى من بينها : الاتحاد البرلماني العربي ، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي ، المجلس الوطني الفلسطيني ، الاتحاد البرلماني الإفريقي ، البرلمان الأوروبي ، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي وغيرها . و تقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فيما يلي تقريراً عن أعمال كل من المؤتمر الرابع بعد المائة و الدورة السابعة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي و أبرز النتائج التي تمخضت عنهما .

تبليغ الدعوة المقدمة من الشعبة الوطنية الإندونيسية جرت في العاصمة الإندونيسية جاكرتا ، في الفترة ما بين الخامس عشر والحادي والعشرين من تشرين الأول - أكتوبر 2000 أعمال المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي ، وكذلك اجتماعات الدورة السابعة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد .

شاركت في أعمال هذين الحدثين وفود برلمانية تمثل الشعب الوطني الأعضاء في حوالي 120 بلداً من بلدان العالم . كذلك شاركت في اجتماعات جاكرتا وفود ملاحظة تمثل عدداً من منظمات الأمم المتحدة و إداراتها

أولاً - جلسة افتتاح المؤتمر

من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الإندونيسيين ، وغيرهم من ممثلي الأحزاب والهيئات الرسمية الأخرى .

في بداية حفل الافتتاح ألقى السيد أكبر تاندونغونغ ، رئيس البرلمان الإندونيسي ، كلمة

جرت وقائع حفل افتتاح المؤتمر في مبنى مجلس النواب الإندونيسي تحت رعاية وبحضور رئيس جمهورية إندونيسيا السيد عبد الرحمن وحيد . ودعى إلى حفل الافتتاح أيضاً أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي وعدد غير

البرلماني الدولي . وإن منطقة جنوب شرقى آسيا قد أصبحت نموذجاً للتنمية الناجحة بين الديمقراطيات الناشئة ، وإن إندونيسيا لها تجربة ناجحة في هذا الميدان .

وفي إشارة إلى البند المتعلق بالتخفيض من أعباء الفقر في جدول أعمال المؤتمر نوهت السيدة هبة الله بأن الاتحاد دعا ماراً إلى تركيبة مالية جديدة لمنع هشاشة الأسواق وحماية اقتصاديات البلدان النامية . ودعت السيدة هبة الله إلى إيجاد ضابط للمؤسسات المالية الدولية بحيث تدعم سياساتها وآلياتها اقتصاديات البلدان الفقيرة والنامية .

وبالنسبة للموضوع الثاني في جدول أعمال المؤتمر المتعلق بمنع الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية ، أشارت السيدة رئيسة الاتحاد إلى أن الاتحاد قد تبنى مؤخراً إعلاناً حول "الديمقراطية ومعايير الانتخابات الحرة والتزيهة" وهو مصمم على الدفاع عما جاء في هذا الإعلان . فالديمقراطية في البلدان النامية قد أصبحت أداة لخلق مجتمع جديد وتوفير فرص للسكان المهمشين للتوصل إلى حقوق متساوية . ولكن الأحداث التي شهدتها بعض البلدان مؤخراً قد بينت وجود تهديد للديمقراطية من قبل فئات ذات مصالح مغایرة لمصالح الأكثريّة من الشعب . وقد أدان الاتحاد البرلماني الدولي خنق الديمقراطية وحل المؤسسات التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً في تلك البلدان . والأمر الخطير في الموضوع أن الأنظمة الجديدة التي جاءت إلى السلطة بفعل الانقلابات العسكرية قد رعت الإرهاب من خلال تشكيل مليشيات متطرفة والاتجار بالمخدرات . كما أن اختطاف الرهائن قد أثار النزاع مع البلدان المجاورة . ويرى الاتحاد البرلماني الدولي أن الديمقراطية يجب أن تكون أداة للسلم والاستقرار .

وفي إشارة إلى الوضع في الشرق الأوسط

رحب في مستهلها بجميع أعضاء المؤتمر الرابع بعد المائة ، متهمناً لهم بإقامة طيبة وعملاً ثممراً . ثم علق على موضوعي النقاش الأساسيين في جدول أعمال المؤتمر ، مشيراً إلى أن تخفيض أعباء الفقر ومنع الانقلابات على الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية مترابطان .

وأضاف السيد تاندونغ يقول أن العنف في الشرق الأوسط يتجدد ، وأن المعاناة وسقوط القتلى والجرحى يثيران قلق العالم أجمع ، وأعرب عن الأمل بأن يسهم المؤتمر بإحلال الحرية والعدالة والسلام في تلك المنطقة .

وحول مشكلة الديون أوضح السيد تاندونغ بأن إيجاد حل لهذه المعضلة يعتبر أمراً حيوياً في تحقيق الاستقرار والسلام والعالم . وأوضح أيضاً أن العولمة التي تنتشر على النطاق العالمي لها أوجه سلبية عديدة وليس من السهل مواجهة تلك الأوجه السلبية . كذلك شرح السيد تاندونغ بالتفصيل التجربة البرلمانية والديمقراطية في إندونيسيا ، موضحاً أن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام والأمن جميعها كانت حصاد تلك التجربة . وأن إندونيسيا التي تتكون من 17 ألف جزيرة تعطي البلاد تنوعاً ثرياً يغنى تجربتها واقتصادها ، وتصهر الشعب الإندونيسي في مجتمع متجانس يحيا وينظم حياته وفق المبادئ الخمسة للباشاشيلا¹ .

ثم ألقى السيد نجمة هبة الله ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي كلمة الاتحاد في المؤتمر . أشارت السيدة هبة الله إلى أن هذا هو أول مؤتمر يعقد في إندونيسيا الاتحاد

¹ الباشاشيلا هي المبادئ التي أعلنها الرئيس سوكارنو ، مؤسس إندونيسيا الحديثة بعد استقلالها عن هولندا ، وهي خمسة مبادئ : الإيمان بالله الواحد الأحد ، الوحدة الوطنية ، العدالة الاجتماعية ، الاحترام المتبادل ، التعاون .

سلطة الرئيس باختياره هو . وتجري في البلاد حالياً مساعٍ لإجراء تعديل في الدستور يهدف إلى تحقيق المشاركة المتساوية في السلطة .

وحول الوضع في إندونيسيا أشار السيد وحيد إلى أنه عندما تأسست الجمهورية في إندونيسيا كان التأثير الإسلامي هو السائد . ولكن الوضع لم يبق على حاله ، وكان من الضروري تطوير وضع أكثر توازناً في البرلمان وبين صفوف الشعب أيضاً .

وطرق السيد وحيد إلى العولمة ، مشيراً إلى أن اللغة الإنجليزية أصبحت تستخدم على نطاق يزداد اتساعاً . ومن الضروري ، كما قال ، امتلاك ناصية هذه اللغة إذا أردنا الانسجام مع العصر . وهذا ما دفعه هو ورئيس البرلمان إلى التحدث بالإنجليزية أمام المؤتمر .

وحول ظروف انعقاد المؤتمر نوه السيد رئيس الجمهورية بأن المؤتمر يعقد في ظروف صعبة تتعدد فيها أمور السلام في أماكن كثيرة من العالم ، ومنها الشرق الأوسط . ولكن السلام يبقى هدفاً ينبغي السعي إليه . يجب تحقيق سلام في الأرضي المقدسة . واستئصال الفقر سيقى أيضاً هدفاً كبيراً للبشرية وتحقيق الديمقراطية هي أيضاً هدف آخر . وحتى الديمقراطية هي ضعيفة خير من آية أنظمة أخرى . وتحقيق العدالة الاجتماعية يعني تطوير عالم جديد . لقد دعا الرئيس السابق سوكارنو إلى بناء عالم جديد . ولتحقيق هذا الهدف يجب أن توجه مداولات الاتحاد البرلماني الدولي . ثم أعلن عن افتتاح أعمال المؤتمر الرابع بعد المائة .

وأشارت السيدة هبة الله إلى أن مهد الحضارة تمزقه الصراعات . وأضافت أنها سافرت بعد مؤتمر عمان الأخير إلى كل من فلسطين وإسرائيل وتحدثت أمام البرلمانات هناك مؤكدة أهمية التوصل إلى السلام من خلال الحوار . ودعت إلى وضع حد للعنف الذي تشهده المنطقة حالياً . وحول التعاون مع الأمم المتحدة تحدثت هبة الله عن نجاح المؤتمر الأخير لرؤساء البرلمانات الوطنية الذي عقد في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في بداية أيلول - سبتمبر - الماضي والذي شارك فيه 148 رئيس برلمان . وقد اعترف البيان الصادر عن المؤتمر بالاتحاد البرلماني الدولي باعتباره المنظمة العالمية للبرلمانات . وأكدت الفقرة 30 من الإعلان أهمية التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة في مختلف المجالات .

وأشارت السيدة رئيسة مجلس الاتحاد أن مشاغل الأمين العام للأمم المتحدة قد حالت دون مشاركته أو مشاركة مثل عنه في مؤتمر جاكرتا ولكنه وجه رسالة إلى المؤتمر سيتم توزيعها على المشاركين فيه .

ثم ألقى السيد عبد الرحمن وحيد ، رئيس الجمهورية الإندونيسي ، كلمة تناول فيها أهمية المؤتمر الذي يجمع برلمانات من مختلف أنحاء العالم ويناقش مجموعة كبيرة ومتعددة من القضايا . وأشار السيد وحيد إلى أن العديد من البرلمانيات قد تعرضت لعملية تغير ديمقراطي عميق . وهذه العملية بدأت في إندونيسيا منذ خمسين عاماً ونيف . فالدستور الإندونيسي أعطى رئيس الجمهورية الكثير من السلطة . ولم يكن كبح هذه السلطة عملاً دستورياً . وخلال السنوات الائتين والثلاثين الماضية أصبح الرئيس بالغ القوة ويتمتع بسلطات واسعة جداً . واليوم توجد رئاسة جديدة تعمل على إيجاد توازن في النفوذ ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية . ويجب العمل على تقليص

ثانياً - جدول الأعمال

- تمس البرلمانيين .
- 5 - التمويل من أجل التنمية والأساليب الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها القضاء على الفقر.
- 6 - التعديلات على النظام الأساسي واللوائح الداخلية.
- 7 - هل ما يزال الحظر والعقوبات الاقتصادية مقبولة أخلاقياً ؟ هل ما تزال فاعلة ؟ وهل هي ملائمة لتحقيق أهدافها في كون تزداد عولمتها بشكل متواصل⁽¹⁾؟
- 8 - إنهاء التوتر والعنف في الشرق الأوسط ، وحماية المدنيين ، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، والعمل الإنقاذ العملية السلمية ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة⁽²⁾.

تضمن جدول أعمال المؤتمر الرابع بعد المائة البنود الآتية :

- 1 - انتخاب رئيس ونواب / نائب رئيس المؤتمر الرابع بعد المائة .
- 2 - دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
- 3 - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .
- 4 - تلافي الانقلابات العسكرية والانقلابات الأخرى ضد الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية ، وضد الإرادة الحرة للشعوب التي عبرت عنها عبر الاقتراع المباشر ، والإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي

ثالثاً - الطلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية أو استعجالية في جدول الأعمال

وفيما يلي عرض لهذه الطلبات :

- ¹ عنوان البند الذي أدرج كبند إضافي في جدول أعمال المؤتمر بناء على طلب من الشعبة البلجيكية .
- ² عنوان البند الاستعجالي الذي أقر المؤتمر بإدراجها في جدول أعماله بطلب من إندونيسيا ، والجزائر والمغرب .

أ - الطلبات الخاصة بالبنود الإضافية :

ناقشت المؤتمرات في جلساته العامة الأولى تسعة طلبات تقدمت بها الشعب الوطنية لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال . كذلك ناقشت ثلاثة طلبات لإدراج بند استعجالي في جدول أعماله .

التاريخ استلام الطلب	الشعبة صاحبة الاقتراح	البند المقترن
2000/8/23	ألمانيا	الانتخابات الحرة والتزكيه .
2000/8/25	نيجيريا	الإفقاء من الديون لمصلحة التنمية المستدامة في البلدان النامية .
2000/8/29	إيطاليا	عمل البرلمانيات لوقف استخدام القاصرات في العمليات العسكرية .
2000/9/6	الجزائر (نيابة عن الشعب البرلمانية العربية)	دور البرلمانيين في التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية تحقيقاً للسلام والأمن الدوليين .
2000/9/10	إسرائيل	ردم الفجوات التكنولوجية (التقسيم الرقمي) بين الأمم المصونة والأمم الناشئة .
2000/9/11	الأرجنتين (نيابة عن الشعب البرلمانية في أمريكا اللاتينية)	مشكلة غسيل الأموال : وجهة نظر من أجل سياسة عالمية .

2000/9/13	جنوب إفريقيا	التعاطي مع الكوارث الطبيعية في البلدان النامية .
2000/9/13	بلجيكا	هل ما يزال الحظر والعقوبات الاقتصادية مقبولة أخلاقيا ، هل ما تزال فاعلة ، وهل هي ملائمة لتحقيق أهدافها في كون تزداد عولمتها بشكل متواصل ؟
2000/9/16	الكويت	إسهام البرلمانيين في إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم.

تقديم طلباتهم . كما استمع إلى وجهات نظر بعض المندوبين المعارضين لإدراج تلك البنود . وقبل إجراء التصويت على الطلبات المقدمة أعلن ممثل الشعب الوطنية في كل من : ألمانيا ونيجيريا والأرجنتين والكويت سحب طلباتهم . وألغى التصويت على الطلب الإسرائيلي نظراً للتغيب الوفد الإسرائيلي عن الحضور . وبذلك بقيت أمام المؤتمر أربعة طلبات فقط هي الطلبات المقدمة من : إيطاليا ، الجزائر (باسم المجموعة العربية) جنوب إفريقيا وبلجيكا . وقد أجريت عملية التصويت لتحديد البند الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يفوق أكثريّة الثلثين . وجاءت النتيجة على النحو التالي :

ب. البنود الاستعجالية :

- 1 - طلب الشعبة المغربية تحت عنوان : " دور برلماني العالم في نزع فتيل التوتر والمجابهة في الشرق الأوسط والعمل على إنقاذ العملية السلمية " .
- 2 - طلب الشعبة الجزائرية تحت عنوان : " السعي من أجل احترام اتفاقيات جنيف : أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين " .
- 3 - طلب الشعبة الإندونيسية تحت عنوان : " إنهاء أعمال العنف الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين والعمل على إنقاذ العملية السلمية " . استمع المؤتمر إلى ممثلي الشعب الذين عرضوا الأسباب الموجبة التي حدّت بهم إلى

أكثريّة الثلثين	امتناع	أصوات معارضة	أصوات مؤيدة	البلد
716	310	365	711	إيطاليا
638	358	421	537	الجزائر
772	228	255	903	جنوب إفريقيا
758	248	178	960	بلجيكا

وحماية المدنيين ، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، والعمل لإنقاذ العملية السلمية ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة " .

وقام ممثل إندونيسيا بعرض الطلب على المؤتمر موضحاً الأسباب الموجبة لتقديمه . ثم أجريت عملية التصويت لمعرفة إن كان الطلب سيحصل على أربعة أخماس الأصوات الازمة لإدراجه في جدول الأعمال . وقد وافق المؤتمر على الطلب بتصفيق إجماعي . وبذلك أدرج الطلب في جدول أعمال المؤتمر تحت رقم 8 .

وبذلك أصبح البند المقترن من بلجيكا هو البند الإضافي في جدول أعمال المؤتمر ، وأصبح يحمل رقم 7 في جدول الأعمال . وأُحيل البند إلى اللجنة المختصة لدراسته وإعداد مشروع قرار حوله .

بالنسبة للبنود الاستعجالية أعلن مقدمو الطلبات الثلاثة قبل إجراء التصويت عن دمج الطلبات الثلاثة تحت عنوان واحد جاء على النحو التالي :

" إنهاء التوتر والعنف في الشرق الأوسط ،

قرار حوله لعرضه على المؤتمر .

وشكّلت لجنة صياغة خاصة لوضع مشروع

رأيًّا - اجتماعات اللجان

رئيس اللجنة : السيدة بيث موغو (من كينيا) .

نائب الرئيس الأول : السيد ماكيرنسان (استراليا) .

نائب الرئيس الثاني : السيد بويرتا (الأرجنتين) .

2 - اللجنة الثالثة - وهي لجنة القضايا الاقتصادية والاجتماعية

ناقشت هذه اللجنة أيضاً جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1 - إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في برلين (تشرين الأول - أكتوبر 1999)

2 - دراسة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر :

" التمويل من أجل التنمية ... الخ "

3 - انتخاب مكتب اللجنة الثانية لفترة تمتد حتى نهاية دورتها العادية

كذلك عقدت هذه اللجنة اجتماعين ، أجرت في الأول منهما مناقشة للبند الخامس في جدول أعمال المؤتمر وعيّنت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند . وقامت في اجتماعها الثاني بمناقشة وإقرار مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة وعيّنت مقرراً لعرض المشروع في الجلسة الخاتمة للمؤتمر .

كذلك عمدت في اجتماعها الثاني إلى انتخاب مكتبها ، وذلك على النحو الآتي :

رئيس اللجنة : السيد غود فينسون (من آيسلندا)

النائب الأول للرئيس : السيد ب . بوقرنوس

عقدت في إطار المؤتمر الرابع بعد المائة اجتماعات ثلاث من لجان الدراسة الدائمة المشكّلة في الاتحاد ، وذلك على النحو الآتي :

1 - اللجنة الثانية - وهي لجنة القضايا البرلمانية والقانونية وحقوق الإنسان

ناقشت اللجنة جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1 - إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في برلين (تشرين الأول - أكتوبر 1999)

2 - دراسة البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر :

" تلافي الانقلابات العسكرية والانقلابات الأخرى ضد الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية ... الخ "

وتنصّم الدراسة :

أ - المناقشة - ب - تعين لجنة صياغة - ج - إعداد مشروع قرار حول البند - د - تعين مقرر لتقديم مشروع القرار إلى المؤتمر .

3 - انتخاب مكتب اللجنة الثانية لفترة تتمتد حتى نهاية دورتها العادية

عقدت اللجنة اجتماعين ، ناقشت في الأول منها البند الرابع في جدول أعمال المؤتمر ، وشكّلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله . وفي اجتماعها الثاني ناقشت اللجنة وأقرت مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة ، وعيّنت مقرراً لعرض المشروع أمام الجلسة الخاتمة للمؤتمر . كذلك عمدت في اجتماعها الثاني إلى انتخاب مكتب اللجنة ، وذلك على النحو التالي :

المتعلق بالعقوبات) يقع ضمن اختصاص اللجنة . وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها الأول موضوع البند ، وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حوله . وأقرت في الاجتماع الثاني مشروع القرار المعد من لجنة الصياغة وعيّنت مقررها الذي سيتولى عرض مشروع القرار في الجلسة الختامية للمؤتمر .

(من الجزائر)
النائب الثاني للرئيس : السيد ج . هان (من كوريا الجنوبية) .

3- اللجنة الأولى - وهي لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح :

دعيت هذه اللجنة إلى الاجتماع بصورة استثنائية ، نظراً لأنّ البند الإضافي الذي أقرّ المؤتمر إدراجـه في جدول أعمالـه (البند السابع

خامساً - الجلسة الختامية للمؤتمر

السياسية ، الذين ألقوا كلمات موجزة أعربوا فيها عن شكرهم وامتنانهم لإندونيسيا شعباً وبرلماناً وحكومة على حسن الوفادة والتكريم ودقة تنظيم المؤتمر مما أسهم في إنجاح أعمالـه وتوصلـه إلى نتائج إيجابية .

وتحدث باسم الوفود العربية سعادة محمد خليفة بن حبتور ، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة . وأشار السيد حبتور في بداية كلمته إلى أهمية المؤتمر وجدية المداولات التي جرت فيه مما أدى إلى إنجاز جميع بنود جدول الأعمال واتخاذ القرارات المناسبة . وحول القرار المتعلق بالبند الإضافي أوضح السيد حبتور أن اتخاذ المؤتمر للقرار الخاص بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يؤكد مجدداً أن الاتحاد البرلماني الدولي أمين على أهدافه ، مدافع عن حريات الشعوب وحرياتها ، وأن الأمل معقود على تفعيل القرارات المتخذة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية . وفي ختام كلمته توجه السيد حبتور بالشكر والتحية إلى إندونيسيا برلماناً وحكومة وشعباً على الحفاوة بالمشاركين وحسن التنظيم للمؤتمر الذي سهل للمشاركين أداء مهامـهم على الوجه الأكمل . كما وجه

عقد المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي جلسته الختامية بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في العشرين من أكتوبر - تشرين أول - 2000 . وقد ابتدأت الجلسة بعرض التقارير التي أعدتها لجان الدراسة وللجنة البند الإضافي . قدم مقررو اللجان مشاريع القرارات الثلاثة حول البنود (الرابع والخامس والسابع) (البند الإضافي) التي سبق أن أقرتها لجانـهم ووافقـ عليهاـ المؤتمر .

أما مشروع القرار المتعلق بالبند الثامن من جدول الأعمال ، وهو البند الاستعجالي المتعلق بإنهاء العنف والتوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والذي أقرّ المؤتمر إدراجـه في جدول أعمالـه في جلسته العامة الأولى فقد سبق أن أقره المؤتمر في جلسته المنعقدة قبل ظهر يوم الخميس الموافق 19/10/2000 . وقد أقرّ المؤتمر مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة الخاصة بالتصويت بأكثريـة 987 صوتاً لصالحـ القرار و 61 صوتاً ضده وامتناع 131 مندوباً عن التصويت .

بعد الموافقة على مشاريع القرارات ، وقبل الإعلان عن اختتام أعمالـه تعاقـب على منصة الخطابة ممثـلو المجموعـات الجغرافية -

تأنجونغ ، رئيس البرلمان الإندونيسي ، كلمة شكر فيها جميع الخطباء على ما أبدوه من تكريم لبلاده وتمنى لهم عودة ميمونة إلى أوطانهم . ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر .

الشكر إلى رئيسة الاتحاد وأمينه العام والعاملين فيه وإلى طاقم الترجمة الذي سهل التفاهم بين أعضاء المؤتمر .

بعد انتهاء كلمات الشكر ألقى السيد أكبر

سادساً - الدورة السابعة والستون بعد المائة لمجلس الاتحاد

10- تقرير حول اجتماعات نظمها الاتحاد البرلماني الدولي

أ) المتابعة البرلمانية لمؤتمر المرأة العالمي الرابع

ب) المتابعة البرلمانية للقمة العالمية حول التنمية الاجتماعية

ج) البرلمان و عملية الموازنة ، لا سيما ضمن منظور التعادل بين الرجال والنساء

د) الندوة حول حقوق الإنسان و البرلمانيات بالنسبة لمنطقة آسيا الشمالية - الشرقية

11- بناء مقر جديد للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف

12- أنشطة الأجهزة العامة و اللجان المتخصصة :

أ) اجتماع النساء البرلمانيات

ب) اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن و التعاون في حوض البحر المتوسط

ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

د) لجنة التنمية المستدامة

هـ) لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط

و) اللجنة المكلفة بعملية تعزيز احترام الحق الإنساني الدولي

عقدت في إطار المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات الدورة السابعة و الستين بعد المائة لمجلس الاتحاد . و ناقشت الدورة جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال

2- إقرار محاضر اجتماعات الدورة 166 للمجلس

3- اقتراحات متعلقة بانتخاب رئيس المؤتمر 104

4- قضايا متعلقة بالأعضاء بالاتحاد :

أ) طلبات الانتساب و إعادة الانتساب إلى الاتحاد

ب) أوضاع بعض الشعب الأعضاء

5- تقرير الرئيس :

أ) حول أنشطته منذ الدورة 166 للمجلس

ب) حول أنشطة اللجنة التنفيذية

6- التقرير المؤقت للأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ دورة المجلس 166

7- التعديلات المتعلقة بالنظام الأساسي و اللوائح الداخلية

8- مؤتمر رؤساء الجمعيات التشريعية الوطنية (نيويورك ، 8/30 - 2000/9/1)

9- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة .

1-رئيس المؤتمر الرابع بعد المائة :

وافق المؤتمر بالإجماع و التصفيق على اقتراح تقدم به أحد الوفود بانتخاب السيد أكبر تاندونغ ، رئيس البرلمان الإندونيسي ، رئيساً للمؤتمر الرابع بعد المائة . و كلف المجلس السيدة نجمة هبة الله ، رئيس المجلس ، بنقل الاقتراح إلى أعضاء المؤتمر في جلسته الأولى. (وقد وافق المؤتمر على الاقتراح بالتصفيق والاجماع).

2-العضوية والأوضاع في بعض الشعب**الوطنية:**

- وافق المجلس على قبول طلبات العضوية في الاتحاد المقدمة من الشعب الوطنية في كل من : ساوومي برینسیپ ، وساموا ، ولیختشتاین . و القى ممثلوا الشعب الثلاث كلمات شكر قصيرة تعهدوا فيها بالعمل على تحقيق أهداف الاتحاد والإسهام في أنشطته .

- كذلك وافق المجلس على تعليق عضوية الشعبة الوطنية في فيجي بعد الانقلاب الذي جرى فيها وأدى إلى حل البرلمان . و أعرب المجلس عن الأمل في أن يسود الاستقرار هذا البلد و أن تستعيد المؤسسة التمثيلية فيه وضعها الطبيعي و أن تتمكن من ممارسة وظيفتها في أقرب وقت ممكن .

3-التعديلات في الميثاق واللائحة الداخلية:

- اقترحت اللجنة التنفيذية في اجتماعيها الأخيرين و وافق مجلس الاتحاد و المؤتمر على إجراء تعديلات في النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد بحيث تعكس هذه التعديلات على نحو أفضل الروابط التي تقوّم بين الاتحاد و البرلمانيات الأعضاء فيه ، من جهة ، و تأكيد اعتبار الاتحاد كمنظمة عالمية للبرلمانات ، من جهة أخرى ، خاصة فيما

ز) مجموعة الوسطاء حول الوضع في قبرص

ح) مجموعة الشراكة بين الرجال و النساء

13- مشروع البرنامج و الميزانية للعام 2001

14- المؤتمر البرلماني الدولي 105 (هافانا ، 1 - 7 / نيسان - أفريل / 2001)

أ) إعداد جدول الأعمال

ب) التصديق على قائمة المنظمات الدولية و الهيئات الأخرى المدعوة لمتابعة أعمال المؤتمر بصفة ملاحظ

15- الاجتماعات البرلمانية القادمة

أ) المؤتمرات النظمانية

ب) المؤتمرات التخصصية و الاجتماعات الأخرى

16- تعيين مدققين لحسابات السنة المالية 2000

17- انتخابات لعضوية اللجنة التنفيذية

كان على المجلس القيام بانتخاب : عضوين في اللجنة التنفيذية ليحل محل السيد فوزي طعيمة (الأردن) و السيد سولانا (المكسيك) ، و اللذين تنتهي مدة عضويتهم خلال المؤتمر 104، و كذلك انتخاب بديل ليحل محل السيد بولد (منغوليا) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده .

ناقش مجلس الاتحاد البنود المدرجة في جدول أعماله في جلستين ، عقدت الأولى منها صباح يوم الاثنين الموافق 16 / 10 / 2000 ، و عقدت الثانية صباح يوم السبت الموافق 21 / 10 / 2000 .

و فيما يلي عرض لأبرز القرارات والتوصيات التي اتخذها مجلس الاتحاد :

٤- انتخابات اللجنة التنفيذية :

(ا) كان على المجلس انتخاب عضوين في اللجنة التنفيذية ليكونا بديلين للسيدين بولد (من منغوليا) و تروبو (من الأورغواي) اللذين لم يعودا عضوين في برلماني بليهما . وقد وافق المجلس دون إجراء انتخاب على استبدال العضوين المذكورين بعضوين آخرين من نفس الشعبتين الوطنيةين هما السيد نيماما إنخيولد (من منغوليا) و السيد وشنطن أبادلا (عبد الله) من الأورغواي .

(ب) كذلك كان على المؤتمر انتخاب عضوين آخرين بدلاً عن السيدين فوزي طعيمية (منالأردن) و سولانا من المكسيك اللذين انتهت مدة عضويتهما في اللجنة . وكانت أمام المجلس الترشيحات الثلاثة التالية :

- السيد محمد جاسم الصقر (من الكويت)

- السيد حامد يوسف حمادي (من العراق)

- السيدة زوري مونت سوسا (من غواتيمالا)

و أجريت الانتخابات السرية لانتخاب عضوين من بين المرشحين الثلاثة . وكانت نتيجة الانتخاب كالتالي :

محمد جاسم الصقر	120 صوتاً
حامد يوسف حمادي	38 صوتاً
زوري مونت سوسا	134 صوتاً

وبذلك فازت السيدة سوسا و السيد الصقر بعضوية اللجنة التنفيذية .

٥- جدول أعمال المؤتمر الخامس بعد المائة

للاتحاد البرلماني الدولي :

بناء على موافقة مجلس الاتحاد على الدعوة المقدمة من الشعبة الوطنية الكويتية فقد تقرر عقد المؤتمر الخامس بعد المائة في هافانا في الفترة من الأول إلى السابع

يخص علاقة الاتحاد مع المنظمات الدولية الأخرى لا سيما منظمة الأمم المتحدة . (وقد جرت الإشارة إلى هذه النقطة في الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي جرى في نيويورك في أوائل أيلول سبتمبر 2000) . وفي هذا الإطار وبغية إجراء اصلاحات في أوضاع الاتحاد وافق المجلس على اقتراح اللجنة التنفيذية بعقد دورة استثنائية موسعة للجنة التنفيذية لمناقشة الاصلاحات في أوضاع الاتحاد . وقد تقرر عقد هذه الدورة في نيودلهي في أوائل كانون الثاني - يناير عام / 2001 . وسيدعى إليها ، فضلاً عن أعضاء اللجنة التنفيذية ، رؤساء المجموعات الجغرافية السياسية الست ، مع بعض الأعضاء السابقين في اللجنة التنفيذية الذين لديهم خبرة في هذا المجال .

• وقد وافقت الدورة 167 الأخيرة (جاكرتا) لمجلس الاتحاد على إجراء تعديلين في النظام الأساسي : الأول في المادة السادسة يلزم الشعب الأعضاء بتقديم التقارير الخاصة بأنشطتها و التطورات التي تجري فيها إلى الأمانة العامة للاتحاد من موعد أقصاه نهاية كانون الثاني / يناير / من كل عام ، بدلاً من نهاية آذار / مارس / كما كان الحال قبلًا . و الثاني تعديل المادة 23 / 7 من النظام الأساسي للاتحاد المتعلقة بالوضع المالي لرابطة الأماناء العامين للبرلمانات . و تنص المادة الجديدة بعد التعديل كالتالي : " تدار الرابطة بصورة مستقلة . و يقدم الاتحاد مساهمة سنوية في ميزانية رابطة الأماناء العامين للبرلمانات . و يوافق مجلس الاتحاد البرلماني الدولي على اللائحة الداخلية التي تضعها الرابطة . " .

(التعديل المضاف هو إلزام الاتحاد لنفسه بتقديم مساهمة مالية سنوية لميزانية الرابطة) .

6 - تعديلات في النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد كذلك أقر المجلس لائحة المنظمات الإقليمية والدولية المدعوة لحضور أعمال المؤتمر بصفة مراقب .

6 - المؤتمرات النظامية القادمة للاتحاد :

- المؤتمر الخامس بعد المائة هافانا (كوبا) 7 / نيسان أبريل / 2001
- المؤتمر السادس بعد المائة واغادوغو (بوركينافاسو) تشرين الأول أكتوبر 2001
- المؤتمر السابع بعد المائة مراكش (المغرب) ربيع عام 2002
- المؤتمر الثامن بعد المائة مونتيفيديو (الأورغواي) خريف عام 2002

من نيسان أبريل / 2001 . وقد أقر المجلس جدول أعمال المؤتمر و ذلك على النحو الآتي :

- 1 - انتخاب رئيس و نواب رئيس المؤتمر الخامس بعد المائة .
- 2 - دراسة إمكانية إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
- 3 - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .
- 4 - ضمان مراعاة مبادئ القانون الدولي لما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين .
- 5 - التربية والثقافة كعاملين ضروريين لتحسين مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية و شرطين لتطور الشعوب .

سابعاً - اجتماعات اللجان والهيئات الخاصة الأخرى في الاتحاد

و كررت التعبير عن الأمل بحضور برلمانيين من سوريا ولبنان اجتماعات اللجنة مستقبلاً .

- اعترفت اللجنة بخطورة الوضع في المنطقة في أعقاب الاستفزازات التي تهدد العملية السلمية ، وهي تدعو الطرفين المعنيين إلى متابعة جميع الجهود التي بدأت مع اجتماع شرم الشيخ في 17/10/2000 الهدف إلى إنهاء العنف في الأرض المحتلة .

- أكدت اللجنة تأييدها للقرار الذي اتخذه مؤتمر جاكرتا حول إنهاء التوتر والعنف في الشرق الأوسط و عبرت عن الأمل في أن يكلف المجلس الأمين العام للاتحاد استكشاف إمكانية تنظيم اجتماع طارئ يضم ممثلي عن الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني و المجلس الوطني الفلسطيني لكي يعبروا عن آرائهم في الوضع الراهن ، و مما يرتأونه من وسائل يمكن لأعضاء الاتحاد

أ) اجتماع لجنة الشرق الأوسط :

قدم السيد فيليبو (من قبرص) تقريراً أمام مجلس الاتحاد عن نشاط اللجنة في جاكرتا نوه فيه بما يلي :

- أخذت اللجنة علماً بالبيان الشفهي الذي أدلّى به عضو الوفد الفلسطيني الذي أعطى وصفاً للأحداث المأساوية التي أعقبت زيارة أريل شارون إلى الحرم الشريف في 28/9/2000 والتي أدت إلى تهديد مباشر للعملية السلمية ، و حصار المدن الفلسطينية ، و إغلاق مطار غزة و تهديد استقرار المنطقة برمتها . و دعا المندوب الفلسطيني إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها و الانصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 و مبدأ الأرض مقابل السلام .

- عبرت اللجنة عن أسفها لغياب الوفد الإسرائيلي الذي لم يتمكن من حضور المؤتمر

الاتحاد البرلماني الدولي .

4 - المسائل المتعلقة بإنشاء جمعية برلمانية لدول المتوسط على المدى البعيد ، كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفقرة 106 من الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي الثالث حول الأمن والتعاون في المتوسط (مرسيليا — آذار / نيسان / 2000) ودراسة الاقتراحات المقدمة من مجلس النواب المالطي ، بوجه خاص .

5 - تمويل الاتحاد البرلماني الدولي لعملية الأمن والتعاون في المتوسط .

6 - ما يستجد من أعمال .

انتخب الاجتماع في بداية أعماله السيد فوزيل ، رئيس الشعبة البرلمانية الفرنسية ، رئيسا للجتماع وناقش جميع بنود جدول الأعمال من خلال تقرير قدم إلى الاجتماع عن نتائج اجتماعات لجنة التسويق . وأسفرت المناقشات عن اتفاق حول القضايا التالية :

- المحافظة على استمرار عملية الأمن والتعاون بين دول حوض المتوسط رغم الصعوبات التي تواجهها .

- الموافقة من حيث المبدأ على تشكيل الجمعية البرلمانية لدول حوض المتوسط ودراسة الاقتراحات المقدمة من قبل مجلس النواب المالطي حول الموضوع من خلال اللجنة الخاصة التي شكلت لهذا الغرض .

- الموافقة على عقد اجتماع اللجنة الخاصة في مالطا يومي 19 و 20 / كانون الثاني - يناير / 2001 لدراسة المقترنات المالطية حول آلية تشكيل الجمعية البرلمانية لدول حوض المتوسط ، على أن تقدم اللجنة تقريرا بذلك إلى الاجتماع القادم في هافانا⁽¹⁾ .

¹ تقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ترجمة كاملة للاقتراحات المالطية في ملحق لهذا التقرير .

البرلماني الدولي اعتماداً لها للإسهام في دعم عملية السلام . وقد وافق المجلس على تكليف الأمين العام للاتحاد بالمهام المقترنة ، وسيقدم تقريراً إلى اجتماع المجلس في هافانا ملء النظورات و النتائج .

- تم ملء المناصب الشاغرة في اللجنة بعضوين أصيلين من بيتن و تايلاند ، و عضوين احتياط من الهند و سلوفاكيا .

ب) اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن و التعاون في حوض المتوسط

عقد ممثلو الأطراف المشاركة في عملية الأمن و التعاون في حوض المتوسط اجتماعهم السابع عشر على هامش اجتماعات المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي .

شارك في هذا الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية المتوسطية في البلدان الآتية :

الجزائر — قبرص — مصر — فرنسا — إيطاليا — الأردن — الجمهورية العربية الليبية — مالطا — موناكو — المغرب — البرتغال — سوريا — مقدونيا — تونس — تركيا .

كذلك شارك في الاجتماع ممثلو الدول و المنظمات التالية التي تحمل صفة عضو منتب :

الاتحاد الروسي — بريطانيا — فلسطين — الاتحاد البرلماني العربي — المجلس الاستشاري المغربي . و شارك ممثلاً سويسرا و ألمانيا بصفة مراقبين .

ناش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود الآتية :

- 1 - انتخاب رئيس الاجتماع السابع عشر .
- 2 - إقرار جدول الأعمال .
- 3 - استعراض المبادرات السياسية الأخيرة لتحسين الأمن و التعاون في حوض المتوسط و القضايا المتعلقة بمتابعة عملية الأمن و التعاون في حوض المتوسط داخل

اجتماع هافانا أيضاً.
■ الموافقة على انضمام الجزائر إلى
عضوية لجنة التسيير.

■ دراسة المقترنات المقدمة من
الأمين العام للاتحاد حول تمويل عملية الأمن
و التعاون في المتوسط مستقبلاً و البت بها في

ثامناً - الاجتماع التسييري للوفود البرلمانية العربية

في فلسطين المحتلة . ثم عرض جدول الأعمال
و تمت الموافقة عليه . ناقش أعضاء الوفود
جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال بروح
عالية من المسؤولية . و تم الاتفاق على ما يلي :

حول البنود الإضافية :

تم الاتفاق على إجراء الاتصالات مع ممثلي
 مختلف المجموعات البرلمانية لكسب التأييد
 للطلب العربي الذي قدمته الشعبة الجزائرية
 باسم الوفود العربية .

حول البند الاستعجالي :

نظراً لوجود ثلاثة طلبات بإدراج بند
استعجالي تقدمت بها كل من الجزائر و
أندونيسيا والمغرب حول نفس الموضوع ، فقد
تم الاتصال بالشعبة الأندونيسية لأخذ موافقتها
على دمج العناوين الثلاثة في عنوان واحد .
وبعد الموافقة تم تشكيل لجنة مصغرة من ممثلي
كل من : الجزائر - سوريا - فلسطين - مصر
والمغرب تشارك مع رئيس الاجتماع العربي
والأمين العام لتوحيد الطلبات في عنوان واحد .
وقد أقرت اللجنة توحيد العناوين الثلاثة في

العنوان الموحد التالي :

" إنهاء التوتر والعنف في الشرق الأوسط ،
وحماية المدنيين ، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة
، والعمل لإنقاذ العملية السلمية ، وفقاً لقرارات
الأمم المتحدة ذات الصلة " .

- تم الاتفاق أيضاً على أن يقوم ممثل عن
الشعبة الأندونيسية بعرض الطلب أمام المؤتمر
قبل التصويت عليه وإجراء اتصالات واسعة مع

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة
في أعمال المؤتمر الرابع بعد المائة للاتحاد
البرلماني الدولي اجتماعاً تسييرياً للتشاور
وتوحيد المواقف حول القضايا التي سيعالجها
المؤتمر . شاركت في الاجتماع وفود تمثل
الشعب البرلمانية العربية في كل من البلدان
التالية : الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ،
تونس ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، فلسطين ،
الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية ، مصر ،
المغرب ، اليمن . كما حضر الاجتماع ، بصفة
مراقب ، الأمين العام لاتحاد برلمانات الدول
الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

ناقشت الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود
الآتية :

1 - الطلبات الخاصة بإدراج بند إضافية
واستعجالية في جدول أعمال المؤتمر
104 .

2 - المناصب الشاغرة في هيئات الاتحاد
ولجانه المختلفة .

3 - ما يستجد من أعمال .

ترأس الاجتماع سعادة السيد محمد خليفة بن
حبتور ، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة
الإمارات العربية المتحدة ، بتكليف من السيد
عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد البرلماني
العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجزائري .

افتتح الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت حداداً
على أرواح شهداء اتفاقية الأقصى المبارك

وكانت سورية تتوي تقدیم ترشیح لهاذا المنصب أيضا . ولكن الأستاذ عبد القادر قدورة أعرّب في الاجتماع أنه حرصا على التضامن العربي وعلى عدم الاختلاف بين الوفود العربية فإن الشعبة السورية لن تقدم ترشیحا وستؤيد المرشح الكويتي . وبذلك أصبح المرشح الكويتي هو مرشح المجموعة العربية لعضوية اللجنة التنفيذية⁽¹⁾ .

حول ما يستجد من أعمال :

- قرر المشاركون في الاجتماع توجيه برقية إلى السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ، تتضمن تمنياتهم له بالشفاء العاجل والصحة والعافية .

أكبر عدد من البرلمانيين ومع ممثلي المجموعات السياسية - الجغرافية لكسب التأييد للطلب وضمان حصوله على أربعة أخماس الأصوات المطلوبة .

وتفق آراء الوفود على أن تتضمن كلمات السادة رؤساء الوفود عرض ما يجري من أعمال قتل وتدمير على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

حول الشواغر في هيئة الاتحاد :

عرض الوفد الكويتي ترشیح السيد محمد جاسم الصقر لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ، خلفا للسيد فوزي طعيمة (من الأردن) الذي تنتهي مدة عضويته بانتهاء أعمال المؤتمر 104 .

تاسعاً - نشاط وقد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

- وقام الوفد بالتحضير للجتماع التشاوري الذي عقدته الوفود البرلمانية العربية لتنسيق مواقفها حول مختلف قضايا المؤتمر .

- قام الوفد بالتحضير لعقد الدورة السابعة والثلاثين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي لمناقشة الأوضاع في فلسطين المحتلة ومدينة القدس الشريف .

- شارك الأمين العام للاتحاد في الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود لكسب التأييد للطلابين العربين : إدراج بند إضافي وبند استعجال في جدول أعمال المؤتمر .

- أجرى الأمين العام أيضا لقاء مع السيد هنري أوسيس ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي تم فيه البحث بالترتيبات الخاصة بالندوة البرلمانية

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر الرابع بعد المائة في جاكرتا بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلا من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية .

وقد شارك الوفد بنشاط ملحوظ في جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود العربية خلال المؤتمر .

- فقد وزع الوفد مذكرة تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر (جدول أعمال المؤتمر والمجلس ، اللجان الدائمة المختصة .. أنشطة الهيئات الأخرى .. البرنامج العام للعمل .. والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر) .

¹ أبدى الوفد العراقي اعتراضه على ترشیح السيد محمد جاسم الصقر كممثل للمجموعة العربية .

يومي 1 و 2 تشرين الثاني - نوفمبر
2000

الإفريقية - العربية حول موضوع القدس
التي سوف تعقد في عمان - بالأردن -

عاشرًا - ملاحظات وأقتراحات

إلى تأمين الحماية لأعضاء الوفد الإسرائيلي. ثم أشار المندوب السلفوفاكي إلى أن الشهيد محمد الدرة (وهو الفتى الفلسطيني الذي قتله رصاص الجنود الإسرائيليين بكل وحشية في الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى) كان يجب أن يكون في المدرسة أثناء الانتفاضة يلتقي العلم لبناء وطن أفضل له ولجيده . ولكن أعداء السلام دفعوه إلى إلقاء الحجارة . ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يتعرض للخطر (كذا) . ولذلك فإنه يعتقد أن مشروع القرار متغير، وطلب إجراء تصويت عليه لإفساح المجال لأعضاء المؤتمر بإبداء آرائهم. وقد أجرى المؤتمر تصويتاً على المشروع وكانت النتيجة كالتالي :

وبذلك اتخاذ القرار بأكثرية ساحقة .

3. أثناء عرض مشروع القرار حول البند الإضافي المتعلق بموضوع العقوبات الاقتصادية تقدم الوفد العراقي بطلب استبدال الفقرة الرابعة من منطوق القرار التي تدعو مجلس الأمن الدولي إلى تقييم نظام العقوبات المنفذ حالياً ، بما في ذلك النظام المفروض على العراق " بفقرة جديدة تشير صراحة " إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق " ، وقد عارض الوفد النرويجي الاقتراح العراقي وطلب إيقاع النص كما ورد من اللجنة ، مما أضطر رئيس المؤتمر إلى إجراء التصويت على الاقتراح العراقي . وقد فاز الاقتراح العراقي بأكثرية 592 صوتاً لصالح القرار و 517 ضده وامتناع 105 مندوبيين عن

1. للمرة الثانية خلال عام واحد² نجحت الوفود العربية المشاركة في مؤتمر جاكرتا بإدراج بند استعجالى في جدول أعمال المؤتمر يتعلق بالأوضاع المتقدمة في الأرضي الفلسطينية المحتلة ومدينة القدس الشريف. وقد وافق المؤتمر على إدراج البند بالتصفيق دون إجراء تصويت لأنه كان واضحاً أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر يشعرون بفظاعة ووحشية قوات الاحتلال الإسرائيلية في مواجهتها للسكان المدنيين العزل .

2. عند التصويت على مشروع القرار المتعلق بالوضع في الأرضي الفلسطينية المحتلة ومدينة القدس أعلن مندوب ألمانيا ، باسم مجموعة 12+ أن المجموعة لا تتفق على جميع الأفكار الواردة في مشروع القرار لأن بعض الأفكار تعكس رأياً وحيد الجانب (على حد قوله) . ولكن من أجل مساعدة أولئك الذين يرغبون في تحقيق السلام فعلاً والذين بذلوا جهوداً من أجل هذه الغاية ، فإن وفود المجموعة لن تعارض اتخاذ القرار.

بعد ذلك تحدث أحد أعضاء الوفد السلفوفاكي ، فعبر عن أسفه لعدم مشاركة وفد الكنيست الإسرائيلي في المؤتمر . وحمل المسؤولية للدولة المضيفة (إندونيسيا) ، متهمًا إياها بسوء التنظيم الذي لم يرق (حسب رأيه)

² المرة الأولى كانت في عمان في أيار-مايو/2000 عندما نجحت الوفود العربية من إدراج بند إضافي حول موضوع اللاجئين وحقهم في العودة

التي شارك فيها جميع رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية الذين حضروا اجتماع جاكرتا البرلماني الدولي . وصدر عن الدورة بيان ختامي هام حدد مواقف البرلمانيين العرب من الأحداث الأخيرة في المنطقة .

الاجتماع الثاني :

كان اجتماع وفود اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، الذي صدر عنه أيضاً بيان يدين الجرائم الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ويعزّز التضامن مع الشعب العربي الفلسطينيين .

6. تنشط بعض الدول المتوسطية ، لا سيما مالطا ، باتجاه تشكيل جمعية برلمانية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط على غرار البرلمان الأوروبي . وقد أخذ هذا النشاط بالتلور مؤخراً في صيغة محددة إذ قدمت الشعبة المالطية مشروععاً لآلية تشكيل هذه الجمعية ومهامها والدور الذي يمكن أن يتضطلع به . وسوف تناقش الاقتراحات المالطية في اجتماع تعقد لجنة خاصة شكلت لهذا الغرض ستجمعت في مالطا في 19 و 20 / 2001/1 . ونظراً لأهمية الموضوع ووجود عدد غير قليل من الدول العربية المتوسطية المشاركة في عملية الأمن والتعاون في المتوسط ، فإن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي تقترح دراسة موضوع تشكيل هيئة برلمانية متوسطية في الدورة القادمة لمجلس الاتحاد واتخاذ موقف برلماني عربي موحد منها قبل عرض الموضوع على الاجتماع المتوسطي القادم الذي سيعقد في هافانا في نيسان - أبريل - 2001 .

التصويت .

بعد فوز الاقتراح العراقي طلب الوفد النرويجي إجراء تصويت على مجمل القرار بعد تعديله . وجاءت نتيجة التصويت لصالح القرار أيضاً ، إذ فاز بأكثرية 834 صوتاً مقابل 245 صوت معارض وامتناع 159 مندوباً عن التصويت .

وقد أكدت هذه العملية حدوث تحول واضح في اتجاهات الرأي العام الدولي إزاء الحصار الجائر المفروض على العراق ، وتزايد عدم القناعة بجدوى الحصار لدى قطاعات تتسع باستمرار في مختلف بلدان العالم .

4. تغيب الوفد الإسرائيلي عن المشاركة في المؤتمر . ويعود ذلك إلى الجو المعادي لإسرائيل الذي اجتاح إندونيسيا ، والذي عبرت عنه المظاهرات الواسعة التي جرت في جاكرتا وفي أنحاء مختلفة من إندونيسيا تأييداً للشعب الفلسطيني وانتفاضة الأقصى ، واستكماراً للأعمال الإجرامية التي ارتكبها الجنود المستوطنون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين العزل . وقد خشي الوفد الإسرائيلي من التعرض للاعتداء والإهانة في حال مشاركته في المؤتمر ، وفضل التغيب .

5. في ضوء التطورات الخطيرة التي شهدتها الأرضي الفلسطينية المحتلة في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر جاكرتا ، عقد على هامش المؤتمر الرابع بعد المائة اجتماع هامان لمجموعتين من البرلمانيات :

الاجتماع الأول :

كان اجتماع الدورة السابعة والثلاثين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ،

ملحق التقرير

- 1 - النص الكامل للقرار الذي اتخذه المؤتمر 104 حول الوضع في فلسطين المحتلة.
- 2 - مقترنات الشعبة المالطية حول هيكلية الجمعية البرلمانية للدول المتوسطية.

4. مؤكداً قابلية التطبيق للقانون

الإنساني الدولي ، وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، بتاريخ 12/آب-أغسطس/1949 ،

5. معياراً عن قلقه العميق للأحداث

المأساوية التي جرت في الأراضي الفلسطينية، خاصة منذ الزيارة الاستفزازية للسيد آريل شارون إلى الحرم الشريف في القدس بتاريخ 28/سبتمبر-أيلول/2000 ، والتي أدت إلى كثير من الوفيات والإصابات ، معظمهم بين الفلسطينيين ، بسبب الاستخدام المفرط للقوة من قبل الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ،

6. مؤكداً مرة أخرى بأن الحل العادل

والدائم للصراع العربي-الإسرائيلي يجب أن يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة 242 (العام 1967) و 338 (العام 1973) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (العام 1948) ، وإلى عملية نشيطة من المفاوضات تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ،

7. معبراً عن تأييده لعملية السلام

الشرق الأوسطية وللجهود الرامية إلى تسوية نهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، ويحيث الجانبين أن يتعاونا في هذه الجهود ،

8. آخذاً في الاعتبار إعلان

17/تشرين الأول-أكتوبر الصادر عن الأطراف المجتمعية في شرم الشيخ الذين أعلنا

**القرار الصادر عن المؤتمر 104
للاتحاد البرلماني الدولي بخصوص البند
الاستعجالي
الذي أدرج في جدول أعماله**

تحت عنوان:

" إنهاء التوتر و العنف في الشرق الأوسط ، حماية المدنيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، والعمل الإنقاذ العملية السلمية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة "

(أقره المؤتمر بأكثرية 987 صوتاً مؤيداً مقابل 61 صوتاً معارضًا وامتناع 131 مندوباً عن التصويت)

المؤتمر الرابع بعد المائة

للاتحاد البرلماني الدولي

1. مستذكرة قراره حول القدس الذي اتخاذ في سيفولو (في المؤتمر 97/نيسان-أبريل/1997) وقراره المتذكرة في عمان (في المؤتمر 103 نيسان-أبريل/2000) ،

2. مستذكرة أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة 476 (العام 1980)، 478 (العام 1980) ، 672 (العام 1990)، 1073 (العام 1996) و 1322 (العام 2000) وجميع قراراته ذات الصلة ،

3. مستذكرة كذلك مبادئ قانون حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والمتضمنة في إعلانات واتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة والتي وافق عليها الاتحاد البرلماني الدولي مراراً ،

المحتلة، إلى التقييد الصارم بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والموقعة في 12/آب-أغسطس/1949، والتي تطبق أحكامها على جميع الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967.

(16) يدعوا أيضاً الطرفين إلى العودة إلى الوضع الطبيعي ، وذلك من أجل تحسين الأفاق بالنسبة لعملية السلام الشرق أوسطية من خلال التمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام وقرارى مجلس الأمن الدولي 242 و 338 .

(17) يرحب بـ ويساند التوافيا التي أعلنت في 17/أكتوبر-تشرين الأول/في شرم الشيخ لتشكيل لجنة تحقيق دولية بدعم من الأمم المتحدة ، لإجراء تحقيق سريع وموضوعي في الأحداث المأساوية للأيام القليلة الماضية ، وذلك بهدف عدم تكرارها.

(18) يدعوا الطرفين إلى استئناف مفاوضات واقعية ، والقيام بكل ما يمكن لتحقيق سلام دائم.

(19) يدعوا أيضاً جميع قوى السلام إلى التضامن على الصعيد الدولي من أجل تحويل المنطقة إلى منطقة سلام وازدهار مشترك.

(20) يرحب بالنتائج المشجعة لمحادثات شرم الشيخ خطوة هامة نحو إنهاء العنف واستئناف الحوار السياسي ، ويدعو الجانبين إلى الوفاء بالتزاماتها.

على الملا تصميمهم على وقف العنف واتخاذ تدابير ملموسة لمنع تكرار الإحداث الأخيرة، 9. مؤكداً مرة أخرى ضرورة احترام الجميع للأماكن المقدسة لمدينة القدس، ومستكراً أي سلوك مناقض لذلك،

(10) يدين جميع أعمال الاستفزاز التي تهدد عملية السلام والجهود الدولية لإقامة سلام عادل وشامل ،

(11) يعرب عن أسفه العميق للأحداث المأساوية التي جرت في الأراضي الفلسطينية والتي أدت إلى تصعيد مقلق للصراع العربي- الإسرائيلي منذ الزيارة الاستفزازية للسيد أريل شارون إلى الحرم الشريف في القدس بتاريخ 28/أيلول-سبتمبر/2000.

(12) يشجب أعمال العنف المرتكبة في الأراضي المحتلة من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية واستخدامها المفرط للقوة الذي أدى إلى وقوع أكثر من 120 قتيلاً وأكثر من 4000 مصاب، معظمهم بين الفلسطينيين، ومن فيهم المدنيون الأبرياء.

(13) يحيث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها لوقف جميع الأعمال العسكرية ، ورفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية والعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الأزمة الراهنة.

(14) يدعوا الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، من ثم، إلى منع أية أعمال من العنف.

(15) يدعوا أيضاً إسرائيل ، الدولة

القضايا المتعلقة بإنشاء جمعية برلمانية للحكومات المتوسطية في الأمد البعيد ، كما ورد في الفقرة 106 من الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط دراسةاقتراحات المقدمة ، لاسيما من مجلس التواب في مالطا.

وفقاً لقرار اتخذه في دورته التي عقدت في برلين في تشرين الأول - أكتوبر ، 1999 بتنظيم عملية المشاركة في الجمعية البرلمانية للحكومات المتوسطية . وسيكون تشكيل هذه الجمعية كالتالي :

- **المشاركون الأساسيون :** ألبانيا - الجزائر - البوسنة - قبرص - كرواتيا - مصر - إسبانيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً - فرنسا - اليونان - إسرائيل - إيطاليا - الجمهورية العربية الليبية - الأردن - لبنان - مالطا - المغرب - موناكو - البرتغال - الجمهورية العربية السورية - سلوفينيا - تونس - تركيا - يوغوسلافيا .
- بالإضافة إلى المشاركين الأساسيين الحاليين ، ستأخذ الجمعية بعين الاعتبار طلبات الانتساب المقدمة من دول أعضاء حاليين ومستقبلين في الاتحاد البرلماني الدولي يشكلون طرفاً متكاملاً في الساحل المتوسطي .

- **المشاركون المنضمون :**
 - أ) برلمانات روسيا الاتحادية ، والولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة .
 - ب) فلسطين .

ج) الاتحاد البرلماني العربي ، جمعية اتحاد أوروبا الغربية ، البرلمان الأوروبي، مجلس الشورى للمغرب العربي ، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في البحر الأسود ، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، الجمعية البرلمانية

الخطوط الرئيسية التي أعدتها الشعبة

الوطنية في مالطا

الجمعية البرلمانية للحكومات المتوسطية

قرر الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1990 تأسيس عملية برلمانية لتعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط (CSM) . إن المبادئ والتوصيات التي نصت عليها الوثائق الختامية لمؤتمرات مالطا و لافاليت و مرسيليا ، والمبادرات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي نفسه خلال العشر سنوات الماضية لتعزيز مفهوم الشرارة الحقيقة بين الحكومات والأطراف المعنية بالمتوسط ، والخطوات العملية في هذا الموضوع ، إنما تشكل جميعها عناصر كافية لدراسة الوضع وتقديم الإجراءات التمهيدية بهدف إطلاق عملية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط التي صار لها صفة مؤسساتية داخل الاتحاد البرلماني الدولي .

ووفق هذا المنظور ، وتذكيراً بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الثالث للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، وخصوصاً ، إنشاء جمعية برلمانية للحكومات المتوسطية في الأمد البعيد ، قامت الشعبة البرلمانية في مالطا بإعداد الخطوط الرئيسية التالية والمتعلقة بإنشاء هذه الجمعية .

الجمعية

سيقوم مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ،

تقوم الجمعية بصياغة مجموعة آراء ووصيات وعناصر أخرى ذات صفة استشارية ووضعها تحت تصرف البرلمانات لتساعدها في تحقيق هذه الأهداف .

الاجتماعات السنوية

تجتمع الجمعية البرلمانية للحكومات المتوسطية مرة في كل عام في دورة عادية تجري خلال النصف الأول من شهر ---- يقوم رئيس أو رئيسة الجمعية بالدعوة لاجتماعات الدورات الاستثنائية بناء على طلب ثلثي الأعضاء .

النظام الداخلي

تقوم الجمعية ، في جلساتها الافتتاحية ، بتعيين لجنة صياغة مؤلفة من برلمانيين يتم اختيارهم من ضمن المشاركين الأساسيين ، ويقدم لهم موظفو سكرتارية الاتحاد البرلماني الدولي يد المساعدة ، وتقوم هذه اللجنة بإعداد نظام داخلي تتولى الجمعية إقراره .

وحتى يتم إقرار هذا النظام ، تقوم الجمعية بتطبيق النظام الداخلي للمؤتمر البرلماني حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط .

التقرير السنوي

تقوم الجمعية البرلمانية بتقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ، في موعد أقصاه نهاية الفصل الأول من العام التالي .

التمويل

تقوم الجمعية البرلمانية بوضع صيغة مشاركة في النفقات من أجل تمويل التزاماتها المالية العادية . وتضاف الحصص الفردية إلى المساهمات السنوية للمشاركين في ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي .

التأسيس

تصبح الجمعية قائمة بانضمام --- من المشاركين الأساسيين في عملية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط إلى هذا الإعلان .

لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

- يمكن للجمعية أن تقبل انضمام ، بصفة مشارك منضم ، بعض الحكومات والمؤسسات استنادا إلى اشتراكتها في صالح المنطقة أو إلى قربها الجغرافي .

الأهداف

ستقوم الجمعية بتسهيل وتشجيع التعاون البرلماني بين المشاركين وكذلك بتعزيز الحوار السياسي ، الذي يكون له صفة تشجيع التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الفضاء المتوسطي ، ويكون ذلك بالطريقة التالية :

التعاون السياسي و في مجال الأمن :

الاستقرار الإقليمي

- القيام بحسن نية باحترام الالتزامات والمبادئ المفروضة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، في إطار العلاقات الوطنية والإقليمية والدولية .

- تعزيز علاقات حسن الجوار وتلافي النزاعات من خلال مبادرات ومقاييس طوعية تؤدي إلى حل عادل وسلمي للخلافات والنزاعات بين الحكومات .

التعاون الاقتصادي : التنمية المشتركة

والشراكة

- تعزيز التعاون الاقتصادي عبر تحديد وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تشجيع توسيع و تدعيم التبادل الحر والاستثمارات والتعاون الصناعي والبحوث والتنمية ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تسهيل وتنظيم تدفق رؤوس الأموال ومرور الأشخاص .

حوار الحضارات وحقوق الإنسان

تعزيز الإجراءات التي تم تقييمها كضرورة من أجل رفع مستوى التراث الثقافي والاجتماعي والديني للمنطقة ضمن الاحترام الكامل للقيم والخصوصيات القومية والإقليمية .

السكرتارية

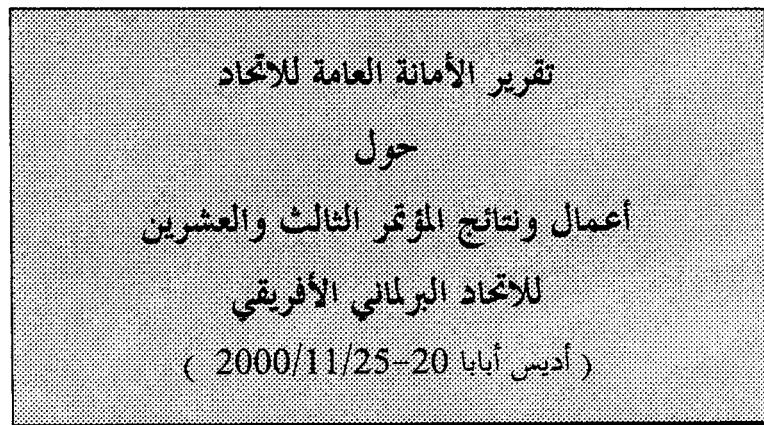
تزود الجمعية البرلمانية بسكرتارية تستقر في إحدى الدول التي تحمل صفة مشارك أساسي . و تقوم السكرتارية بتنظيم الدورات العادية للجمعية بالإضافة إلى الاجتماعات الأخرى والندوات والمؤتمرات والأنشطة الملحة التي تجري مابين ذلك . كما ستكون بمتابعة المخزن المركزي لوثائق الجمعية وأدواتها . بالإضافة إلى ذلك ، تقوم السكرتارية بتقديم الدعم الإداري إلى الرئيس والمسؤولين

الآخرين في الجمعية .

اللجنة بين الحكومات

تكون لجنة بين الحكومات وتتألف من مسؤولين عالي المستوى من المشاركيين الأساسيين ومن ممثلي عن السكرتارية ، تكلف بإعداد حساب ختامي وبنطيم إجراءات المتابعة التي تم اتخاذها وفقا لقرارات الجمعية ، وبتحضير الدورات السنوية للجمعية . وتجتمع هذه اللجنة مرتين في العام .





ثانياً - جدول أعمال المؤتمر :

- أقرت الدورة السابعة والثلاثون للجنة التنفيذية للاتحاد جدول أعمال المؤتمر الثالث والعشرين بحيث تضمن البنود الآتية :
- 1 - تقرير رئيس الاتحاد .
 - 2 - انتخاب رئيس المؤتمر .
 - 3 - تقرير أنشطة الأمانة العامة للاتحاد .
 - 4 - اعتماد النظام الداخلي الجديد للاتحاد البرلماني الأفريقي .
 - 5 - مشروع قرار بشأن البرلمانات في تعزيز الديمقراطية وتدعم الثقة بين الشعوب ومؤسساتها .
 - 6 - مشروع قرار بشأن السلم والأمن في البلدان الأفريقية كشرطين أساسيين لتشجيع الاستثمار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .
 - 7 - تقرير لجنة لمساعدة ودعم ليبيا .
 - 8 - مشروع قرار لمساعدة الشعب الفلسطيني .
 - 9 - مشروع قرار حول الوضع السياسي في بعض الدول الأفريقية .
 - 10 - انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية .
 - 11 - تعيين الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي .

أولاً - تمهيد

في الفترة ما بين العشرين والخامس والعشرين من شرين الثاني - نوفمبر - 2000 جرت في العاصمة الإثيوبية - أديس أبابا - اجتماعات الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي ، وكذلك اجتماعات المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد بحضور وفود برلمانية تمثل البلدان الآتية :

الجزائر - أنغولا - بوركينا فاسو - الكاميرون - أفريقيا الوسطى - الكونغو - جيبوتي - إثيوبيا - الغابون - غانا - غينيا - الجماهيرية العربية الليبية - مالي - المغرب - النيجر - نيجيريا - السنغال - تشاد - توغو - تونس .

وشارك في الاجتماعات بصفة مراقب ممثلون لبرلمانات مصر - كينيا - موزامبيق - السودان وزامبيا . وكذلك ممثلون عن المنظمات البرلمانية والإقليمية والدولية الآتية : منظمة الوحدة الأفريقية - الاتحاد البرلماني العربي - منظمة اليونسكو - منظمة اليونيسيف - بنك التنمية الأفريقي - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا - منظمة الصليب الأحمر الدولي .

التحية التي كان من بينها كلمة تحية باسم الاتحاد البرلماني العربي ألقاها السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد .

وفي جلسات العمل التالية واصل المؤتمر دراسة بنود جدول أعماله واتخذ القرارات والتوصيات المناسبة .

وفيما يلي عرض لأبرز النتائج التي تمخضت عن المؤتمر :

- وافق المؤتمر على انتخاب السيد آتو داويت يوهانيس ، رئيس مجلس النواب الإثيوبي ، رئيساً للاتحاد البرلماني الأفريقي .

- وافق المؤتمر على التقرير المقدم من اللجنة التنفيذية حول نتائج أعمالها .

- أقر المؤتمر مشاريع القرارات المقترحة ومن بينها :

- قرار بشأن دعم الشعب الفلسطيني .

- قرار مساندة ودعم للجماهيرية العربية الليبية .

- قرار بشأن الوضع السياسي في إفريقيا بالإضافة إلى القرارات الأخرى المتعلقة بالأوضاع الداخلية الأفريقية⁽¹⁾ .

- وافق المؤتمر على اللائحة الداخلية الجديدة للاتحاد البرلماني الأفريقي بعد إدخال بعض التعديلات عليها (وكان المؤتمر الثاني والعشرين قد أقر النظام الأساسي الجديد للاتحاد) .

- وافق المؤتمر على تعيين السيد إبراهيم فال (من السنغال) أميناً عاماً جديداً للاتحاد خلفاً للسيد هنري ألوسيس ، وذلك لمدة أربعة أعوام قابلة التجديد . وقد تم اختيار السيد فال من بين خمسة مرشحين تقدموه لهذا المنصب⁽²⁾ .

⁽¹⁾ قرارات المؤتمر ملحقة بهذا التقرير .

⁽²⁾ المرشحون الأربع الآخرون كانوا من البلدان الآتية : إثيوبيا - بوركينا فاسو - مالي - المغرب .

12 - موعد ومكان عقد المؤتمر 24 .

ثالثاً - اجتماعات اللجنة التنفيذية :

استغرقت اجتماعات اللجنة التنفيذية أربعة أيام ناقشت خلالها جميع القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، بالإضافة إلى إقرار إدراج بند إضافي في جدول الأعمال ، تقدمت به إثيوبيا حول التدابير اللازم اتخاذها من أجل تعزيز الاتحاد البرلماني الأفريقي في ضوء إنشاء برلمان عموم أفريقي .

وقد شكلت اللجنة التنفيذية لجنتين وزعت بنود جدول الأعمال بينهما . واجتمعت اللجنتان وتدارستا هذه البنود وتوصلتا إلى توصيات ومشاريع قرارات تم رفعها إلى المؤتمر .

رابعاً - جلسة افتتاح المؤتمر :

جرت وقائع حفل افتتاح المؤتمر في مبنى منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا . وحضر حفل الافتتاح أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون في إثيوبيا وجمع غفير من البرلمانيين الإثيوبيين وممثلي عدد من المنظمات الدولية والإقليمية المتواجدة في العاصمة الإثيوبية .

تحدث في جلسة الافتتاح كل من رئيس مجلس النواب الإثيوبي السيد آتو داويت يوهانيس ، والرئيس الخارج للاتحاد ، السيد روبيروتو آميدا ، رئيس البرلمان الأنغولي . كذلك استمع المؤتمر في جلسة الافتتاح إلى رسالة تحية من الأمين العام للأمم المتحدة ، وكلمة تحية من منظمة الوحدة الأفريقية .

بعد انتهاء جلسة الافتتاح بدأت أعمال المؤتمر بالاستماع إلى تقرير الأمانة العامة عن أنشطتها منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، ثم إلى تقرير اللجنة التنفيذية وحصلة أعمالها التي سبقت انعقاد المؤتمر .

وخلال الجلسة الأولى للمؤتمر استمع الأعضاء إلى عدد من المداخلات وكلمات

تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأوضح السيد بوشكوج أن البرلمانيين العرب يتطلعون إلى موقف مساند للشعب العربي الفلسطيني وقضيته العادلة يصدر عن مؤتمر الاتحاد البرلماني الافريقي الشقيق .

وقد عقد السيد بوشكوج لقاء مع الأمين العام الجديد للاتحاد البرلماني الافريقي السيد ابراهيم فال حيث هنأه على تعيينه أميناً عاماً للاتحاد الشقيق وتنمى له النجاح في مهمته الجديدة . كذلك تناول الحديث في اللقاء العلاقات الودية القائمة بين الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الافريقي ، وضرورة تعزيزها في مختلف المجالات .

القرارات الصادرة عن المؤتمر :
أصدر المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد البرلماني الافريقي القرارات التالية :

قرار بشأن

دعم الشعب الفلسطيني

إن المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني الافريقي ، المنعقد يومي 24 و 25 نوفمبر 2000 بآديس أبابا (أثيوبيا) .

- إذ يأخذ في حسبانه أن تصعيد العنف الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يعد استفزازاً سافراً من جانب أعداء السلام ، وانتهاكاً شائناً وغير مبرر لحرمة الأماكن المقدسة .

- وإن يضع في اعتباره الحاجة الملحة لوضع نهاية لهذا العنف الذي لا يهدد عملية السلام فحسب بل يهدد أيضاً بإشعال الوضع في الشرق الأوسط وبإلحاق أضرار بالغة بالسلم والأمن الدوليين .

- وإن يذكر بجميع القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة الاتحاد البرلماني الافريقي بشأن القضية الفلسطينية ، ويؤكد استحالة التوصل إلى سلام عادل و دائم ما لم تنسحب إسرائيل من

- انتخب المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة .
- كلف المؤتمر الرئيس الجديد للاتحاد والأمانة العامة بإجراء الاتصالات مع الشعب الأعضاء .
- مكان وموعد انعقاد المؤتمر الرابع والعشرين القادم للاتحاد خلال العام 2001 .
- وافق المؤتمر على توجيه رسائل تحية وتقدير لى كل من رئيس الجمهورية الإثيوبية ورئيس مجلس النواب الإثيوبي ، والرئيس الخارج للاتحاد ، وإلى الأمين العام السابق السيد هنري ادوسيس .

مشاركة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في المؤتمر :

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر البرلماني الافريقي ، بصفة مراقب ، وبوحدة ترأسه السيد نور الدين بوشكوج ، الأمين العام للاتحاد . وقد ألقى الأمين العام للاتحاد كلمة في المؤتمر أشار فيها إلى أن تبادل الزيارات والحضور في المؤتمرات أصبح تقليداً هاماً ومفيداً في إطار العلاقات القائمة بين الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الافريقي .

واستعرض السيد بوشكوج الظروف الدقيقة والخطيرة التي ينعقد في ظلها المؤتمر البرلماني الافريقي ، سواءً بالنسبة للقاربة الافريقية ، أم بالنسبة للشرق الأوسط . وشرح بالتفصيل العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني موضحاً أن هذا العدوان يهدف إلى فرض سلام إسرائيلي على المنطقة والتخلص من عملية السلام الشرق أوسطية واستحقاقاتها . كما عبر السيد بوشكوج عن الاستهجان للموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل والاستكثار لقرار الكونغرس الأمريكي الذي يحمل الشعب العربي الفلسطيني مسؤولية

ودعم الجماهيرية الليبية العظمى المنبثقة عن الاتحاد البرلماني الأفريقي في برايا يونيو 1994 وقراراته المختلفة المساندة والمشجعة لعمل هذه اللجنة .

1 - يدعو مجلس الأمن لرفع الفوري للعقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية العظمى بدل تعليقها .

2 - يدعم الجماهيرية الليبية العظمى في مطالبتها بالحصول على تعويض عادل عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الحظر الجائر الذي فرض عليها .

3 - يسجل تقديره لمجهودات لجنة مساندة ودعم الجماهيرية للبيبة العظمى التي ترأسها مولاي عبد العزيز العلوى الحافظ ويدعو إلى مواصلة عملها بالتنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام ، كما يدعوها ببذل المزيد من المساعي مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومع البرلمان الأوروبي من أجل إيقاعهم بضرورة رفع الفوري للعقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية العظمى بدل تعليقها وتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها من جراء تلك العقوبات .

قرار بشأن

الوضع السياسي في إفريقيا

إن مؤتمر الاتحاد البرلماني الأفريقي ، المنعقد في أبيس أبابا يومي 24 و 25 نوفمبر 2000 ،

- إذ يأخذ في حسبانه استمرار أوضاع الصراعات ومظاهر العنف التي تناولت بصورة خطيرة من الأمن والاستقرار والتنمية في دولنا ، كما تعيق في الوقت نفسه إقرار الديمقراطية والتعبير عن إرادة شعوبنا من خلال ممثليها الشعبيين .

- وإن يقتضي بضرورة قيام الحكومات بإشراك البرلمانات في السعي إلى تحقيق السلم

جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، وما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الطبيعية الثابتة ، طبقاً للقرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ، ولاسيما القرارات 242 و 338 و 478 و 194 الصادرة عن مجلس الأمن .

1 - يطلب الحكومة الإسرائيلية بأن توقف فوراً دون شروط ما يرتكبه جيشها من أعمال عدوانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

2 - يوجه نداء ملحاً إلى الطرفين للعودة الفورية وغير المشروطة إلى الحوار ، من خلال المبادرة دون شرط إلى تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه من تعهدات بشأن جميع جوانب عملية السلام .

3 - يؤكد مجدداً حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية بما فيها حق العودة إلى بلده واستعادة ممتلكاته ، وكذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وعاصمتها القدس ، على ترابه الوطني ، وذلك طبقاً لمقررات الشرعية الدولية .

قرار بشأن

مساندة ودعم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

- إن المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني الأفريقي المنعقد بمدينة أبيس أبابا (أثيوبيا) 24 و 25 نوفمبر 2000 .

_ إذ يشيد بالموقف الشجاع لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحد الأفريقية في واجادوجو والقرار التاريخي الذي اتخذ برفع الحظر الجوي والعقوبات الأخرى المفروضة على الجماهيرية العظمى .

- وإن ذكر بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد البرلماني الأفريقي في الخصوص .

- وإن يأخذ في الاعتبار تقرير لجنة مساندة

24 و 25 نوفمبر 2000 .

- أ - إذ يعتبر أن البرلمان يمثل واحدة من المؤسسات الأساسية في النظام الديمقراطي .
- ب - إذ يعتبر أن النظام السياسي الديمقراطي يتميز بوجود الحريات الفردية والجماعية وباحترام الحقوق الأساسية .
- ج - إذ يعتبر أن دور البرلمان ، باعتباره مؤسسة ديمقراطية ، يتمثل ضمن أمور أخرى في تجسيد إرادة الشعب وتعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي .
- د - إذ يثق بأن البرلمان المنبثق عن انتخابات حرة تتسم بالشفافية هو أفضل وسيلة لضمان الديمقراطية النيابية .
- ه - إذ يعي أن تعزيز الديمقراطية يقتضي بالضرورة حسن سير نظام الحكم وتدعم الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة .
- و - إذ يثق كذلك بأن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة الموثوق بها التي تسمح بتسوية حالات التوتر السياسي والاجتماعي تسوية دائمة .
- ز - إذ يؤكد أن الجهل ، وعدم التسامح ، وعدم الخبرة ، واللاإعلالية ، ونقص الشفافية وغياب الرقابة تشكل عقبات تعترض سبيل الديمقراطية .
- ح - إذ يرثي لأن المجتمعات الأفريقية تعاني من الاختلالات وحالات التفرقة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والديني والعنصري أو القائمة على الجنس .
- ط - إذ ينوه بأن التعليم يسمح للمواطنين بالمشاركة في حياة المجتمع .
- ي - إذ يعي أن المشاركة الشعبية الواسعة تشجع الديمقراطية وتسمح بأن تأخذ السلطات العامة التطلعات الاجتماعية في الاعتبار بشكل أفضل .
- ك - إذ يثق بأن البرلمان يجب أن يكون الإطار الذي يجري التعبير فيه عن جميع

والآمن .

- وإذا يستشعر الأسف إزاء عدم مواطبة المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام اللازم لإدارة النزاعات في إفريقيا وإزاء الفقر إلى الاستمرارية الكافية في الجهود المبذولة من جانب الأفارقة أنفسهم في مجال الحفاظ على السلام .
 - وإذا يساوره القلق العميق إزاء الهجمات التي تشنها قوات أجنبية بما تسفر عنه من زعزعة واستقرار البلدان ، من ناحية ، وإزاء ما تسببه النزاعات من تزايد في أعداد اللاجئين والمشردين في القارة الأفريقية ، من ناحية أخرى .
 - 1 - يطالب حكومات البلدان الأفريقية بإشراف البرلمانات في العمل الدبلوماسي الرامي إلى إقرار السلام والاستقرار في إفريقيا حيث يسنى للقارء مواجهة تحديات التنمية بنجاح وتصدي لأخطار التهميش الناجمة عن العزلة .
 - 2 - يحث البرلمانات الوطنية على تكتيف جهودها الرامية إلى التسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا ، ولا سيما من خلال الحوار والتعاون فيما بين البرلمانات .
 - البند الأول - مشروع قرار بشأن دور البرلمانات في تعزيز الديمقراطية وتدعم الثقة بين الشعوب ومؤسساتها أسهم معظم الشعب الوطني بمدخلات تناولت فيها مفهوم الديمقراطية ، والعدمية السياسية ، واحترام الحربيات ، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية ، الخ ... وفي ختام هذه المداولات ، اقترحت اللجنة على اللجنة التنفيذية اعتماد مشروع القرار التالي بيانه :
- قرار حول**
- دور البرلمانات في تعزيز الديمقراطية**
- وتدعم** **الثقة** **بين** **الشعوب** **ومؤسساتها**
- إن الاتحاد البرلماني الأفريقي المجتمع في**
- مؤتمره 23 في أديس أبابا (إثيوبيا) يومي**

أسلوب حكم كي تكفل وتعزز كرامة المواطن وحقوقه الأساسية ، من جانب ، وكى تحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من جانب آخر .

2 - يؤكد أن الديمقراطية يجب أن تساعد على قيام دولة تحترم سيادة القانون ، تقوم على الفصل بين السلطات وعلى وجود مؤسسات نيابية على جميع المستويات ومجتمع يتمتع بكل حقوقه كاملة ويعي مسؤولياته .

3 - يطلب الدول الأفريقية باحترام المعايير الانتخابية وذلك بتنظيم انتخابات حرة تتسم بالشفافية كي يتم التعبير عن الإرادة الشعبية .

4 - يوصي السلطات العامة أن تأخذ في اعتبارها أن التسouق التقافي ، أو العرقي أو الديني يعد ثروة ثقافية وطنية يجب المحافظة عليها والاستفادة منها لخدمة الوحدة الوطنية .

5 - يبحث البرلمانات على :

- أن تحرص على سيادة القانون وعلى كفالة المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون .

- أن تكفل للمواطنين الإطار التشريعي الذي يمكنهم من التمتع بحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

- أن تضع قواعد تكفل الشفافية والالتزام بالأخلاقيات في الحياة العامة .

- أن تكافح اختلافات البيروقراطية والفساد.

- أن تعزز الحكم السليم .

- أن تقاوم التفرقة العرقية والعنصرية والدينية .

- أن تحرص على ممارسة المؤسسات التشريعية لكافة صلاحياتها كما هي محددة في الدستور .

6 - يطلب البرلمانيات بالحرص على أن توافر لها الصلاحيات الضرورية التي تكفل لها

النزعات السياسية .

ل - وإن يلاحظ أن عمل المؤسسات العامة لا يزال دون مستوى تطلعات السكان واهتماماتهم .

م - وإن يرثي كذلك لوجود واستمرار معدلات مرتفعة للبطالة داخل المجتمعات الأفريقية .

ن - وإن يساوره القلق من جراء انتشار ظاهرتي معاداة الأجانب والغلو في الوطنية اللتين تهددان السلام المدني في بعض الدول .

س - وإن يعتبر أن غياب الديمقراطية يساعد على نمو الفساد .

ع - وإن يعتبر أن لا مركزية السلطة تشجع التقارب بين السكان وإدارتهم .

ف - وإن ينوه بضرورة كفالة الاستقلال للهيئات القضائية والارتقاء بمستوى عملها من أجل تدعيم ثقة المواطن في عدالة دولته .

ص - وإن يرى أنه لابد من تمكين المعارضة السياسية من التعبير المشروع عن نفسها في إطار منظم وقانوني .

ق - وإن يذكر بقراره رقم 94/17/63 حول البرلمان والديمقراطية الذي أقره في برايا (الرئيس الأخضر) في يونيو 1994 .

ر - وإن يتبنى التوصيات المتضمنة في القرار الصادر عن المؤتمر 98 للاتحاد البرلماني الدولي (القاهرة ، سبتمبر 1997) بعنوان : « ضمان ديمقراطية مستديمة من خلال إعادة النظر في الروابط بين البرلمان والشعب وتوثيقها » .

ش - وإن يتمسك بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي حول الديمقراطية الذي أقره المجلس البرلماني الدولي في دورته 161 (القاهرة ، سبتمبر 1997) .

1 - يطلب الدول الأفريقية بأن تسير بخطى ثابتة على طريق الديمقراطية باعتبارها

مداخلة موجزة طالب فيها الاتحاد البرلماني الأفريقي باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز دوره في ضوء إنشاء برلمان كل أفريقيا .

وقد شدد في مداخلته بوجه خاص على ضرورة لا يقتصر الأمر على تقوية البرلمانات الوطنية وأن يشمل أيضاً تعزيز العلاقات القائمة فيما بينها .

وفي أعقاب هذه الدعوة ، أعطيت الكلمة للشعب الوطنية للإعراب عن وجهات نظرها .

وفي الختام ، قررت اللجنة ما يلي :

أ - إدراج البند موضع المناقشة على جدول أعمال الدورة 38 للجنة التنفيذية .

ب - أن تقدم المذكرات حول هذا الموضوع من خلال الشهور التالية لاختتم أعمال المؤتمر الثالث والعشرين .

ج - أن تقوم الأمانة العامة بتجميع وتلخيص ما يرد في جميع هذه المذكرات بغية عرض النتائج على الدورة 38 للجنة التنفيذية .

البند الثالث - مشروع قرار حول السلم والأمن في البلدان الأفريقية كشرطين أساسيين لتشجيع الاستثمار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي

أجمع المتحدثون في هذا الموضوع على الإقرار بأن أفريقيا لا يمكن أن تتقدم بدون السلم والأمن . وفي نهاية المداخلات ، افترحت اللجنة على اللجنة التنفيذية مشروع القرار الآتي :

قرار حول

السلم والأمن في البلدان الأفريقية كشرطين أساسيين لتشجيع الاستثمار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي

إن الاتحاد البرلماني الأفريقي المجتمع في مؤتمره 23 في أبيس أبابا (أثيوبيا) يومي 23 و 24 نوفمبر 2000 .

ممارسة مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية بصورة كاملة .

7 - **يحدث** البرلمانات على الإسهام في وضع آليات ديمقراطية تساعد على تحقيق التناوب السياسي .

8 - **يطالب** البرلمانات بتشجيع لامركزية السلطة للتقارب بين الإدارة والمواطنين ولكي تؤخذ في الاعتبار بشكل أفضل الخصوصيات المحلية بما يكفل تشجيع التنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان .

9 - **يوصي** بتحسين عمل السلطات العامة باعتباره سبيلاً لوضع الإدارة في خدمة الشعب .

10 - **يطالب** البرلمانات بالعمل على دعم مبدأ الفصل بين السلطات بما يكفل استقلال المؤسسة التشريعية والسلطة القضائية .

11 - **يطالب** أيضاً البرلمانات بإيلاء أهمية خاصة لقطاع التعليم والصحة في تخصيص الموارد المالية .

12 - **يوصي** البرلمانات والحكومات بأن تعمل على التعرف على آراء أعضاء المجتمع المدني بحيث يتجاوب التشريع والرقابة على العمل الحكومي مع طموحات الشعب .

13 - **يطالب** البرلمانات بأن تقوم بالأعمال اللازمة من أجل مشاركة المرأة في إدارة الشؤون العامة .

14 - **يشجع** السلطات العامة على احترام الحريات الفردية والجماعية وكفالة التعبير عن المعارضة في إطار مشروع .

البند الثاني - التدابير اللازم اتخاذها من أجل تقوية الاتحاد البرلماني الأفريقي في ضوء إنشاء برلمان كل أفريقيا :

لدى مناقشة هذا البند ، أعطى الرئيس الكلمة لرئيس مجلس نواب شعوب أثيوبيا كي يقدم عرضاً موجزاً للموضوع .

وقدم رئيس مجلس نواب شعوب إثيوبيا

على كاهل البلدان الأفريقية والذي يحد من قدرتها على الاستثمار المحلي .

ى - وإذا سجل أن معونات التنمية الرسمية المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة تتناقص باستمرار .

ك - وإذا يدرك - نتيجة لذلك - أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي قد أصبح مرهوناً بالدور الذي سوف يقوم به مستثمر القطاع الخاص - محليون وأجانب - في رفع معدلات الاستثمار .

ل - وإذا بنيه إلى حقيقة أن العائد على الاستثمار في أفريقيا مرتفع للغاية (نحو 25٪ مقابل 12٪ في مناطق العالم الأخرى) وإلى أن المشكلة تكمن في المخاطر المرتفعة التي يتعرض لها المستثمر في كثير من الدول .

م - وإذا يرى أن تلك الخواطر ترتبط بانعدام الاستقرار السياسي وسوء حالة الأمن والانقلابات العسكرية والتزاعات الداخلية والحدودية والتغيير المستمر في السياسات والتشريعات بسبب تغير الحكومات الخ .

ن - وإذا يأخذ في الاعتبار تزايد الصراعات عبر الحدود في أفريقيا منذ التسعينيات .

س - وإذا يلفت النظر إلى التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن في كثير من البلدان الأفريقية نتيجة لتزايد أعداد اللاجئين والنازحين وانتهاكات حقوق الإنسان .

ع - وإذا يؤكد من جديد الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به الدبلوماسية البرلمانية في إرساء السلام والأمن من خلال الجهد التي يجب أن تبذلها المؤسسات البرلمانية لمنع وإنها والتخفيف من التزاعات .

ف - وإذا يلاحظ أن استبعاد بعض الطوائف والجماعات من عملية صنع القرار أو من المشاركة في الحياة السياسية يمثل تهديداً للسلم

أ - إذ يلاحظ أن غالبية البلدان الأفريقية تعاني من التخلف وانخفاض مستويات المعيشة، الأمر الذي يترجم بالفقر والجهل والمرض .

ب - وإذا يلاحظ - رغم ذلك - أن البلدان الأفريقية تمتلك قدرأً وافراً من الموارد التي لو أحسن استغلالها لجعلت هذه البلدان في طليعة الدول المتقدمة وحققت لها مستوى عالياً من التقدم والرخاء .

ج - وإذا يأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من الموارد الأولية المنتجة في أفريقيا لا يحول محلياً إلى سلع نهائية أو شبه نهائية ، بل يصدر في شكل مواد خام أو مواد عولجت معالجة مبدئية لتقبل نفقات النقل .

د - وإذا يدرك أن تصدير المواد الأولية بهذا الشكل يؤدي إلى حرمان الدول الأفريقية من الاستفادة من القيمة المضافة للسلع وإلى عدم خلق فرص جديدة للعمل ، وعدم زيادة الثروة والدخل .

ه - وإذا يدرك كذلك أن استغلال الموارد الطبيعية ورفع قيمتها يتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لتمويل الموازنات القومية والحصول على النقد الأجنبي في الدول الأفريقية .

و - وإذا يلاحظ تزايد عدد السكان في غالبية تلك الدول بمعدلات مرتفعة تجاوز 3٪ سنوياً .

ز - وإذا يدرك أنه للقضاء على الفقر ولرفع مستويات المعيشة ينبغي تحقيق نمو اقتصادي سريع يزيد معدله على 7٪ سنوياً ، مع عدالة توزيع الثروة والدخل بين مختلف المواطنين .

ح - وإذا يقر بأنه لتحقيق هذا النمو السريع لابد من تنفيذ استثمارات ضخمة على مدار عدد من السنين ، وأن غالبية الدول الأفريقية لا تمتلك المدخرات اللازمة لتنفيذ تلك الاستثمارات .

ط - وإذا يرثي لعب الدين الكبير الواقع

- التعرف على أسباب هذه النزاعات وتحليلها ومعالجتها .
- عدم استبعاد أو تهميش أي من الطوائف أو الجماعات أو المجموعات العرقية .
- إشراك جميع المواطنين والقوى الحية في عملية صنع القرار وفي الحياة السياسية .
- إدخال الديمقراطية في جميع مؤسسات الدولة وإرساء الحكم السليم .
- احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ، وضمان الحريات الأساسية للمواطنين .
- وضع آليات لتسوية النزاعات الاجتماعية وتحقيق المصالحة الوطنية .
- توزيع عادل لثمار التنمية والثروة الوطنية .
- 3 - يطلب البرلمانيات بأن تساند بكل الوسائل الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية من أجل تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وتوثيق الصداقة والتعاون من أجل إرساء السلم والمحافظة عليه .
- 4 - يدعو الحكومات الإفريقية إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل خلق البيئة الملائمة للاستثمار وذلك بإزالة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون وبتحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية وفي التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي .
- 5 - يكسر دعوة مؤسسات التمويل الدولية لمساندة الجهود التي تبذلها الدول الإفريقية من أجل مكافحة الفقر والعزل والتهبيش ، والحد من الآثار المعاكسة لبرامج التعديل الهيكلي ، وإعطاء الأولوية للأهداف الاجتماعية .
- 6 - يؤكد من جديد ضرورة إيجاد حل نهائي لمشكلة الديون الخارجية للدول الإفريقية، وخاصة الدول الفقيرة المتنقلة بالديون .
- 7 - ينوه بأهمية اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتكثيف التعاون وتشجيع الحوار والقيم بأعمال

الاجتماعي والأمن الوطني في كثير من الدول .
ص - وإذا يعتبر أن إدخال الديمقراطية في مؤسسات الدولة وإرساء الحكم السليم هما أمران ضروريان لاستباب السلم والأمن .
ق - وإذا ينوه بأهمية رفع مستوى التعليم والتدريب وتشجيع البحث والتكنولوجيا في حسن استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المتواصلة .

ر - وإذا يشير إلى قراره رقم 98/21/81 حول دور البرلمانيين الأفارقة في منع النزاعات وتسويتها بغية تحقيق السلم والاستقرار في القارة الإفريقية (نيامي ، أغسطس 1998) .

ش - وإذا يشير كذلك إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي الصادر عن مؤتمره 103 (عمان ، مايو 2000) بعنوان « تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية أوثق بين الشعوب » .

ت - وإذا يأخذ في الحسبان القرارات التي أقرتها قمتا منظمة الوحدة الإفريقية اللتان عقدتا في الجزائر (يوليو 1999) وفي لومي (يوليو 2000) حول الأمن في إفريقيا ، من جانب ، وديون الدول الإفريقية ، من جانب آخر .

1 - يؤكد أهمية استباب السلم والأمن كشرطين أساسيين لتشجيع الاستثمار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الإفريقية .

2 - يدعو البرلمانيات والحكومات الإفريقية إلى اتخاذ المبادرات اللازمة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار داخل دولها من خلال :
- العمل على حل النزاعات والصراعات داخلياً وخارجياً بالوسائل السلمية .

- تنمية وتكثيف المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية .

13 - يؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الفارمية الأفريقية في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في دول القارة من خلال تحويل مبادئ قدسيّة الحدود ، واحترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سلامتها الأقليمية إلى جزء لا يتجزأ من البنية الدستورية والقانونية لتلك الدول .

14 - يعيد التأكيد على أهمية قراره رقم 98/21/81 حول دور البرلمانيين الأفارقة في منع النزاعات وتسويتها الصادر في نيامي في أغسطس 1998 .

15 - يتبنّى قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول « تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية أوثق بين الشعوب » الصادر عن مؤتمر 103 (عمان ، مايو 2000) ويدعو جميع الدول إلى وضعه موضع التنفيذ .

16 - وأخيراً يتبنّى القرارات الصادرة عن قمتي منظمة الوحدة الأفريقية اللتين عقدتا في الجزائر (يوليو 1999) وفي لومي (يوليو 2000) حول الأمن في إفريقيا ، من جانب ، وديون الدول الأفريقية ، من جانب آخر ، ويوصي بوضعها موضع التنفيذ .

الوساطة من أجل حل النزاعات وتدعم السلام والأمن والاستقرار في الدول الأفريقية ، مثل مجموعة المراقبة لغرب إفريقيا .

8 - يذكر بضرورة العمل على تحويل المواد الأولية المنتجة في إفريقيا إلى منتجات نهائية وتشجيع تصديرها في شكل مصنوع ، وذلك باقامة المصانع اللازمة والمشروعات المشتركة ، وغيرها .

9 - ينوه بضرورة تنشيط التكامل الإقليمي القائم .

10 - يدعو إلى انتهاج السياسات الملائمة لتعبيئة المدخرات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هرب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

11 - يقر بضرورة استمرار العمل لمواجهة مشكلة اللاجئين والنازحين وإعادتهم إلى أوطانهم لما لذلك من تأثير على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الدول الأفريقية .

12 - يقر كذلك بضرورة الاهتمام برفع المستوى التعليمي ومستوى التدريب (التكوين) ، والاهتمام بمراكز البحث والتكنولوجيا وتحصيص الموارد اللازمة لها ، وذلك كي يسهل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول الأفريقية .



وثائق

دعاً لانتفاضة الأقصى المباركة :
القمة العربية الطارئة في القاهرة
مؤتمر القمة الإسلامية في الدوحة

أثارت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة (انتفاضة الأقصى) اهتماماً كبيراً في العالمين العربي والإسلامي وفي العالم أجمع . وشهدت جميع البلدان العربية والإسلامية والعديد من العواصم الأخرى في العالم مظاهرات تأييد واسعة للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه المشروعة وتنديداً قوياً ب الوحشية المحتلين الإسرائيليين الذين يوجهون حقدthem وآلتهم الحربية القوية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل .

وتائيداً لانتفاضة الأقصى ، وتعزيزاً لصمود الشعب العربي الفلسطيني ، انعقدت في القاهرة القمة العربية الطارئة يومي 21 و 22 أكتوبر - تشرين أول ، وانعقدت في الدوحة ، عاصمة دولة قطر ، الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامية . وصدر عن كل من القمتين العربية والإسلامية بيان هام يتضمن خلاصة ما وصل إليه قادة الأمتين العربية والإسلامية من مواقف وقرارات لدعم انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني .

وفيما يلي النص الكامل لكل من البيانات :

النص الكامل للبيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية الطارئة في القاهرة

تلبية لدعوة العاجلة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بصفته رئيس مؤتمر القمة العربية غير العادي في القاهرة عام 1996 .
 عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو .. ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمراً غير عادي في القاهرة في الفترة 24/23 رجب 1421 هجرية الموافق 21/22 أكتوبر - تشرين أول 2000 .

يأتي انعقاد هذه القمة في ظروف بالغة الأهمية في تاريخ أمتنا ومرحلة جديدة في حياة شعوبها وفي ظل تداعيات خطيرة تعطلت بسببها المسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل وبعد أن حولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة .. وتحيي القمة اتفاقية الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي عبرت بوضوح عن مرارة الإحباط بعد سنوات طويلة من الترقب وانتظار ما تؤدي إليه التسوية السياسية التي لم تتحقق نتائجها بسبب تعنت إسرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها .

ويترحم القادة العرب على أرواح الشهداء الفلسطينيين ويعتبرون دماءهم الزكية رصيداً غالياً من أجل تحرير الأرض وإقامة الدولة وتحقيق السلام .

ويشيد القادة العرب بتجاوب الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج مع اتفاقية الشعب الفلسطيني الباسل ووقوفها في إجماع قومي واضح لاستكبار العدوان الإسرائيلي والأعمال الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال .

ولقد جاءت حركة الجماهير العربية تعبراً عن المشاعر القومية الكامنة والتضامن القوي مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل سيادته وكرامته ومقدساته .

ويحمل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتداءاتها وحصارها لأبناء الشعب الفلسطيني خرقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بصفتها قوة احتلال فضلاً عما يمثله ذلك من انتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي وتدمير لجهود بناء السلام في المنطقة إضافة إلى تعامل حكام إسرائيل مع قضية القدس الشريف باستخفاف يرضي شهوة الاستعراض غير المسؤول والاستفزاز المتعمد المبني على العنصرية البغيضة ويطالبونها بالتوقف الفوري عن كافة الممارسات الاستفزازية والكف عن سياسة القمع ضد المواطنين العرب . ويؤكد القادة العرب أن اتفاقية الأقصى قد اندلعت نتيجة استمرار وتكرار الاحتلال وانتهاكات إسرائيل للحرم القدس الشريف وبقي المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ويستذكر القادة العرب بإجلال وينذرون العالم بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن أرضهم

المحتلة ومقدساتهم دون أن يأبهوا لآلة الحرب التي حشدتها إسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل .

كما يؤكدون حق الشعب الفلسطيني في اقتضاء التعويضات العادلة من إسرائيل جراء ما لحق به من أضرار وخسائر بشرية ومادية .

ويقررون استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية إنشاء صندوقين يحمل أحدهما اسم صندوق الأقصى يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس للحيلولة دون طمسها وتمكين الشعب الفلسطيني من الفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي .. ويحمل الصندوق الثاني اسم صندوق انتفاضة القدس برأسمال مقداره مائتا مليون دولار يخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم ابنائهم ويعربون عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين ولقراره مساهمة المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين .

ويدعو القادة العرب أبناء الأمة العربية للتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم كمساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة التي تواجهها أمتنا العربية .

ويطالب القادة العرب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة ترفع تقريرها لمجلس الأمن وللجنة حقوق الإنسان حول مسبيات ومسؤولية التدهور الخطير في الأرضي الفلسطينية المحتلة والمجازر التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وللبناني وسائر المواطنين العرب في الأرضي المحتلة ويشددون في هذا الصدد على ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم 1322 في 7 تشرين أول 2000 والقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الخاصة للجنة حقوق الإنسان في 19 تشرين أول 2000 .

ويطالبون مجلس الأمن بمواصلة النظر في تطورات الأوضاع في الأرضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وأن يتولى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي وذلك بالنظر في تشكيل قوة أو تواجد دولي لهذا الغرض إذ أن الأمم المتحدة تتتحمل المسئولية الدائمة عن الأرض والشعب الفلسطيني حتى تتحقق له ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين طبقاً للشرعية الدولية .

ويؤكد القادة العرب أن الدول العربية سوف تلاحق وفقاً للقانون الدولي من تسبيوا في تلك الممارسات الوحشية ويطالبون مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر بحق الفلسطينيين والعرب في الأرضي المحتلة كما سوف يتبعون ملاحقتهم ومحاكمتهم وفق أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

ويعرب القادة العرب عن بالغ استيائهم وإدانتهم لقيام إسرائيل بالتصعيد بتصريفاتها العدوانية وموافقتها الاستفزازية وفي وقت كانت تتهيأ فيه المنطقة للسلام العادل والشامل خصوصاً بعد أن قرر العرب منذ مؤتمر مدريد أن خيار السلام الشامل والعادل يفتح الطريق أمام تسوية نهائية لصراع ملتهب امتد لأكثر من نصف قرن كامل .

ويدين القادة العرب عدم استجابة إسرائيل بخيار السلام وعدم سعيها نحو السلام الشامل والعادل في جدية .. ويحذرون إسرائيل من مواصلة الممارسات والتصحرات التي تهدد أمن المنطقة وتقوض استقرارها .

ويؤكد القادة العرب أن للأمة ثوابت لا يمكن المساس بها وحقوقاً لا يمكن المساومة عليها وأهدافاً لن يتوقفوا عن السعي لبلوغها بما يحقق المصالح العربية العليا .

كما يؤكد القادة العرب أن السلام يقوم على مفهومي الشمول والعدل باعتبارهما شرطين لازمين لقبوله واستمراره .. ويؤكدون أن هذا التوجه العربي يستدعي التزاماً مماثلاً من إسرائيل التي يتعين عليها أن تقابل هذا التوجه بموقف واضح يستند إلى امثالها للشرعية الدولية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقمي 242 و 338 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بحق العودة والتعويض للجئين الفلسطينيين .. وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وثوابت ومبادئ العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام . ويؤكد القادة العرب أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 فضلاً عما لها من تأثير روحي ومكانة دينية واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران عام 1967 .. واستكمال انسحاب من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا والإفراج عن الأسرى العرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية وذلك تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة وإزالة المستوطنات الإسرائيلية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 465 لسنة 1980 .

وفي هذا الإطار يؤكد القادة العرب مجدداً دعمهم للأشقاء في سوريا ولبنان وفلسطين ويؤكدون تمسكهم بحقوقهم المشروعة واستعادة كامل أراضيهم المحتلة .. كما يؤكدون في هذا الصدد .. رفضهم لأية محاولات لفرض سلام غير عادل ولا متوازن على أساس المزاعم الإسرائيلية وعلى حساب حقوق والمصالح العربية .

ويؤكد القادة العرب في ضوء انتكاسة عملية السلام التزامهم بالتصدي للحازم لمحاولات إسرائيل التغافل في العالم العربي تحت أي مسمى والتوقف عن إقامة أي علاقات مع إسرائيل ويحملون إسرائيل مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات مع إسرائيل من قبل الدول العربية .. بما في ذلك إلغاؤها ، والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام وما نجم عنها من تطورات خطيرة مؤخراً والتفاعلات التي أدت إليها على الساحتين العربية والإسلامية وذلك إلى حين التوصل إلى السلام الشامل والعادل .

وإذ يشدد القادة العرب على أن توقف عملية السلام في مختلف مساراتها الثانية قد أدى إلى إيقاف المسار المتعدد الأطراف فإنهم يؤكدون أن معالجة قضايا التعاون الإقليمي لا يمكن أن تتم دون إنجاز حقيقي تجاه السلام الشامل والعادل في المنطقة . كما أن توقف المسيرة السلمية بسبب سياسة إسرائيل وممارساتها الاستفزازية يجعل الحديث عن المستقبل المشترك في المنطقة أمراً غير ذي موضوع ويقررون عدم استثناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في إطار متعدد الأطراف

وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل في هذا الإطار وعدم المشاركة في أي منها وربط استئنافها ومداها بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل على كافة مسارات عملية السلام .. ويشيد القادة العرب بقرارات لجنة القدس وخاصة بيان دورتها الأخيرة في أغadir في المملكة المغربية التي تؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشريف بما فيها الحرم القدس الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة ..

ويستذكر القادة العرب قرار مجلس الأمن رقم 478 لسنة 1980 الذي يدعوا دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس وبقرار مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان 1980 الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعرف بها عاصمة لإسرائيل. ويؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية .. ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلاص منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطاً ضرورياً ولازماً لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً .

ويعرب القادة العرب عن افتئاتهم بأن المتغيرات الدولية المتلاحقة تحمّل ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك ودعم جامعة الدول العربية وتحديثها وتطوير مؤسساتها تعزيزاً لمستقبل دورها القومي .

وفي هذا السياق يقرر القادة العرب وهو يتلقون في هذه المرحلة الدقيقة اعتماد الآية الخاصة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الأخيرة 114 وأقر صيغتها النهائية اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لهذه القمة . وعملاً بالترتيب الأبجدي لرئاسة انعقاد القمة الدورية .. يقرر الملوك والرؤساء والأمراء عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الثالثة عشرة في شهر آذار 2001 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة .

ويعبر القادة العرب عن ثقتهم في أن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية سوف يسهم في دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات لاسيما في المجال الاقتصادي الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظل تحولات دولية وإقليمية تجعل من التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة خاصة مع ما تمتلكه الدول العربية من مصادر ثروة بشرية وطبيعية واستراتيجية تسهم في تحقيق استقرار اقتصاد المنطقة والعالم ومعدلات نموه ورخاء شعوبه .

وأشاد القادة العرب في ختام قفتهم بروح التضامن الكامل التي سادت المؤتمر والمناقشات البناءة التي أسهمت فيها الوفود الشقيقة كلها بصورة تعكس الإحساس العميق لدى الجميع قادة وحكومات وشعوبها بخطورة المرحلة وأهمية بلورة موقف عربي موحد يقف في صلابة أمام التهديدات الإسرائيلية سعيًا لإعادة المسيرة السلمية إلى طريقها الصحيح نحو سلام عادل وشامل في المنطقة .

كما عبر القادة العرب عن تثمينهم لقرار صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر تحمل تكاليف لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي نص على إنشائها القرار السابق في 19/10/2000 عن الدورة الخاصة الخامسة لجنة حقوق الإنسان وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها .

وأكد القادة العرب عزمهم على مواصلة توطيف الطاقات العربية في خدمة قضاياً أمتهم ووضع كافة إمكاناتها لتحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد أرضه وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين .. واتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم للتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية وقد عبر القادة العرب عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة مع التقدير الكامل لطريقة تنظيم المؤتمر وإعداده معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك عن أطيب أمنياتهم ولشعب مصر الشقيق دوام الرفعة والازدهار .
وفيما يلي نص القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي غير العادي :

مقرر بشأن لجنة المتابعة والتحرك

لمتابعة تنفيذ نتائج ومقترنات القمة

قرر القادة العرب إنشاء لجنة مصغرة على مستوى وزراء الخارجية تسمى لجنة المتابعة والتحرك .. يعهد لرئيسة القمة بإجراء المشاورات حول تشكيلها .. لمتابعة تنفيذ نتائج ومقررات القمة وما يستجد من تطورات على المستويين الإقليمي والدولي بشأنها وتنسيق التشاور والتحرك في هذا الصدد مع وزراء الخارجية العرب وغيرهم وترفع اللجنة الوزارية تقريرها إلى رئاسة القمة الحالية تمهدًا لإخبار مؤتمر القمة العادية القادمة بأنشطتها وتوصياتها .

قرار الدعم المالي لانتفاضة الفلسطينيين

إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من 23/24 رجب 1421 هـ الموافق 21/22 تشرين الأول أكتوبر 2000 .

إذ يؤكد تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة ودعمه المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق .

واستجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية لوضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية .. يقرر :

1 - إنشاء صندوق باسم انتفاضة القدس بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يخصص للإنفاق على عوائل وأسر شهداء الانتفاضة ولتهيئة السبل لرعاية وتعليم ابنائهم ولتأهيل الجرحى والمصابين .

- 2 - إنشاء صندوق باسم صندوق الأقصى بموارد تبلغ ثمانمائه مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ومواجهة سياسة العزل والحصار
- 3 - عقد اجتماع لوزراء المالية العرب في جامعة الدول العربية خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه للاتفاق على ما يلي :
- أ - المساهمات في الصندوقين .
 - ب - استخدامات موارد الصندوقين .
 - ج - إدارة الصندوقين وألية الإشراف عليهما بما يضمن فعاليتهما واستمراريتها .
 - د - الاستفادة من الخبرة الفنية للصادرات العربية والبنك الإسلامي للتنمية في عمل الصندوقين .

مقر دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة في الفترة من 24/23 رجب 1421 هـ الموافق 22/21 تشرين الأول أكتوبر 2000 م .

إذ يؤكد دعمه لصمود الشعب الفلسطيني وتعزيز قدراته الاقتصادية في مواجهة سياسة الحصار والعزل الإسرائيلي .

وإذ يشدد على ضرورة توفير المساندة السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما في ذلك تخلصه من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي .

وإذ يندد بالإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لمرور السلع والمنتجات الفلسطينية بالمخالفة لقواعد المعامل بها منظمة التجارة العالمية .

يقرر تكليف الحكومات باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق ما يلي :

- 1 - السماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية بدون قيود كمية أو نوعية .
- 2 - تعفي السلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمارك وتعتمد شهادات المنشأ الفلسطينية الصادرة من غرف التجارة والصناعة والمقدرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية .
- 3 - تعمل الوزارات العربية المختصة على توجيه شكوى لمنظمة التجارة العالمية وللمؤسسات الدولية المعنية لإزالة الإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لحرية مرور السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية .

قرار إضافي ملحق ببيان جامعة الدول العربية حول الإنفاق الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة

إن مؤتمر القمة العربية غير العادي المنعقد بالقاهرة يومي 24/23 رجب 1421 هـ الموافق 22/21 تشرين الأول أكتوبر 2000 م .

بعد اطلاعه على قرار مجلس الجامعة العربية رقم 6007/د.ع/114 بتاريخ 4/9/2000 بالموافقة على أن يكون الملحق المتعلق بالانعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة مكملاً لميثاق الجامعة العربية .

تقرير اجتماع وزراء الخارجية التحضيري لمؤتمر القمة العربي غير العادي المتضمن الموافقة على أن يكون الملحق المتعلق بالانعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة مكملاً لميثاق الجامعة العربية .

واستناداً إلى مبادئ وأهداف ميثاق الجامعة وعملاً في طاره . وسعياً نحو تطوير وتحديث أساليب وآليات العمل العربي المشترك . ورغبة في تمكين العمل العربي المشترك وأجهزته من التعامل مع كل التحديات التي تواجهها الأمة العربية للحفاظ على مصالحها العليا وتحقيق طموحاتها .

وتأكيداً لقراراته السابقة المتعلقة بدورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية لمعالجة الوضع العربي وتعزيزاً للتضامن العربي ورسم الخطط الكفيلة بتدعم قرارات الأمة العربية في مختلف المجالات .. يقرر :

1 - الموافقة على ملحق ميثاق جامعة الدول العربية المرفوع من وزراء الخارجية العرب حول الانعقاد الدوري لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة «مرفق» .

2 - الموافقة على إضافة الملحق إلى ميثاق جامعة الدول العربية واعتباره جزءاً مكملاً للميثاق .

3 - عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة كل عام في شهر مارس آذار اعتباراً من عام 2001 .

4 - توزيع نفقات إقامة القمة إذا عقدت في مقر جامعة الدول العربية على الدول الأعضاء وفقاً لأنصبتها في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

**كما أصدر مؤتمر القمة العربي غير العادي ملحقاً خاصاً بشأن
الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
فيما يلى نصه :**

إن القادة العرب ..

انطلاقاً من الإيمان بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات القمة العربية وسعياً نحو تطوير وتحديث أساليب آليات العمل العربي المشترك فقد أقرروا ملحقاً ضمن ميثاق جامعة الدول العربية حول الانعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة بصفته أعلى سلطة فيها كالتالي :

مادة 1/ يعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستويات التالية :

أ - ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية أو من يمثلهم على مستوى القمة .

ب - وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم .

ج - المندوبون الدائمون .

مادة 2/ يقوم مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالنظر في القضايا المتعلقة باستراتيجيات الأمن القومي العربي بكل جوانبه وتنسيق السياسات العليا للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهمية الإقليمية والدولية وعلى وجه الخصوص النظر في التوصيات والتقارير والمشاريع المشتركة التي يرفعها إليها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية وتعيين الأمين العام وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية .

مادة 3/ ينعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة في السنة في شهر مارس آذار وله عند الضرورة أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي العربي عقد دورات غير عادية إذا تقدمت إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ووافق على عقدها ثلاثة الدول الأعضاء .

مادة 4/أ - تعقد الدورات العادية للمجلس على مستوى القمة في مقر الجامعة بالقاهرة ويجوز للدولة التي ترأس القمة أن تدعو إلى استضافتها إذا رغبت في ذلك ويتناول أعضاء المجلس على الرئاسة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء .

ب - يجوز عقد الدورات غير العادية للمجلس خارج مقر الجامعة بموافقة الدول الأعضاء على أن تكون الرئاسة للدولة التي ترأس القمة .

ج - تقتصر رئاسة المجلس على ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية .

مادة 5/ تصدر قرارات المجلس على مستوى القمة بتوافق الآراء .

مادة 6/ يقوم مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزير الخارجية في دورة مارس آذار بالتحضير لمجلس الجامعة على مستوى القمة بالإضافة إلى مهامه الأصلية .

مادة 7/ يقوم المجلس على مستوى وزير الخارجية والأمين العام للجامعة بالتنسيق مع الدولة التي ترأس مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بمتابعة تنفيذ قرارات القمة وإعداد التقارير الدورية بشأنها والتحضير للقمة التالية .

مادة 8/أ - يعتبر هذا الملحق نافذاً بعد إقراره من قبل القادة العرب ويصدق عليه بصفة نهائية من الدول الأعضاء وفق أنظمتها الدستورية .

ب - يعتبر هذا الملحق جزءاً مكملاً لميثاق جامعة الدول العربية .

حرر هذا الملحق بمدينة القاهرة في يوم الأحد 24 رجب 1421 هـ الموافق 22 أكتوبر تشرين الأول 2000 م من أصل واحد يحفظ لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على هذا الملحق أو المنضمة إليه .

النص الكامل للوثائق الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامية في الدوحة

١ - بيان الدوحة

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المجتمعون في الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي في الدوحة عاصمة دولة قطر في الفترة من 16 إلى 18 من شهر شعبان 1421 هـ الموافق 14-15 تشرين الثاني 2000 م إذ نؤكد على الأهمية التي تكتسبها هذه القمة وهي الأولى التي تعقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي في فاتحة الألفية الثالثة والتي تشهد تحولات جذرية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة .

وإذ نعرب عن ثقتنا الكاملة بأن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ستقود منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة رئاستها بحكمة واقتدار بغية رفع أداء وفعالية منظمتنا بما يحقق مصالح الأمة الإسلامية ويزيد من فاعليتها وحضورها على الساحة الدولية .

ومن هذا المنطلق فإن مؤتمر القمة الإسلامي التاسع يشكل منعطفاً جديداً نحو تحقيق الأهداف السامية لمنظمتنا يستحب ما أتي به من مكاسب عديدة وهامة خلال مؤتمرات القمة الإسلامية السابقة وأخذنا في الاعتبار التحديات الراهنة التي تواجه الأمة الإسلامية .

نعلن وبكل اعتزاز أن التعاليم السامية لدينا الحنيف تقدم حلولاً مثلى للمشاكل المعاصرة التي تتعرض سبيل المجتمعات الإنسانية وذلك لأن الإسلام دين المحبة والعدل والتسامح والتقدم واحترام كرامة الإنسان وحقوقه .

نعتبر أن مبادرة الحوار بين الحضارات تشكل إطاراً جديداً ورؤية عالمية لبناء نظام دولي متكافئ يقوم على الشمول والمشاركة والتقاهم المتبادل والتSAMAH بين الشعوب والأمم .

نتعهد بمواصلة بذل الجهود من أجل نشر الصورة الحقيقة للإسلام وإبراز أهميته كمصدر أساسي للحضارة الإنسانية في الوقت الذي تتوالى فيه الأحداث لتشويه هذه الصورة بأساليب شتى . نؤكد من جديد تضامننا مع نضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره ومتناكيته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ونجيبي فيه صموده وشجاعته التي بفضلها كتب صفحات خالدة بدم الشهداء الأبرار على طريق تحرير فلسطين باعتبارها قضية المسلمين الأولى ونرى أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتم إلا بتتنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين والقدس الشريف والصراع العربي الإسرائيلي وخاصة قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 وقرار الجمعية العامة رقم 194 الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفي التعويض والقرارات الأخرى ذات الصلة .

نعلن من جديد إدانتنا لما دأبت عليه إسرائيل من رفض لانصياع لقرارات وإرادة المجتمع الدولي التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه كاملة وإقامة دولته المستقلة

و عاصمتها القدس الشريف والاتساحب من الجولان حتى خط الرابع من حزيران 1967 واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه .

وفي هذا السياق نؤكد على البيان بشأن اتفاقية الأقصى الذي اعتمدناه خلال دورتنا هذه وخاصة فيما يتعلق بتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل ضد العدوان الغاشم .

نؤكد مجدداً التصميم على العمل من أجل نصرة سائر قضايا الأمة الإسلامية مستلهمين روح القرارات التي اعتمدتها منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن وفي هذا الإطار نؤكد من جديد تضامننا وتأييدها لحق الشعوب في تقرير المصير كما نؤكد القرارات التي تنص على الاعتراف بحقوق الأقليات والمجتمعات المسلمة أينما كانت ونوجه نداء إلى جميع قادة العالم كي يوحدوا جهودهم داخل منظمة الأمم المتحدة وكذا المنظمات الإقليمية بغية القضاء على كافة أسباب التوتر التي يعاني منها عالمنا دون أن يغيب عن الأذهان غيرها من الأسباب كالفقر والجهل والحرمان والأمراض الفتاكية كالإيدز والهجرة غير المشروعة والقرصنة والإتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة .

ندين مجدداً الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وأياً كان مصدره كما يتجلى ذلك في الموقف الذي اتخذناه من خلال اعتماد اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب ومن خلال الوعود المتكررة لعقد مؤتمر عالمي برعاية الأمم المتحدة لتناول هذه الظاهرة تناولاً واقعياً بعيداً عن العنصرية والانحياز والبحث في السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء عليها ونؤكد من جديد على الفصل بين الإرهاب من ناحية وبين نضال الشعوب بما فيها الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني ومن أجل تخلصها من الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية وحقها في تقرير المصير من ناحية أخرى .

نحذر من التهديدات الخطيرة التي تفرضها الترسانات النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة رفض إسرائيل إقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم إخضاع منشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة ونطالب بأن تتمثل إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تعلن بذلك لأسحة النووية وبالتالي تنتفي أثر كافة الدول الأخرى بالمنطقة .

نعلن مجدداً عن الإرادة للتعامل مع ظاهرة العولمة وتوجيه الاستراتيجية الخاصة بالتعاون وخطط العمل ذات الصلة التي وضعتها منظمة المؤتمر الإسلامي للإفادة من مزايا العولمة وتلافي سلبياتها وخاصة فيما يتعلق بالثقافة الإسلامية واتفقنا من هذا المنظور على تعزيز آلية التشاور ضمن أجهزة منظمتنا الإسلامية أو من خلال التعاون الثنائي أو المتعددة الأطراف بغية تنسيق المواقف في ما يتعلق بالمفاهيم في منظمة التجارة العالمية وفي المحافل الدولية الأخرى وتوثيق التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية باعتباره واجباً ملحاً تمليه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومتطلبات التنمية خاصة في ظل مستجدات العولمة وندعو إلى تحسين أداء المؤسسات المالية الدولية من أجل تفادى الأزمات وحالة عدم الاستقرار التي يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي .

ونعتبر إنشاء سوق إسلامية مشتركة هدفاً ذا أبعاد هامة على المدى البعيد يقتضي السعي المتواصل لتنفيذ الخطوات والبرامج العملية المتدرجة لتحقيق ذلك الهدف كما يستلزم الأمر

الانسياب الحر للسلع والخدمات من خلال إقامة منطقة إسلامية للتجارة الحرة وتنفيذ اتفاقيات وبرامج التعاون الاقتصادي والتجاري وبالأخص اتفاق الإطار العام للأفضليات التجارية وفي هذا الاتجاه ندعو الدول الأعضاء إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة تتيح الاستفادة من المزايا المنوحة في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية والنهوض الشامل باقتصاديات العالم الإسلامي .

نعرب عن مساندتنا للبنك الإسلامي للتنمية وإدراكاً للدور الفاعل الذي يقوم به في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ندعو إلى ضرورة القيام بمساندة البنك ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بها حتى يتمكن من أداء الدور المنوط به في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء .

نقدر توجه الدول الأعضاء نحو تنفيذ برنامج خصخصة فاعلة ومنح مزيد من الحرية لحركة رؤوس الأموال الأمر الذي يستدعي إيجاد آليات مناسبة لتبادل المعلومات والمراقبة في نشاط الأسهم والسندات واستحداث أدوات مالية تتسم بالشرعية الإسلامية .

نمد أيدينا لقادة العالم الذين يسعون لتحقيق السلام والتعاون كهدفين تصبوا إليهما منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تستهض الهم جميعاً للعمل لمصلحة أبناء البشرية فيما بينهم من خلال تعزيز القيم المشتركة بين الشعوب وتوطيد عرى التكافل بينها في إطار تعاون مثمر وبناء يتيح احترام الخصوصيات الدينية والثقافية .

وقد عرضت منظمة المؤتمر الإسلامي هذا الهدف النبيل على الأمم المتحدة لاعتماده في وضع مدونة سلوك دولية تحت على التعاون والتقارب بين الأمم وتحقيقاً للدور الذي يتطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي للوفاء بأهداف ومبادئ ميثاقها نقر تطوير آليات وأجهزة المنظمة وتحديثها في مختلف المجالات بما يضمن وضع مقرراتها موضع التنفيذ ونعهد إلى رئيس مؤتمر القمة الإسلامية التاسع إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الإعلان وذلك بالتعاون مع الأمين العام والأجهزة المختصة في منظمة المؤتمر الإسلامي .

2 – بيان اتفاقية الأقصى

وصدر عن المؤتمر الإسلامي «قمة اتفاقية المسجد الأقصى» «بيان بشأن اتفاقية الأقصى .. اتفاقية استقلال فلسطين» هذا نصه :

عقد ملوك ورؤساء وأمراء الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي جلسة خاصة في الدوحة يوم 12 تشرين الثاني في إطار أعمال القمة الإسلامية التاسعة ليعبروا عن تضامنهم مع اتفاقية الأقصى المباركة للشعب الفلسطيني ودعمها في مواجهة العدوان الإسرائيلي الوحشي ولتدارس تداعياته الخطيرة .

وأجمع القادة على أن القمة الإسلامية التاسعة تتعقد في ظروف بالغة الخطورة في تاريخ أمّة الإسلامية لما يسود الأرضي الفلسطيني والقدسات الإسلامية والمسيحية من أوضاع صعبة ومأساوية وجرائم وحشية نتيجة الحرب التي شنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة آلتها

العسكرية من طائرات ودبابات وصواريخ وزوارق حربية وذخائر محرمة دولياً تزودها بها الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى سقوط أكثر من مئتي شهيد وعشرة آلاف جريح حتى الآن من بين المواطنين الفلسطينيين العزل وتستمر إسرائيل في محاصرة جميع المدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن العالم الخارجي كما حصل لمدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ورام الله والبيرة والخليل ونابلس وغزة التي تعرضت للقصف من قبل المروحيات والدبابات وإحكام الحصار على المواطنين والبضائع والتموين والأدوية وتممير البنى التحتية والمؤسسات والمرافق الفلسطينية ومعاهد والميادين الجامعية والعلمية دور العبادة وتممير البيوت على ساكنيها وإغلاق المزافق الحيوية مثل مطار غزة الجوي بهدف تجويع وإخضاع الشعب الفلسطيني وزيادة معاناته .

يأتي هذا العدوان الإسرائيلي الغاشم المدبر والمقصود في إطار السياسة الإسرائيلية المستمرة الرامية إلى فرض الأمر الواقع وإلى تهويد المدينة المقدسة والمتمثلة في الإجراءات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية ومنها المحاولة الآتية لحرق المسجد الأقصى المبارك وفتح الأنفاق أسفله لتقويضه واقتحام ساحة الحرم القدس الشريف ومحاولته تدنيسه بتوظيفه من الحكومة والقوات الإسرائيلية وبحمايتها التي أثارت غضب المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم .

ويمثل هذا العدوان السافر انتهاكاً صارخاً لحقوق الشعب والإنسان الفلسطيني وخرقاً فاضحاً لكل المواثيق والمعاهدات والقانون الدولي والقانون الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 كما يمثل تدميراً لجهود بناء السلام في المنطقة بما ذلك من تداعيات خطيرة على الأمن والسلم في المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين مما يتطلب دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ موقف عادل ونزيه وإنصافي إزاء العدوان الإسرائيلي الدموي على الشعب الفلسطيني ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها لردع هذا العدوان .

يدين القادة الانتهاكات المنهجية والجسيمة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تفترها سلطات الاحتلال الإسرائيلية وخاصة أعمال القتل الجماعي والعقوبات الجماعية مثل هدم المنازل وإغلاق الأراضي الفلسطينية وهي أفعال تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وكلها تمثل خرقاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني وانتهاكاً صارخاً وخطيراً لحق الشعب الفلسطيني في الحياة .

ويدين القادة السياسة العدوانية والمنهجية لسلطات الاحتلال الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها وتوسيعها وخاصة في مدينة القدس وشق الطرق وكل النشاطات الاستيطانية الأخرى التي تعد انتهاكاً سافراً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ويعتبرون المستوطنات ملحة وباطلة ولا أثر قانونياً لها ويجب تفكيكها بموجب قرار مجلس الأمن 465 .

كما يدين القادة السياسة الإسرائيلية في انتهاكاتها المستمرة للشرعية الدولية ولعملية السلام إذ أنه لا يمكن المضي قدماً في عملية سياسية تقوم على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام بينما تواصل إسرائيل تكريس أعمالها الاستيطانية .

إن القادة إذ يحيون انتفاضة الشعب الفلسطيني المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي يؤكدون دعمهم ومساندتهم لهذه الانتفاضة المباركة ليقفوا إجلالاً لذكرى الشهداء ويترحمن على أرواحهم الطاهرة ويتمنون للجرحى الشفاء العاجل ويؤكدون تمسكهم الحازم بالثوابت التي أقرها ميثاق

منظمة المؤتمر الإسلامي والقرارات الصادرة عنها بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف ويعهدون بأنهم سينذلون جميع الجهود في سعيهم لبلغها .

كما أكدوا عزمهم على مواصلة توظيف الطاقات الإسلامية في خدمة قضايا أمنهم ووضع كل إمكاناتها لتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد أرضه وعودة لاجئيه وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين .

ويعرب القادة عن تأييدهم ودعمهم لقرارات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في 21-22 تشرين الأول 2000 بإنشاء صندوقين من أجل المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس والحوال دون طمسها وعدم الانتهاص من السيادة الفلسطينية عليها ، وتمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة خسائره المادية الضخمة والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وللإنفاق على سر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية أبنائهم وتعليمهم وتأهيل الجرحى والمساين ودعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للمساهمة في تمويل الصندوقين وتتنمية مواردهما ويعبر القادة في هذاخصوص عن تقديرهم لمبادرة المملكة العربية السعودية بإنشاء هذين الصندوقين ومساهمتها السخية في تمويلهما .

ويؤكد القادة ضرورة تقديم الدعم المادي لوكالة بيت مال القدس الشريف وصندوق القدس ووقفيته لتمكينهما من القيام بمهامهما في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس الشريف وتعزيز ومساندة صمود أهلها ويدعوا الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية الخاصة والعامة ورجال الأعمال والأفراد لتقديم التبرعات لدعم وكالة بيت مال القدس الشريف وصندوق القدس ووقفيته لتمكينهما من تنفيذ مشاريعهما المقررة لتدعيم صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسة وتشكيل لجان داخل الدول الأعضاء لجمع التبرعات الشعبية ونصرة انتفاضة الأقصى وحماية المقدسات الإسلامية وفتح باب التبرعات تحت حساب خاص .

ويدعو القادة إلى اتخاذ إجراءات لتسهيل استيراد السلع الفلسطينية بعد استصدار شهادات المنشأ الخاصة بها وإعفائها من الرسوم والضرائب الجمركية ورفع القيود عنها .

ويدعو القادة الدول الأعضاء التي أقامت علاقات مع إسرائيل والتي كانت قد شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام ، إلى قطع هذه العلاقات بما في ذلك إغفالبعثات والمكاتب وقطع العلاقات الاقتصادية ووقف جميع أشكال التطبيع معها حتى تقوم بتتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي - الإسرائيلي تنفيذاً دقيقاً وصادقاً وحتى يقام السلام العادل الشامل في المنطقة ويدعون إلى الالتزام بتطبيق أحكام المقاطعة الإسلامية ضد إسرائيل .

ويطالب القادة دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن 478/1980 الذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس ويعرّب القادة عن إدانتهم ورفضهم لقرارات الصادرة عن الكونغرس الأمريكي والتصريحات الأمريكية القاضية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها والتي تعد انتهاءً صارخاً لهذا القرار وتحديداً سافراً لمشاعر المسلمين

وال المسيحيين في العالم و يؤكدون عزمهم على قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها إلى القدس أو تعرف بها عاصمة إسرائيل .

و يؤكدون أهمية استمرار التركيز الإعلامي على تطورات الأوضاع والمواجهات لأبطال الانفراط في الأراضي الفلسطينية ، كما يؤكدون أهمية عقد لقاءات مع العلماء والخبراء والمختصين لتطوير الإعلام الإسلامي وتفاعلاته مع الشعوب الإسلامية ولتعريف الجمهور الإسلامي بالقضية الفلسطينية وتطوراتها .

ويؤكد القادة ضرورة القيام بجهود إعلامية متواصلة تجاه وسائل الإعلام الدولية لفضح انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني ولاستهانة الضمير العالمي ولتحشد التضامن والتعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الوطني المشروع .

ويطالب القادة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بتأمين الحماية الدولية الازمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية درءاً للانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها إلى أن يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة في فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية .

إن القادة يطالبون مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف المجازر التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني بصفته الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تمكين مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة .

ويطالبون بالدعوة إلى عقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 للنظر في انتهاكات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة واتخاذ الإجراءات الازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي .

ويطالبون بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايده تتفيداً لقرار مجلس الأمن رقم 1322/2000 بشأن المسؤولية عن اقتراف قوات الاحتلال الإسرائيلي مذابح دموية ضد أبناء الشعب الفلسطيني .

ويطالب القادة مجلس الأمن الدولي أن يشكل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر في حق الفلسطينيين وغيرهم من العرب كما يعتزمون ملاحقهم وفق أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

كما يؤكد القادة ضرورة العمل على حفظ حقوق المواطنين الفلسطينيين ضحايا الأعمال القمعية الإسرائيلية سواء بالقتل أو الإصابة وذلك بدفع إسرائيل تعويضات مناسبة عما أصابهم وأصاب أسرهم ومتلكاتهم من ضرر بسبب تلك الأعمال .

ويؤكد القادة موقف الإسلامى الثابت من قضية القدس وأهميتها بالنسبة للعالم الإسلامي وخاصة ما تضمنته توصيات لجنة القدس في دورتها الثامنة عشرة التي ترأسها جلالة الملك محمد السادس والتي عقدت في مدينة أغادير بالمملكة المغربية في 28 آب 2000 وهو الموقف الذي يؤكد دعم دولة فلسطين الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية باعتبارها عاصمة دولة فلسطين المستقلة بما فيها الحرم القدس الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الأرضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران 1967 وترفض أية محاولة لانتهاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف .

ويؤكد القادة التزامهم بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة فور إعلانها وتبنيهم طلبها الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ودعوتهم باقي أعضاء الأمم المتحدة أن يحذو حذو نفسه . ويؤكد القادة مجدداً أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب بدءاً ذي بدء الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967 ومن الأراضي اللبنانية التي لاتزال محتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً بما فيها مزارع شبعا تفيذاً لقرارات الشرعية الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425 ومبدأ الأرض مقابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته والتعويض عما لحقه من أضرار نتاج للاحتلال الإسرائيلي وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194 وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ويؤكد القادة تضامنهم التام مع سوريا ولبنان ويرفضون أية تهديدات إسرائيلية موجهة ضد هذين البلدين الشقيقين .

ويؤكد القادة رفضهم أي خروج أو تحايل أو التناقض على أسس عملية السلام ومبادئها ويطالبون الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوب مع أية مقررات إسرائيلية لا تتوافق مع الشرعية الدولية كما يؤكدون تضامنهم الكامل مع الموقف الفلسطيني في مواجهة محاولات إملاء تسويات غير عادلة ومشروطة وغير مقبولة .

ويؤكد القادة تقتهم الكاملة بالشعب وبالقيادة الفلسطينية متمثلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي نضاله العادل من أجل إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس ومن أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة .

يقرر القادة القيام بالتحرك الضروري الذي تتطلبه الأحداث الخطيرة التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك لإبراز التضامن الإسلامي الكامل مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني .

ويعد القادة لرئاسة المؤتمر بالتنسيق مع رئاسة لجنة القدس القيام بالاتصالات الازمة لتنفيذ قرارات القمة الإسلامية التاسعة ذات الصلة .

ويقرر القادة تكليف بعثات الدول الأعضاء المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وغيرها بالتحرك الفاعل والمستمر للالتزام بما تضمنه هذا البيان وتفيذه وبالتنسيق فيما يسمى بوجه خاص لتبنيه الدعم اللازم لطلب فلسطين توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة ولمعاودة طلبه نظر مجلس الأمن في الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية في حال استمرار إسرائيل في سياستها وموافقها الراهنة .

3 - البيان الختامي والقرارات

- جمهورية أندونيسيا
 - جمهورية أوزبكستان
 - جمهورية أوغندا
 - الجمهورية الإسلامية الإيرانية
 - جمهورية باكستان الإسلامية
 - دولة البحرين
 - بروناي دار السلام
 - جمهورية بنغلاديش الشعبية
 - جمهورية بنين
 - بوركينا فاسو
 - جمهورية طاجيكستان
 - الجمهورية التركية
 - تركمنستان
 - جمهورية تشاد
 - جمهورية التوغو
 - الجمهورية التونسية
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 - جمهورية جيبوتي
 - المملكة العربية السعودية
 - جمهورية السنغال
 - جمهورية السودان
 - الجمهورية العربية السورية
 - جمهورية سورينام
 - جمهورية الصومال
 - جمهورية سيراليون
 - جمهورية العراق
 - سلطنة عمان
 - جمهورية الغابون
- 1 - تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ، انعقدت الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامية دورة السلام والتنمية « اتفاقية الأقصى » في مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر من 16 إلى 18 شعبان 1421 هـ ، الموافق للفترة من 12 إلى 14 تشرين الثاني نوفمبر 2000 م .
- 2 - سبق انعقاد هذه الدورة اجتماع لكتاب الموظفين في 12 شعبان 1421 هـ الموافق 8 تشرين الثاني نوفمبر 2000 م ، ثم تلاه الاجتماع الوزاري التحضيري على مدى ثلاثة أيام من 13 إلى 15 شعبان 1421 هـ الموافق للفترة من 9 إلى 11 تشرين الثاني نوفمبر 2000 م .
- 3 - عقد مؤتمر القمة في يومه الأول اجتماعاً خصصه لدراسة الأوضاع الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني توج بإصدار بيان تحت عنوان « اتفاقية الأقصى ، اتفاقية استقلال فلسطين » (المرفق رقم 1) . وكان الاجتماع الوزاري التمهيدي قد خصص جلسته الأولى كذلك للموضوع نفسه تم خلالها مناقشة هذا البيان وتحضيره .
- 4 - (أ) شاركت الدول الأعضاء التالية أسماؤها في المؤتمر :
- جمهورية أذربيجان
 - المملكة الأردنية الهاشمية
 - جمهورية ألبانيا
 - دولة الإمارات العربية المتحدة

<p>أسماؤها :</p> <p>منظمة الأمم المتحدة حركة عدم الانحياز جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الأfricanية منظمة التعاون الاقتصادي اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي</p> <p>(ج) وشاركت في المؤتمر أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المتفرعة التالية أسماؤها : مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (أنقرة) مركز البحث في التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أسطنبول) المعهد الإسلامي للتكنولوجيا (دكا) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (الدار البيضاء)</p> <p>مجمع الفقه الإسلامي (جدة) صندوق التضامن الإسلامي (جدة) الجامعة الإسلامية بالنيجر (نيامي) الجامعة الإسلامية بأوغندا (كمبالا)</p> <p>(د) وشاركت في المؤتمر مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المتخصصة التالية أسماؤها: البنك الإسلامي للتنمية (جدة) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الرباط) وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إيتا) منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إيسيو) (هـ) كما شاركت في المؤتمر المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي التالية أسماؤها : الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي (الرياض) منظمة العواصم والمدن الإسلامية (مكة</p>	<p>- جمهورية غامبيا - جمهورية غويانا - جمهورية غينيا - جمهورية غينيا بيساو - دولة فلسطين - جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية - دولة قطر - جمهورية قيرقزستان - جمهورية الكاميرون - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - جمهورية موزمبيق - جمهورية النيجر - جمهورية نيجيريا الاتحادية - الجمهورية اليمنية (ب) وحضرت بصفة مراقب الدول التالية أسماؤها : - جمهورية البوسنة والهرسك - جمهورية إفريقيا الوسطى - جمهوريات الكوت دي فوار - مملكة تايلاند الجماعات المسلمة التالية أسماؤها : طائفة القبارصة المسلمين الأتراك الجبهة الوطنية لتحرير مورو المنظمات الدولية والإقليمية التالية</p>
---	--

منطقة الساحل الافريقي
 الجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا
 لجنة العمل الإسلامي في المملكة المتحدة
 للشئون الإسلامية
 هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية
 اللجنة الدولية للصلب الأحمر
 الممثلون الحقيقيون لشعب كشمير
 الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية
 جمعية التضامن النسوية للجمهورية
 الإسلامية الإيرانية
 مجلس التضامن للرياضات النسوية للبلدان
 الإسلامية
 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

5 - افتتح الاجتماع فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي ، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، رئيس الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي بكلمة حيا فيها تضحيات الشعب الفلسطيني البطل في مقاومة قوات الاحتلال ، مطالباً منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ إجراء موحد لدعم فلسطين ، الأمر الذي اعتبره ضرورة تاريخية وثقافية واجتماعية . وقدر فخامته تقديرأً عالياً انتصار الشعب اللبناني على قوات الاحتلال ودحرها وإرغامها على الإنسحاب صاغرة . وذكر من جهة أخرى بالتعاون البناء الذي لقيه من قبل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الدول الأعضاء أثناء رئاسته للمنظمة طيلة السنوات الثلاث الماضية ، منها بالمكانة المرموقة التي أصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي تحتلها على الساحة الدولية مما سيمكنها مستقبلاً من متابعة القضايا الهامة بثبات واقتدار . وأبرز الرئيس خاتمي قدرة الأمة الإسلامية على التجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة ، إن هي تساحت بروحية عصرية وأحسنت تقدير ماضيها الحضاري الغني وإمكانياتها المتوفرة . ونوه

(المكرمة) المكرمة
 الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
 (كراتشي)
 الاتحاد الإسلامي لمالكي البوادر (جدة)
 الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية
 الدولية (الرياض)
 اللجنة الإسلامية للهلال الدولي (بنغازي)
 الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (القاهرة)
 (و) وشاركت في المؤتمر الجماعي
 والمؤسسات الإسلامية التالية :
 وكالة بيت مال القدس الشريف (الدار
 البيضاء)
 رابطة العالم الإسلامي (مكة المكرمة)
 جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (طرابلس)
 مؤتمر العالم الإسلامي (كراتشي)
 المؤسسة الخيرية الإسلامية العالمية
 (الكويت)
 المجلس الإسلامي الأوروبي (لندن)
 الندوة العالمية للشباب الإسلامي (الرياض)
 رابطة الجامعات الإسلامية (الرياض)
 المجلس الإسلامي الدولي للدعوة والإغاثة
 (القاهرة)
 (ز) المدعون :
 جمهورية كرواتيا
 جمهورية مقدونيا
 اتحاد المغرب العربي
 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون
 اللاجئين
 منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
 (يونسكو)
 لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب
 الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف
 اللجنة الدائمة بين الدول لمكافحة الجفاف في

حقوقه المشروعة ، مع التثبت بال موقف الإسلامي الثابت من أسس حل الصراع العربي الإسرائيلي . ودعا سموه إلى أن يتم الأخذ بعين الاعتبار التطورات والمتغيرات العامة التي افرزتها بعض القضايا المطروحة على المؤتمر من أجل معالجتها ، تقادياً للتبديد الموارد وبعثرة الطاقات ، وحرصاً كذلك على تحقيق السلام الذي هو أساس كل تنمية تتشدّها المجتمعات الإسلامية . وفي هذا السياق ، أبرز سموه أهمية مصادقة بقية الدول الأعضاء على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية التي قررت الدورة الخامسة لمؤتمر القمة الإسلامي في الكويت إنشاءها ، وذلك حتى تتاح للدول الأعضاء الآلية القانونية الملائمة لفرض منازعاتها . وتطرق سموه كذلك إلى مبدأ الشورى ودور الهيئات التشريعية في تمثيل الإرادة الشعبية في الدول الأعضاء . كما تناول بإسهاب مسألة التنمية في البلدان الإسلامية ، مشيراً إلى الأرضية والإجراءات العملية التي يتبعين على الجميع توفيرها ، سواء على المستوى الفردي لكل دولة أو على المستوى الجماعي كأعضاء في المنظمة ، من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي عبر إنشاء منطقة للتبادل الحر للوصول بخطى ثابتة إلى سوق إسلامية مشتركة . واختتم صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني كلمته بالدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل إبراز الوجه الحضاري المشرق للإسلام وتصحيح صورته الخاطئة في أذهان البعض .

8 - بعد ذلك ، تعاقب على تناول الكلمة فخامة الرئيس عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال عن المجموعة الأفريقية ، وفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان عن المجموعة العربية ، وفخامة داتو سري الدكتور مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا عن المجموعة الآسيوية ،

رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الثامن بقرار الأمم المتحدة لتبني مبادرة الحوار بين الحضارات باعتبارها مفهوماً جديداً للعلاقات الدولية يوضح الدور الفاعل للمنظمة . وفي ختام كلمته ، عبر الرئيس الإيراني عن أمله في أن تواصل الرئاسة الحالية للمنظمة جدها في تدعيم قدرات المنظمة من خلال إجراء تقييم شامل وجاد لميثاقها وملاحمته مع الضروريات الملحة للعمل الإسلامي المشترك .

6 - انتخب المؤتمر بالإجماع صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، رئيساً للدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي . كما انتخب بالإجماع بقية أعضاء مكتبه على النحو التالي :

دولة فلسطين نائباً للرئيس

جمهورية غامبيا نائباً للرئيس

جمهورية المالديف نائباً للرئيس

الجمهورية الإسلامية الإيرانية مقرراً

7 - ألقى صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، رئيس المؤتمر ، خطاباً استهله بالترحيب بأصحاب الجلالة والفاخرة والسمو ملوك ورؤساء الدول والحكومات ، وتقديم الشكر لهم على الثقة التي أولوها لسموه بانتخابه رئيساً للدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي . وبعد ذلك ، انتقل سموه إلى الحديث عن الظروف الخطيرة التي تعقد فيها هذه الدورة واصفاً ليها بالمشابهة لتلك التي كانت الأصل في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من ثلاثين سنة ، موضحاً أنه تنتهك مرة أخرى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس ويُسقط العشرات من الضحايا الفلسطينيين الأبرياء لمجرد أنهم يطالبون بحقهم في الحياة والوجود والسيادة الوطنية . فأكّد أن الأمانة الإسلامية تحتم أن يخرج هذا اللقاء باستراتيجية عملية تساهُم في تمكين الشعب الفلسطيني من

حركة عدم الانحياز ، ومعالي الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وسالم أحمد سالم ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية كلمات أشادوا فيها بتضامن علاقات التعاون والتنسيق بين المنظمات التي يمثلونها ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، مؤكدين أهمية المضي قدماً في تطوير آليات العمل المشترك لخدمة بعض القضايا التي تستأثر باهتمام هذه المؤسسات ، وذلك في إطار سعي مكونات الأسرة الدولية في تفعيل دور المنظمات الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية واستثباب الأمن والسلم الدوليين .

- 11 - وافق المؤتمر على تقرير الاجتماع الوزاري التحضيري الذي عقد من 13 إلى 15 شعبان 1421 هـ الموافق للفترة من 9 إلى 11 تشرين الثاني نوفمبر 2000 م . كما اعتمد المؤتمر جدول أعماله وبرنامج عمله .
- 12 - اتخذ المؤتمر عنوان السلام والتنمية « اتفاقية الأقصى » شعاراً لدورته الحالية .
- 13 - أصدر المؤتمر إعلاناً تحت عنوان « إعلان الدوحة » (المرفق رقم 2) .
- 14 - اعتبر المؤتمر الخطابين الافتتاحيين لكل من الرئيس سيد محمد خاتمي وصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وثيقتين من وثائق مؤتمر القمة الإسلامية التاسع .
- 15 - أخذ المؤتمر علمًا ، مع التقدير ، التقرير الذي تفضل بتقديمه الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية رئيس الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامية بشأن الأعمال التي أنجزت خلال فترة رئاسته للمنظمة . كما أطلع المؤتمر ، مع التقدير كذلك ، على التقارير المقدمة من قبل رؤساء اللجان الدائمة للمنظمة ، وهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية رئيس لجنة القدس ، والرئيس عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال رئيس اللجنة الدائمة

الذين أعربوا عن تهانيهم لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر لانتخابه رئيساً للمؤتمر وقدموا لسموه خالص عبارات الشكر على استضافة الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامية للحكومة والشعب القطري على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة . وأشاروا كذلك بالترتيبات الممتازة التي وضعتها الجهات القطرية المسؤولة من أجل تأمين أحسن الظروف لنجاح المؤتمر . كما أعربوا عن تقديرهم لفخامة الرئيس سيد محمد خاتمي ، رئيس مؤتمر القمة الإسلامية الثامن لقيادته الفعالة والمقندة للمنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية .

9 - ألقى معالي الدكتور عز الدين العراقي ، الأمين العام للمنظمة خطاباً شاملًا بمثابة تقرير لخص فيه أنشطة المنظمة خلال فترة توليه منصب أمانتها العامة ، والنتائج الإيجابية غير المسبوقة التي تحققت على مستوى الإصلاح الإداري والتقويم المالي للأمانة العامة .

وتضمنت هذه الكلمة كذلك رؤى معاليه بشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق المزيد من التضامن الإسلامي في المجال السياسي وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين الدول الأعضاء . كما استعرض أهم التطورات السياسية التي طرأت على معظم الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، وفي مقدمتها الأزمة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني المقاوم ، مفصلاً عن التقة في أن الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامية ستتعامل مع هذه الأوضاع الخطيرة بكل حزم ورصانة وذكاء .

10 - كما ألقى كوفي أنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، وفخامة الرئيس تابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا ورئيس

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، وطلب من مجلس الأمن الدولي منع هذه الإجراءات وإزالة المستوطنات الإسرائيلية طبقاً لقرار مجلس الأمن 465 وإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 446 .

19 - دعا المؤتمر مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للمذابح التي ارتكبها إسرائيل وأدت إلى سقوط أكثر من مائتي شهيد وما يزيد عن عشرة آلاف جريح . وطالب مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة وفقاً للقانون الدولي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين من تسبيباً في هذه المذابح الوحشية . ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه تأمين الحماية الدولية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني في القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية .

20 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء التي أقامت علاقات مع إسرائيل والتي كانت قد شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام إلى قطع هذه العلاقات بما في ذلك إغلاق البعثات والمكاتب وقطع العلاقات الاقتصادية ووقف جميع أشكال التطبيع معها حتى تقوم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والقدس الشريف والتزاع العربي الإسرائيلي تفيضاً دقيقاً وصادقاً .

21 - أكد أن إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية والمماطلة في تفويتها والتخلص منها وقيامها بارتكاب المجازر الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني هي الأسباب التي أدت إلى تدمير العملية السلمية وحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية ذلك .

للإعلام والشؤون الثقافية ، والرئيس أحمد نجدة سوزر رئيس جمهورية تركيا رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، والرئيس محمد رفيق طرار رئيس جمهورية باكستان الإسلامية رئيس اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي ، وهي تقارير تعكس المجهودات التي بذلتها اللجان تحت رعاية رؤسائها والإمكانيات التي سخرتها لخدمة القطاعات التي تشرف عليها في إطار العمل الإسلامي المشترك .

16 - أطلع المؤتمر ، مع التقدير ، على التقارير المفصلة التي أعدها الأمين العام للمنظمة ، والتي تتضمن جميع الإجراءات التي قام بها في إطار تنفيذ قرارات المنظمة والتطورات الأخيرة التي شهدتها القضايا المطروحة على المؤتمر .

الشؤون السياسية

قضية فلسطين والقدس الشريف والتزاع العربي - الإسرائيلي :

17 - قدم القادة المسلمين العزاء للشعب الفلسطيني ولقيادته ومؤسساته في شهاداته الأبرار متمنين للجرحى الأبطال الشفاء العاجل . وأشد المؤتمر بالانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني « انتفاضة الأقصى المباركة » للدفاع عن مدينة القدس الشريف وجميع المقدسات ، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحسيد الحرية والسيادة والاستقلال للشعب الفلسطيني المناضل ، ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تعزيز تضامنها مع الشعب الفلسطيني وفي دعم نضاله العادل والم مشروع واستخدام طاقات الأمة الإسلامية لتحقيق كامل أهدافه الوطنية .

18 - أكد المؤتمر ضرورة العمل على وقف جميع أعمال الاستيطان والإجراءات والمارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمنافية للاتفاقيات الموقعة بين

رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومتلكاتهم باعتباره ركناً أساسياً من أركان الحل العادل الشامل .

27 - أكد المؤتمر المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) في تأدية مهامها تجاه جميع أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجودهم بموجب قرار الجمعية العامة بهذا الشأن ، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول المعنية بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم ووضع تصور شامل لحل مشاكلهم على أساس حقهم في العودة لوطنهم فلسطين طبقاً للقرار الدولي رقم 194 . كما دعا الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتعطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها .

28 - حث جميع الدول والجهات المعنية على دعم البرنامج الدولي الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية وتقديم المساعدات المقررة لمساعدة الشعب الفلسطيني في بناء اقتصاده الوطني والعمل على دعم مؤسساته الوطنية .

29 - بالنسبة للقدس الشريف ، أكد المؤتمر مجدداً أنها عاصمة دولة فلسطين المستقلة ، ورفض أية محاولة لانتهاك السيادة الفلسطينية عليها ، وأكد كذلك بطلان جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية فيها انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية التي تعتبر كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والعرقي والتراثي والحضاري لهذه المدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية ومنافية

22 - أكد المؤتمر مجدداً استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة نحو قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

23 - دعا المؤتمر دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف فور إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، وناشد دول العالم دعم دولة فلسطين لنيل العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة .

24 - أكد ضرورة تكثيف المساعي المبذولة من أجل عقد الاجتماع الخاص بالأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، قصد اتخاذ الإجراءات القسرية اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس الشريف .

25 - دعا إلى العمل لدى الأمم المتحدة والمؤسسات والمحافل الدولية لحمل إسرائيل على إطلاق سراح المعتقلين والأسرى العرب والفلسطينيون في السجون الإسرائيلية وإعادة المبعدين وإنهاء أسلوب العقوبات الجماعية ووقف عمليات المصادر لالأراضي والمتلكات وهدم المنازل والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف .

26 - أكد المؤتمر ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 237 بشأن عودة النازحين الفلسطينيين وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

وإقامة وجود لها على ساحاته ، ومواصلة عمليات السطو على المأثورات الدينية والتاريخية والثقافية في مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة .

33 - أدان بشدة إسرائيل لإصدار أوامر بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشريف ومنها من ممارسة أعمالها بحرية ، واعتبر هذه الإجراءات التعسفية انتهاكاً متواصلاً للاتفاقات المعقدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في إطار عملية السلام ، وأنها تشكل انتهاكاً فاضحاً للمعاهدات والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م ، ونقضاً للمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام في مدريد .

34 - أشاد المؤتمر بالجهود التي بذلها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني لتأسيس وكالة بيت مال القدس الشريف ، وتحديد أهدافها في حماية المدينة المقدسة وأهلها الفلسطينيين ، كما اعرب عن شكره لخلفه جلالة الملك محمد السادس الذي شملها بعطفه ورعايته ، ويسر لها إمكانات سخية . وشكر الدول الأعضاء في لجنة القدس التي بادرت بتقديم تبرعات لفائدة الوكالة مما مكنها من البدء في تنفيذ مشاريعها في مجالات الإسكان والترميم والتعليم .

35 - رحب بالاتفاق الأساسي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والفاتيكان بتاريخ 15 فبراير/شباط 2000 وهو الاتفاق الذي يعتبر أن آية قرارات أو أعمال أحدية الجانب كتغير الطابع المميز للقدس ووضعها القانوني أمر مرفوض أديباً وقانونياً . وأكد ضرورة العمل الإسلامي المسيحي المشترك للحفاظ على مدينة القدس وطابعها الديني والتاريخي والحضاري والثقافي .

36 - أشاد المؤتمر بصمود المواطنين العرب السوريين في الجولان ضد الاحتلال ، وأدان بقوة إسرائيل لعدم امتثالها لقرار مجلس

للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، وطالب مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار رقم 446 .

30 - طالب جميع دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) الذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس ، ودعا إلى الطعن قانوناً في صحة القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي في هذا الشأن لكون هذا القانون يفضل طائفية دينية على غيرها مما ينافي الدستور الأمريكي القائم على المساواة بين الطوائف . ودعا إلى قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفاراتها للقدس أو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل .

31 - دعا المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن إلى حمل إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومنها من إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف ، وإزامها برفع الحصار عن مدينة القدس الشريف وضمان حرية العبادة فيها واحترام الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية ، والتوقف عن هدم المنازل وسحب الهويات من المواطنين الفلسطينيين وتقويض مدينة القدس الشريف من مواطنها العرب .

32 - أدان المؤتمر بشدة قرارات « المحكمة العليا » الإسرائيلية بشأن مدينة القدس الشريف وخاصة القرار الصادر في 25/7/1996 بشأن السماح لليهود بالصلاة في ساحة المسجد الأقصى المبارك والقرار الصادر في 23/9/1993 م الذي اعتبر المسجد الأقصى المبارك جزءاً من مساحة دولة إسرائيل ، وأكد المؤتمر أن هذه الإجراءات أعملاً استفزازية متعمدة تفسح المجال للمنظمات اليهودية المتطرفة لمواصلة انتهاكاتها المستمرة لحرمة المسجد الأقصى المبارك ،

للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة ، وضرورة إعلان إسرائيل نبذ التسلح النووي وتقديم بيان عن قدرتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن تلك خطوات لابد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وهو أمر أساسي لإقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة .

40 - أكد المؤتمر تمسكه بالسلام العادل الشامل في الشرق الأوسط القائم على تنفيذ إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة خاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 و 338 التي تضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران يونيو 1967 وتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته وفق قرار الجمعية العامة رقم 194 وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، مدينًا بشدة العدوان الإسرائيلي الغاشم على أبناء الشعب الفلسطيني ، ومدينًا كذلك سياسة الحكومة الإسرائيلية ومارساتها المعادية لعملية السلام من خلال مواصلة احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية بما فيها مدينة القدس الشريف وإلغاء أساس ومرجعية مؤتمر السلام في مدريد والتصisl من الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال السنوات الماضية من مباحثات السلام مع الجانب الفلسطيني والأطراف العربية الأخرى .

الوضع في أفغانستان

41 - أكد المؤتمر مجدًا استحالة حل المشكلة الأفغانية عسكرياً ، وطالب جميع

الأمن رقم 497 (1981) . وأكد أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها على الجولان السوري المحتل غير قانوني وباطل وملغي وليس له أية شرعية على الإطلاق ، وأدان إسرائيل لاستمرارها في تغيير الطابع القانوني للجولان السوري المحتل وتكونيه الديمغرافي وهيكلاه المؤسسي ، مؤكداً من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب لعام 1949 م على الجولان السوري المحتل . وأدان كذلك التهديدات الإسرائيلية المتكررة الموجهة ضد سوريا والرامية إلى تصعيد التوتر في المنطقة وتدمير عملية السلام ، وطالب إسرائيل بالإنسحاب الكامل من كل الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967 م .

37 - أشاد المؤتمر بصمود لبنان حكومة وشعباً ومقاومة ، وهو الصمود الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي . وأدان إسرائيل لاستمرارها في احتلال موقع على الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً إضافة إلى مزارع شبعا ، وذلك خلافاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 425 .

38 - طالب المؤتمر المجتمع الدولي أيضاً اتخاذ كافة الإجراءات تجاه إسرائيل لكي تعمل فوراً على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين في سجون إسرائيل ومعتقلياتها ، خلافاً لأحكام القانون الدولي وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ، واتفاقية لاهاي لعام 1907 م .

39 - طالب المؤتمر المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 487 لعام 1981 م ، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية

والاستثمار والثقافة ، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية المتصلة بعودة اللاجئين ومساندة الأنشطة الرامية إلى البحث عن المفقودين وإزالة الأنقاض وإعادة بناء الآثار الدينية والثقافية وتتنفيذ برنامج التدريب والتجهيز للجيش الاتحادي للبوسنة والهرسك وتقديم الدعم القانوني للفضائيات التي تدين جرائم الحرب والاعتداء ، وخاصة دعم نشاط المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة . كما صادق المؤتمر على بيان بشأن إعادة تحديد أولويات فريق تعبئة المساعدات للبوسنة والهرسك وإنشاء صندوق الاستثمار من أجل العودة العاجلة لللاجئين والنازحين في البوسنة والهرسك (المرفق رقم 3) .

الوضع في كوسوفا

45 - ناشد المؤتمر الأمم المتحدة الدفاع عن حق أبناء كوسوفا في تقرير المصير وحماية تراثهم الثقافي وهويتهم الإسلامية . وأكد من جديد أن العودة الآمنة واللامشروطة لجميع اللاجئين من أبناء كوسوفا إلى ديارهم تعتبر شرطاً لازماً للتسوية . ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ ما يلزم من أجل ملاحقة مفترفي جرائم التطهير العرقي وجميع الجرائم ضد الإنسانية في كوسوفا ومحاكمتهم .

46 - أكد المؤتمر استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي وعزمها على المساهمة في عمليات المراقبة وحفظ السلام في كوسوفا ضمن الجهود الدولية لحفظ السلام في إطار الأمم المتحدة . ونوه بالجهود التي تبذلها كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفا (UNMIK) وقوات حفظ السلام الدولية في كوسوفا (KFOR) في متابعة أهداف قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 ، والتحسين الجوهري الذي طرأ على الوضع الأمني هناك . وحث الحضور الدولي في كوسوفا على الاستمرار في اتخاذ جميع التدابير الأمنية الخاصة ببناء الثقة

أطراف النزاع الأفغانية بوقف القتال والتعاون قصد إقامة حكومة نيابية ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق . ورحب بمبادرة فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي ، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الثامن بشان أفغانستان . وأكَّد التعاون والتنسيق بين المنظمة وهيئة الأمم المتحدة في تأمين الأجزاء الازمة لتحقيق الوفاق الوطني بين الأطراف الأفغانية .

42 - دعا المؤتمر جميع الدول إلى التوقف فوراً عن تقديم الأسلحة والذخائر لجميع أطراف النزاع . ودعا كذلك جميع المواطنين الأفغان ، ولاسيما المزارعين منهم إلى اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على إنتاج المخدرات وتصديرها والامتناع عن زراعتها ، وناشد المجتمع الدولي دعم البرامج البديلة لإنتاج المحاصيل الزراعية .

43 - حث المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية على تقديم المساعدات للاجئين الأفغان في كل من جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ودعا إلى تأمين العودة السريعة والطوعية هؤلاء اللاجئين إلى بلادهم وإعادة تأهيلهم ، كما ناشد المجتمع الدولي ، وخاصة الدول الأعضاء في المنظمة الاستجابة للمتطلبات الإنسانية للوضع في أفغانستان .

الوضع في البوسنة والهرسك

44 - شدد المؤتمر على أهمية الانتعاش الاقتصادي والدور الأساسي الذي يلعبه في تعزيز السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك . واعتمد المؤتمر برنامج عمل من أجل البوسنة والهرسك يتضمن أساساً الاستمرار في المساهمة في العملية السلمية في البوسنة والهرسك من خلال مجلس تنفيذ عملية السلام ولجنة التسيير ، والبحث في إمكانيات جديدة للتعاون الثنائي للدول الأعضاء مع البوسنة والهرسك خاصة في مجالات التجارة

الصومالية لدعم التسوية السياسية والوحدة الوطنية في البلاد .

الوضع في الشيشان

51 - دعا المؤتمر حكومة الاتحاد الروسي إلى متابعة المفاوضات مع ممثلي الشعب الشيشاني في أقرب وقت ممكن بهدف تحقيق حل سلمي للوضع في الشيشان يأخذ في الاعتبار المواثيق الدولية الملائمة بشأن حقوق الإنسان ، كما حث حكومة الاتحاد الروسي والمجمع الدولي على العمل من أجل توفير الرعاية اللازمة للجنيين الشيشان في المخيمات شمال القوقاز والمساهمة في إعادة إعمار الشيشان وتنميته . وأعرب المؤتمر عن استعداد مواصلة الاتصالات مع حكومة الاتحاد الروسي لتسهيل التسوية السلمية في الشيشان .

نزاع جامو وكشمير

52 - أكد المؤتمر مجدداً دعمه لحق تقرير المصير لشعب كشمير كما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ودعا إلى تعين مثل خاص للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وإلى إيفاد بعثة لتقسيي الحقائق منبثقة عن المنظمة إلى جامو وكشمير .

53 - أعرب المؤتمر عن دعمه لمبادرة جمهورية باكستان الإسلامية الرامية إلى استئناف المفاوضات مع الهند بغية تسوية جميع الأمور موضوع الخلاف ، وخاصة جوهر مسألة كشمير .

54 - ندد المؤتمر بالانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في كشمير ، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإيقاع الهند بوقف هذه الانتهاكات فوراً ، وتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي .

55 - أعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء قتل المدنيين والخسائر المادية جراء القصف

اللزمة بما في ذلك تعزيز التسامح والتعاون بين الفئات العرقية من أجل ضمان حماية وأمن شعب كوسوفا بجميع فئاته . ودعا المجتمع الدولي إلىبذل الجهد من أجل وضع الأسس اللازمة لصيانة الحقوق المكتسبة لجميع الأقليات في كوسوفا ومشاركتها في الهياكل الإدارية على نحو متكافئ ، تقادياً لحالة الانقسام بين الفئات العرقية . ورحب المؤتمر بنتائج الانتخابات التي جرت مؤخراً في الإقليم .

47 - أعرب المؤتمر عن تقديره للمساعدات الإنسانية التي قدمتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى كوسوفا ، وحثها ودول العالم على الاستمرار في تقديم دعمها المالي لإعادة إعمار كوسوفا .

الوضع في الصومال

48 - أكد المؤتمر دعمه وتأييده للجهود الكبيرة التي يقوم بها رئيس جمهورية الصومال السيد عبدي حسن صلات ، لتحقيق السلام والوحدة الوطنية في بلاده . ودعا جميع الفصائل الصومالية إلى نبذ الحرب والعنف والاستجابة لنداء السلام والمشاركة الجادة في الحوار الوطني الجاري من أجل إعادة توحيد الدولة وبنائها .

49 - أشاد المؤتمر بالدور التاريخي الذي قام به فخامة الرئيس السيد اسماعيل عمر قيلي، رئيس جمهورية جيبوتي في تنظيم مؤتمر المصالحة الصومالية واستضافته ، وأكّد دعمه لكل القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر . كما أشاد بجهودات صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر في سبيل تهيئة الظروف الملائمة للمصالحة الصومالية .

50 - حث الدول الأعضاء والمجموعة الدولية إلى المساهمة الفاعلة في عملية إعادة بناء الصومال وتعزيزه . وطلب من الأمين العام إيفاد بعثة لتحديد أولويات التنمية والمساهمة الفاعلة في دعم جهود الحكومة

واستقلاله السياسي وأمنه ، وطالب بوقف ما يتعرض له العراق من أعمال غير مشروعة خارج إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

60 - عهد المؤتمر إلى رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي بذل مساعيه الحميدة بالتشاور مع العراق والكويت ل توفير الأرضية المناسبة لحل الخلافات القائمة بينهما وفقاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ومبادئ وأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي .

عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية

أذربيجان

61 - أكد المؤتمر مجدداً تأييده ودعمه الكاملين للجهود التي بذلتها جمهورية أذربيجان للمساعدة في ضمان انسحاب فوري وتمام دون شروط للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذرية المحتلة . كما حث كلا من أرمينيا وأذربيجان وجميع الدول الأعضاء في مجموعة منسك المبنية عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مزيد من المشاركة الفعالة في العملية السلمية الجارية بغية تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان على أساس مبادئ احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها وحرمة حدودها .

الوضع في قبرص

62 - أعرب المؤتمر عن دعمه الحازم لقضية شعب قبرص التركي المسلم المشروعة، وأعاد تأكيد قراراته وإعلاناته بشأن قبرص ، ودعا إلى تسوية عادلة يتم التفاوض بشأنها واحترام الأمانة المشروعة لهذا الشعب ، وشدد على الأهمية الرئيسية لاحترام مبدأ الوضع السياسي المتكافئ في تحقيق تسوية بالتفاوض تكون مقبولة للطرفين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، ولهذا دعا الجانبين إلى تبادل الاعتراف بكل منهما بغية تمييد الطريق

الهندي الكثيف عبر خط الرقابة وتحث المجتمع الدولي ، بما في ذلك الأمم المتحدة ، على التوسط في النزاع الذي أصبح الآن على حافة الخطر النووي .

56 - أقر المؤتمر التوصيات التي أصدرها فريق الاتصال بشأن جامو وكشمير المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد اجتماعين على مستوى القمة والوزراء خلال هذه الدورة، كما اطلع على المذكرة التي قدمها الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري إلى فريق الاتصال.

الحالة بين العراق والكويت

57 - من أجل تعزيز الأمن والسلم والاستقرار ، دعا المؤتمر العراق إلى اتمام تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ودعا العراق ومجلس الأمن إلى الدخول في حوار شامل لتنفيذ ذلك بشكل عادل وشامل على أسس سليمة ورفع العقوبات المفروضة على العراق . وأكد المؤتمر عدم وجود ما يمنع تسيير الرحلات الجوية من وإلى العراق .

58 - تنفيذاً للالتزامات المقررة في القانون الدولي والإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، دعا المؤتمر إلى الحل السريع لمشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر . كما دعا إلى التعاون في ما يتعلق بما قدمه العراق بشأن المفقودين العراقيين برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

59 - تحقيقاً لعلاقات حسن الجوار ، شدد المؤتمر على ضرورة احترام أمن دولة الكويت وسلامتها الإقليمية ، ودعا العراق إلى اتخاذ الخطوات الضرورية الكفيلة بإظهار التوجهات السلمية تجاه دولة الكويت ، كما شدد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية

التعويض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة فرض العقوبات عليها .

التضامن مع إيران ولبيبا بشأن ما يسمى بقانون (داماتو)

65 - أكد المؤتمر مجدداً تضامنه مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مواقفهما إزاء مواجهة ما يسمى بقانون (داماتو)، وأعرب عن رفضه لأية تدابير تعسفية أو أحادية الجانب سواء كانت سياسية أو قانونية من جانب بلد ضد بلد آخر وحث جميع الدول على اعتبار هذا القانون المخالف للقوانين والمعايير الدولية ملغى وباطلاً .

الوضع الاقتصادي في إفريقيا

66 - ثمن المؤتمر الجهود التي تبذلها الدول الإفريقية من أجل ضمان الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة وجهودها لتحقيق التكامل الاقتصادي في القارة ، وحث المجتمع الدول لاسيما البلدان المتقدمة والمؤسسات المعنية على زيادة تدفقاتها المالية العامة والخاصة بشروط ميسرة صوب إفريقيا لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية ، ودعا المجتمع الدولي لإيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الديون الإفريقية من خلال إلغائها كلياً .

التضامن مع شعوب الساحل

67 - أعرب المؤتمر عن تقديره للجنة الإسلامية للتضامن مع شعوب الساحل المبادرات التي اتخذتها لصالح الدول الإفريقية المتضررة من الجفاف والتصرّر ، وأشار بالمنجزات التي ساهمت بها في إطار البرنامج الخاص المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ، وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وأندونيسيا لفائدة شعوب الساحل ، ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في تمويل هذا البرنامج ، كما صادق على التوصيات الصادرة عن

حل دائم ، وفي هذا الصدد ، رحب المؤتمر بالتصريح الذي أدلّى به الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 12 سبتمبر/أيلول في بداية الجولة الرابعة من المحادثات عن قرب .

العدوان الأمريكي لسنة 1986 ضد ليبيا

63 - عبر المؤتمر مجدداً عن تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وتأييده لحقها في المطالبة بالحصول على تعويض عادل عن الخسائر والأضرار التي لحقت بها من جراء العدوان الأمريكي عليها في عام 1986 ، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 38/41 بتاريخ 20/11/1986 م ، ودعا من جديد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستجابة لهذا القرار واللجوء إلى الطرق السلمية لحل خلافاتها مع الجماهيرية .

المطالبة برفع العقوبات نهائياً عن ليبيا في إطار تسوية ما يعرف بقضية (لوكريبي)

64 - بحث المؤتمر قضية لوكريبي والإجراءات المترتبة عليها ، وأكد من جديد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ورحب بمساعي الدول الشقيقة والصديقة للوصول إلى تسوية عادلة لهذه القضية ، كما أعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت على طريق تسويتها الكاملة بما في ذلك تعليق العقوبات المفروضة على الجماهيرية ، وطلب المؤتمر من مجلس الأمن التعجيل باتخاذ قرار بالرفع النهائي والكامل للعقوبات المفروضة على ليبيا ، معتبراً أن أي تباطؤ أو عرقلة في هذا السبيل أو تقديم أية مطالب مخالفة للقانون الدولي قبل صدور حكم المحكمة الاسكتلندية المختصة بنظر القضية أمر لا يمكن قبوله ومن شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الإجراءات الضرورية للتعامل مع هذا الموقف ، وأكّد المؤتمر كذلك حق ليبيا في

الأفريقية والتي ساهمت في استعادة الوضع الدستوري والتخفيف من تدهور الوضع الأمني في سيراليون ، وأدان بشدة الهجمات المتكررة التي تقوم بها اللجنة الثورية المتحدة ، ودعا الدول الأعضاء والمجموعة الدولية لتقديم المساعدات السخية لحكومة سيراليون لمواجهة مشكلات إعادة البناء وتثبيت الأمن والاستقرار .

التضامن مع السودان

73 - أكد المؤتمر مجدداً تضامنه مع السودان في مواجهة المخططات المعادية له والدفاع عن وحدة وسلامة أراضيه واستقرارها، وأشار بمساعي حكومة السودان المتواصلة من أجل إيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان عن طريق التفاوض مع الأطراف السودانية المختلفة ، وأعرب عن عميق تقديره للجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الشعيبة الاشتراكية العظمى لتحقيق الوفاق الوطني في السودان عبرمبادرة المصرية الليبية .

الهجوم الأمريكي على مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم

74 - أعلن المؤتمر دعمه الكامل ومساندته لطلب جمهورية السودان لتكوين لجنة تحقيق دولية تحت إشراف مجلس الأمن للتحري عن مزاعم الولايات المتحدة الأمريكية حول إنتاج مصنع الشفاء للأدوية للغازات الكيميائية السامة، وطلب مجدداً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاستجابة لمطلب السودان ، وأكّد تضامنه مع السودان في مواجهة المخططات المعادية التي تستهدف أمنه ووحدته الوطنية .

فرض عقوبة اقتصادية انفرادية

ضد السودان

75 - طلب المؤتمر من الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان نظراً لما تسببه هذه العقوبات من

اجتماع الجهات المانحة وعلى تشكيل لجنة للمتابعة عالية المستوى بغية التعجيل بتنفيذ البرنامج .

مساعدة جمهورية مالي

68 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم المساعدة المالية اللازمة لحكومة مالي لمساعدتها على إنجاز المشاريع العاجلة لضمان عودة اللاجئين وإعادة ادماجهم ولتنمية مناطق شمالي مالي ودعم تنفيذ استراتيجية التنمية على المدى المتوسط والطويل في مناطق قاولو وتبكتو .

النيجر

69 - طلب المؤتمر من الدول الأعضاء تقديم مساعدات مالية وفنية لجمهورية النيجر قصد تمكينها من تعزيز وحدتها الوطنية وتحقيق المشروعات والبرامج التنموية التي أقرتها اتفاقيات السلام ، وطلب من الأمين العام إجراء اتصالات مع السلطات النيجيرية بهذا الشأن .

جمهورية غينيا

70 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم مساعدات مالية لحكومة جمهورية غينيا لتمكينها من مواجهة تبعات حالة عدم الاستقرار في غرب أفريقيا ومن استقبال وإيواء اللاجئين والنازحين وتسهيل عودتهم الطوعية لديارهم تأميناً للاستقرار والتنمية في هذا البلد .

71 - أدان المؤتمر بشدة الاعتداءات المسلحة التي تعرض لها شعب غينيا وأعرب عن دعمه لحكومة والشعب الغينيين وتضامنه معهما .

الوضع السياسي في سيراليون

72 - أعرب المؤتمر عن تقديره للدور الذي قامت به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة والوحدة

عدم انتشار الأسلحة النووية ، وإلى اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في القرارات والاعلانات الدولية ذات الصلة حسب جدول زمني ملزم ، وأكَّد المؤتمر الحق الثابت للدول في تطوير برامج نووية سليمة بغرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الحصول على التكنولوجيا الازمة لتلك البرامج .

80 - حثَّ المؤتمر مجدداً الدول ، وخاصة تلك الحائزة على أسلحة نووية ، على ممارسة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل التي توافق برامجها النووية السرية بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبالتنفيذ الفوري لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة ، وكذلك تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر تمديد ومراجعة منع انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك على التوالي في 1995 و 2000 ، باعتبار أن تلك الخطوات ضرورية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط .

81 - دعا المؤتمر جميع الدول بما فيها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ولا سيما تلك الحائزة على أسلحة نووية ، إلى العمل على وجه السرعة للاتفاق على معاهدة دولية ملزمة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، حفاظاً على سيادة الدول غير النووية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي .

82 - شجع المؤتمر الدول على إبرام اتفاقيات دولية منصفة وغير تمييزية بشأن نزع

أضرار وخسائر اقتصادية واجتماعية لهذا البلد ولتعارضها مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة الذي يحظر أيضاً التدخل في الشؤون الداخلية الدول .

العقوبات الاقتصادية الانفرادية بشكل عام

76 - دعا المؤتمر جميع الدول التي تفرض العقوبات الانفرادية على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الكف عن هذه الممارسات باعتبارها إجراءات تتناقص مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة ، وأعرب عن تضامنه مع الدول التي تواجه العقوبات الاقتصادية الانفرادية ، وحتى الدول الأعضاء على تقديم الدعم والمساندة لها.

الوضع السياسي في جمهورية القرم الاتحادية الإسلامية

77 - أكَّد المؤتمر حرصه الكامل على وحدة جمهورية القرم الاتحادية الإسلامية ، وساند جهود الحكومة القرمية لتحقيق السلام والوحدة الوطنية ، ودعا كل الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة إلى تقديم الدعم المادي لشعب وحكومة جزر القرم .

جزيرة مايوب القرمية

78 - أكَّد المؤتمر من جديد وحدة وسلامة أراضي جمهورية القرم الاتحادية وسيادتها على جزيرة مايوب القرمية التي رفض أية فكرة لتقسيمها ، وأعرب عن تضامنه القوي مع الشعب القرمي وتأييده للحكومة القرمية في ما تبذل من جهود سياسية ودبلوماسية من أجل عودة جزيرة مايوب إلى إطارها الطبيعي .

نزع السلاح

79 - أكَّد المؤتمر مجدداً موقف الدول الأعضاء الداعي إلى إيجاد عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية وأهمية ذلك على أمن الدول الإسلامية وسلامتها ، ودعا جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة

إلى تزويد تلك الدول بمساعدات فنية ومالية لتعكينها من التخلص نهائياً من هذه الألغام .

مؤتمر عام 2005 لمراجعة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية

86 - طلب المؤتمر من جميع الدول الإسلامية المنضوية في الاتفاقية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية المشاركة بنشاط في مؤتمر عام 2005 لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي لجانه التحضيرية بغية تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي والسعى وراء إقرار جدول زمني لذلك .

حماية أمن الدول الإسلامية والتضامن فيما بينها

87 - أكد المؤتمر حرصه على سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه وأمنه الوطني ودعا إلى وضع حد لعمليات التدخل في العراق بغية صيانة سيادته وحرمة حدوده .

88 - أكد المؤتمر عزم الدول الأعضاء في المنظمة على تشجيع مبادرات بناء الثقة والأمن متى وأين كان ذلك مناسباً سواء على المستوى الثنائي أو شبه الإقليمي ، وأكَّد من جديد السيادة الدائمة والكافلة للدول والشعوب الإسلامية على مواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية ، وضرورية الالتزام بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بسيادة الدول واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وأعرب عن تصميم الدول الأعضاء على صون وتعزيز القيم الإسلامية في شتى مظاهر الحياة خاصة في ما يتعلق بالتضامن والاحترام المتبادل ، وأكَّد رفضه بما يسمى بحق التدخل الإنساني تحت أي مسمى كان وأيًّا كان مصدره لأنَّه لا أساس له في ميثاق الأمم المتحدة وأحكام مباديء القانون الدولي العام .

السلاح النووي وحظر انتشار الأسلحة ، معتبراً أن مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة وتوفير المصادر من أجل التنمية ، ومدركاً الحاجة إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال تسوية النزاعات القائمة وتأمين التوازن العادل للسلاح الذي يجب أن يخضع إلى أدنى مستوى له .

مكافحة انتشار وتدليس وتدالِل الأسلحة

الصغريرة العيار بطرق غير شرعية

83 - رحب المؤتمر بمبادرة جمهورية مالي بهذا الشأن وبقيام دول الساحل الأفريقي بتشكيل لجان وطنية لمكافحة الأسلحة الصغيرة العيار ، وساند عقد مؤتمر إقليمي أفريقي حول انتشار هذه الأسلحة بطرق غير شرعية المزمع عقده من طرف منظمة الوحدة الأفريقية ، ودعا المؤتمر الدول الأعضاء والمنظمات الإسلامية إلى تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة التجارة غير المشروع بهذا النوع من الأسلحة .

84 - أعرب المؤتمر عن ترحيبه بمبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بوضع آلية تعنى بمكافحة ومراقبة وتجمیع الأسلحة الخفیفة والصغريرة العيار وتدالِلها بطرق غير مشروعة ، ودعا الأمين العام إلى النظر في سبل ووسائل تنسيق فعال بين منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمنظمات الإقليمية المعنية بهذا الموضوع .

مشكلة الألغام

85 - دعا المؤتمر إلى وقف إنتاج وتدالِل الألغام المضادة للأفراد ، وأعرب عن بالغ القلق إزاء عوائق الاستعمال العشوائي لهذه الألغام على أمن وسلامة السكان المدنيين وتنميتهما الاقتصادية ، ودعا الدول التي كانت قد زرعت الألغام في أراضي الدول النامية ومنها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ،

واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتعكس بدورها المتطلبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للعالم الإسلامي ، وأكده كذلك ضرورة ضمان عدم تأثير هذه التكنولوجيا سلباً على سيادة الدول الأعضاء ، وطلب من الأمين العام تنظيم ندوات وإعداد دراسات بهذا الشأن للتصدي للأخطار التي تهدد ثقافة الدول الأعضاء وقيمها وأمنها ووحدتها الوطنية .

التعويض عن الآثار التي خلفها الاستعمار

93 - أكد المؤتمر مجدداً حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في التعويض عن جميع الأضرار المادية والبشرية الناجمة عن فترة الاستعمار والاستيطان للأراضي الليبية ، ودعا الدول المتسببة في هذه الأضرار إلى الاستجابة لمطالب ليبيا ، وأكده حق جميع الدول الأعضاء التي رزحت تحت الاستعمار في استعادة ممتلكاتها الثقافية التي نهيت منها إبان هذه الفترة .

إحداث صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر

94 - طلب المؤتمر من الدول الأعضاء تبني النساء الذي وجهه فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية إلى قادة ورؤساء المنظمات الدولية والداعي إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر .

95 - رحب المؤتمر بمبادرة دولة قطر بإنشاء صندوق للتنمية الخارجية برأسمال قدره 200 مليون دولار للمساهمة في رفع مستوى معيشة الدول الإسلامية الأقل نمواً .

مشكلة اللاجئين في العالم الإسلامي

96 - أعرب المؤتمر عن قلقه لتنامي ظاهرة اللجوء في العالم كافة والإسلامي خاصة، ودعا إلى تسيير الجهود لمعالجة مسببات هذه الظاهرة ومضاعفة المساعدة للدول

89 - أكد المؤتمر مجدداً ضرورة مواصلة دعم وتطوير التعاون والتنسيق وتعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء على جميع الصعد بما من شأنه يبعد جميع أسباب الفرقنة وتعزيز التفاهم بين الدول الإسلامية ، ومراعاة مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنع استغلال أراضيها من قبل أفراد ومجموعات تعمل على الإساءة لدول أعضاء أخرى ، كما أكد ضرورة التنسيق من أجل تطبيق ظاهرة الإرهاـب بجميع صوره وأشكاله، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ موقف موحد في المحافـل الدوليـة إزاء القضايا الحـيـوـيـة والمـلـحـة ، ضمـانـاًـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ أـلـغـلـيـةـ الـأـصـوـاتـ عـلـىـ النـحـوـ الـذـيـ يـنـتـابـ وـأـهـمـيـةـ هـذـهـ الـقـضـائـاـ .

90 - وتأكيداً لتحقيق المزيد من الفعالية لدور المنظمة إزاء القضايا الراهنة التي تشتعل العالم الإسلامي قرر المؤتمر العمل على تحقيق الاستفادة المثلثي من فرق الخبراء الحكوميين في المجالات المختلفة ، ودعا الدول الأعضاء إلى العرص على المشاركة في اجتماعات هذه الفرق على نحو دوري منتظم وعلى أعلى المستويات .

تأييد مبادرة كازاخستان لعقد مؤتمر بشأن بناء الثقة في آسيا

91 - أعرب المؤتمر عن تقديره لمبادرة حكومة جمهورية كازاخستان التي أفضت إلى عقد مؤتمر تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا في مدينة الماتا بكازاخستان بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول 1999 ولدعم الدول الأعضاء لهذه المبادرة ، وأكده مجدداً أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تعتبر إسرائيل عضواً في مجموعة البلدان الآسيوية ، وطالب باستبعادها من الحضور في الاجتماعات المقبلة لذلك المؤتمر .

تأثير تكنولوجيا الاتصال على سيادة القانون

92 - أكد المؤتمر ضرورة تعزيز وتطوير

لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف لتناول حالات انتهاك حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء .

101 - أكد المؤتمر ضرورة العمل على تمسك المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء بيهويتها الدينية والثقافية وتمتعها بمعاملة متكافئة من حيث الحقوق والالتزامات والواجبات ، وعلى أن توفر لها جميع حقوقها المدنية والدينية وغيرها بغير تفرقة أو تمييز .

102 - أكد المؤتمر أن صون حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء هو ، بصفة أساسية ، مسؤولية حكومات تلك الدول ، وذلك على أساس الالتزام بمبادئ القانون الدولي ، واحترام السيادة الإقليمية .

103 - حث الدول الأعضاء على إيلاءعناية خاصة للمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء التي تتعرض لقمع أو اضطهاد بسبب معتقداتها الدينية ، والتعرف على احتياجاتها وإيلاغها إلى بقية الدول الأعضاء من أجل العمل على توفير الإمكانيات المالية والبشرية والعينية الازمة ، مع العمل على تكثيف النشاطات الإسلامية المختلفة الثقافية والعلمية لتحسين الأوضاع العامة لهذه الأقليات .

104 - حث الدول الأعضاء على تنسيق الجهود لإعداد أطر قادرة على القيام بمهام الدعوة الإسلامية لدى المجتمعات والأقليات المسلمة في بلدان العالم المختلفة ، على أن تتضمن هذه الأطر عناصر تسوية مؤهلة وضع سلسلة من المواد والبرامج المندمجة والمدروسة لهذه الغاية .

105 - طلب من الأمانة العامة إجراء اتصالات مع حكومات الدول التي فيها مجتمعات وأقليات مسلمة ، من أجل التعرف على مشكلاتها واحتياجاتها وعلى رؤية هذه

التي تستضيف اللاجئين ، كما أدان المؤتمر أعمال القمع التي يتعرض لها اللاجئين والضغوط الموجهة للبلدان التي تزورهم .

التخلص من النفايات النووية والسامة

97 - أدان المؤتمر جميع الكيانات التي تقوم بدفع النفايات السامة أو التخلص منها في أراضي الدول الأعضاء بالمنظمة أو مياهاها الإقليمية ، واعتبر تلك الممارسات جريمة شناء في حق شعوب الدول الأعضاء وفي حق الإنسانية جماء ، ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل خاص من أجل إبرام اتفاقية ملزمة بشأن الحظر القاطع لدفن النفايات المشعة والسامة .

العالم الإسلامي وتحديات العولمة

98 - دعا المؤتمر إلى تكوين كيان إسلامي متماضك لمواجهة المنافسة التجارية الدولية بفعل العولمة ، وحث الدول الأعضاء على تطوير تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لحماية تراثها الثقافي والاجتماعي والارتقاء به من المحلي إلى العالمي وتضييق الفجوة بينها وبين الدول التي تملك أدوات التكنولوجيا .

إصلاح الأمم المتحدة

99 - أكد مؤتمر القمة أن للدول الإسلامية مصلحة مباشرة في إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع مجلس الأمن ، ودعا الدول الأعضاء المساهمة بنشاط وبأسلوب فعال في عملية إصلاح الأمم المتحدة وذلك على أساس الإعلانات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي .

100 - سجل المؤتمر ارتياحه للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تفيذ القرارات المتعلقة بالمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء وخاصة ما تم من تشكيل فريق اتصال من الوفود الدائمة للدول الأعضاء

السلام خلال الفترة الانتقالية ووفقاً لجدول زمني محدد حتى إنشاء منطقة الحكم الذاتي في جنوب الفلبين .

وضع الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية

108 - أكد المؤتمر مجدداً التزامه تجاه الجماعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة . وبعد الأخذ في الاعتبار أن الأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية شكل جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي ، أعرب المؤتمر عن أسفه لاستمرار انتهاك الحقوق الأساسية للأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية وحرياتها . وأعرب كذلك عن الأسف للحكم بالسجن المتخذ في حق السيد محمد أمين آغا مفتى كازانти المنتخب ، وعن القلق إزاء عرقلة تشيد مسجد كميريا . وحث اليونان على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لاستعادة حقوق أقلية المسلمين في تراقيا الغربية والاعتراف فوراً بمقتني كازانتي وكوموتيني المنتخبين باعتبارهما مفتين رسميين .

الأقلية المسلمة في ميانمار

109 - كلف المؤتمر فريق الاتصال الإسلامي المعنى ببحث أوضاع المجتمعات والأقليات المسلمة بموضوع انتهاكات حقوق الأقلية المسلمة في ميانمار ، وحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم المعنوي والسياسي لهذه الأقلية وتسهيل إجراءات الحوار بينها وبين الحكومة لتمكن من ممارسة حقوقها الأساسية على قدم المساواة مع باقي المواطنين في ميانمار .

الشأن القانوني

110 - حث المؤتمر الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية على استكمال إجراءات التصديق حتى تبدأ المحكمة في الاضطلاع

الدول لكيفية وضع صيغة للتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي لتوفير الإسهامات المطلوبة لتحسين أحوال هذه المجتمعات والأقليات المسلمة والحفاظ على هويتها الدينية والتقاليف ، مع إعطاء أولوية للاتصال بحكومات الدول غير الأعضاء التي تواجه المجتمعات والأقليات المسلمة فيها مشكلات ملحة .

106 - أكد التزام الدول الأعضاء احترام حقوق الجاليات والأقليات غير الإسلامية المتواجدة في أقاليمها ، وذلك وفقاً ل تعاليم الدين الإسلامي السمحاء ، واستذكر الافتراضات التي تدعى بها بعض الأوساط بشأن معاملة هذه الأقليات ومن إجراءات تتخذها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

قضية المسلمين في جنوب الفلبين

107 - أطلع المؤتمر ، مع التقدير ، على التوصيات الصادرة عن الاجتماع الذي عقده ، على هامش هذه الدورة ، اللجنة الوزارية السباعية المكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام بين الجبهة الوطنية لتحرير مورو وحكومة الفلبين الموقع سنة 1996 ، بمشاركة كل من سعادة البروفسور نور ميسواري رئيس الجبهة وممثل عن الحكومة الفلبينية ، كما أخذ علماً ، مع التقدير ، بتقرير رئاسة اللجنة ، أندونيسيا ، عن المهمة التي قام بها وفد هذه اللجنة إلى جنوب الفلبين من 16 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2000 م لتقسي الحقائق في المنطقة . وبعد أن أعرب المؤتمر عن تقديره لما تم من خطوات في سبيل التطبيق الكامل لاتفاقية السلام المذكورة ، دعا حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو إلى وقف الاقتال والمحافظة على المكتسبات التي تحققت نتيجة لهذه الاتفاقية ، وخاصة إحلال السلام في جنوب البلاد . وطالب بتوفير الضمانات الكافية لذلك . كما دعا الدول إلى الاستمرار في تقديم المساعدة المناسبة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق

- 114 - حث المؤتمر الدول الأعضاء مجدداً على المبادرة إلى التوقيع أو التصديق في أقرب وقت ممكن على مختلف الاتفاقيات المعقدة في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي .
- 115 - أعرب المؤتمر مجدداً عن تأييده لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرر الوطني .
- 116 - أكد المؤتمر إرادة الدول الأعضاء في الالتزام بأحكام معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي ، وفي تنسيق جهودها لمكافحة جميع أشكال وظواهر الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة .
- 117 - أدان المؤتمر جميع أشكال الإرهاب الدولي بما فيها جرائم خطف الطائرات والأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطائرات المدنية وأمنها ، ودعا الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن عقوبة اختطاف الطائرات وضمان أمن الطيران المدني وسلمته .
- 118 - أقر المؤتمر لائحة الإجراءات للضبوية الكاملة في منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان قد أعدها فريق خبراء حكومي كلف بال موضوع .
- 119 - أكد المؤتمر مجدداً قرار الدول الأعضاء بالإسهام في الحصيلة الخاتمية للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بها من ظواهر عدم التسامح حول التصور الإسلامي لمسألة مناهضة العنصرية وتشويه صورة الإسلام وكراهيته ، وكلف فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي المعنى بحقوق الإنسان في جنيف بصياغة هذه المشاركة .
- 120 - أيد المؤتمر الجهد الذي بذلتها الدول الأعضاء أثناء انعقاد اجتماع لجنة الأمم
- بمهامها .
- 111 - أقر المؤتمر بأهمية المتابعة لإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ، ودعا مجدداً فريق الخبراء الحكومي المعنى بالموضوع إلى البدء في إعداد صياغة مواثيق إسلامية خاصة بحقوق الإنسان تتخذ شكل عهود (Covenants) يتناول كل منها بالتفصيل موضوعاً أو عدة موضوعات تستند على ماء جاء في الإعلان .
- 112 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى مواصلة التنسيق الإيجابي والتعاون القائم بينها في مجال حقوق الإنسان ، خاصة خلال المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتعلقة بالموضوع ، وذلك بغية تعزيز التضامن الإسلامي لمواجهة أية مبادرة قد تؤدي إلى استغلال حقوق الإنسان كوسيلة لممارسة ضغط سياسي على أي من الدول الأعضاء ، ونقل مواقف المنظمة حول قضايا حقوق الإنسان ، بما فيها حقوق الأقلية المسلمة ، إلى أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية .
- 113 - أعرب المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء الربط المتكرر والخططي بين الإسلام وانتهاكات حقوق الإنسان واستغلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية للترويج لهذه المفاهيم الخطأة . ودعا إلى إيقاف الحملات غير المبررة التي تشنه بعض المنظمات غير الحكومية ضد عدد من الدول الأعضاء والتي ترتكز على مطالبتها بلغاء تطبيق الحدود والعقوبات الشرعية تحت شعار حماية الإنسان ، مؤكداً حق الدول في التمسك بالخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تشكل موروثات ورثاها في إثراء المفاهيم العالمية المشتركة لحقوق الإنسان . ودعا إلى عدم استخدام عالمية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتهاص من سيادتها الوطنية .

امتنانه .

125 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تعبئة جميع الوسائل الازمة وخاصة الإسهامات الطوعية ، بغية حل المشكلة المتمثلة في تدابير التمويل الضروري للنهوض بنشاطات الإعلام والاتصال .

126 - أكد المؤتمر الحاجة الماسة إلى المبادرة - في أقرب أجل ممكن - إلى تنفيذ برامج العمل المستخلصة من الخطة الإعلامية وإلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة بغية تضمين الاستراتيجية الإعلامية للدول الإسلامية في السياسات الإعلامية للدول الأعضاء ، مؤكداً وجوب مبادرة الدول الأعضاء إلى دعم وتشييد عمل منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسيبو) ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إيتا) ، وذلك باعتبارهما آليتين رئيسيتين يمكن من خلالهما تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية والخطة الإعلامية للدول الإسلامية .

127 - طلب المؤتمر من الدول الأعضاء تسويق الجهود من أجل النهوض بمشروع القرن الصناعي الإسلامي لمواكبة التطورات الراهنة في مجال ثورة الاتصال والمعلومات .

128 - في مجال تسويق وتبادل الأخبار والبرامج ، دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى حث القنوات الفضائية التلفزيونية فيها عامة أو خاصة على التعاون فيما بينها من ناحية ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسيبو) من ناحية أخرى ، وكذلك على التعاون مع القنوات المثلية في الدول الأعضاء الأخرى وتبادل البرامج الإخبارية والبرامجية والوثائقية في ما بينها .

129 - ساند المؤتمر ترشح الجمهورية التونسية لاستضافة المؤتمر العالمي لمجتمع الصحافة الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في سنة 2003 م .

المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف والتي أفضت إلى توحيد مواقف الدول الأعضاء من القضايا التي تهمها على نحو مباشر والتصدي لعملية تشويه صورة الإسلام كما وردت في مشروع قرار بشأن تشويه صورة الأديان .

الإعلام والاتصال

121 - أعرب المؤتمر عن ارتياحه للنشاطات التي قامت بها المنظمة في مجال الإعلام والاتصال تحت إشراف اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك) التي يتولى رئاستها بحكمة واقتدار فخامة الرئيس السيد عبد الله واد ، رئيس جمهورية السنغال .

122 - أقر المؤتمر التوجهات التي ذكرها الرئيس عبد الله واد ، رئيس (الكومياك) في تقريره إلى القمة في ضوء نتائج الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام من أجل النهوض بالعمل الإعلامي الإسلامي المشترك وتعزيزه بما يخدم تطلعات وأهداف الأمة الإسلامية .

123 - أقر المؤتمر كذلك ما اقترحه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من تدابير من أجل تشييد قطاع الإعلام والاتصال تمكيناً له من النهوض بدوره الحقيقي المتمثل في تعزيز قضايا الإسلام العادلة والارتفاع بصورته والتعریف بتراصه وقيمه ، والتوعية بمنجزات الأمة الإسلامية وإمكاناتها وسياساتها ، والدعوة إلى حوار الحضارات وتحقيق التقارب مع الأقليات والجماعات المسلمة في ما بينها وبين منظمة المؤتمر الإسلامي والشعوب الإسلامية .

124 - رحب المؤتمر بإنجاز الفيلم الوثائقي «خلف الأسوار» الخاص بالقدس وإعداده باللغة العربية والإنكليزية من قبل وزارة الإعلام الفلسطينية بدعم مالي وسخي من سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة . وعبر بهذه المناسبة لسموه عن خالص شكره وعميق

133 - دعا المؤتمر منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز بعد الإنمائي ، في مختلف

الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ، وذلك من خلال تدابير عدّة من ضمنها تفعيل البنود المتعلقة بالمعاملة التفضيلية الخاصة لفائدة البلدان النامية . كما دعا إلى إصلاح حالات الخل التي تشوب العديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي لها انعكاسات كبرى على السياسات الإنمائية وريع صادرات البلدان النامية .

134 - أكد المؤتمر مجدداً ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء لتحقيق أكبر قدر من التكامل في اقتصادياتها ، وأكّد في هذا الصدد أهمية الإسراع في تنفيذ خطة العمل الهدافة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ضمن إطار اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) بموجب الطرق والإجراءات العملية المنصوص عليها في الفصل المتعلق بالمتابعة والتنفيذ .

135 - أعرب المؤتمر عن اعتقاده في أن تحقيق مستوى أعلى من التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء يوفر الركيزة الأساسية للتقدم التدريجي نحو مزيد من التكامل الاقتصادي الذي يفضي في نهاية المطاف إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة ، ولاحظ المؤتمـر ، في هذا الصدد ، أن إقامة سوق إسلامية مشتركة يعتبر بالأساس عملية طويلة الأمد وذات أبعاد ومراحل متعددة تتضمن ، من ضمن أمور أخرى ، تقييم المزايا التفاضلية للدول الأعضاء واختيار القطاعات ذات الأولوية للتعاون وتيسير الدخول إلى السوق وتحديد سياسة المنافسة وإنشاء منطقة إسلامية للتجارة الحرة .

136 - دعا المؤتمر إلى تعزيز سياسة التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء من**الشؤون الاقتصادية**

130 - أكد المؤتمر الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل تقليص الآثار السلبية للنظام الاقتصادي الدولي على اقتصادات الدول الأعضاء لضمان مشاركتها على قدم المساواة في الفوائد المترتبة على العولمة بما يحقق توازناً بين الفوائد والمسؤوليات التي تضطلع بها البلدان النامية . وشدد المؤتمر على أهمية مواجحة التحديات التي تفرضها العولمة من خلال المشاركة الكاملة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية والمالية .

131 - لاحظ المؤتمر أن تحرير التجارة الدولية لم يعد بالنفع على البلدان النامية ، وأبرز الحاجة إلى تعزيز الثقة في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف من خلال تشجيع مشاركة البلدان النامية كافة . ودعا المؤتمر إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة مع إتاحة المزيد من الفرص لتجارة السلع الأساسية وتجارة الخدمات بغية تهيئة فرص الوصول إلى أسواق تتمتع فيها البلدان الإسلامية بميزات نسبية .

132 - دعا المؤتمر إلى ضرورة تيسير ودعم طلبات الدول النامية ، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية . وشدد على أن الاعتبارات السياسية يجب لا تحول إطلاقاً دون هذا الانضمام . ودعا المؤتمر كذلك إلى رفض كل المحاولات الرامية إلى إقصاء القضايا غير التجارية مثل معايير العمل والبيئة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية أو ربط هذه الأمور بالتعاملات التجارية ، لما لذلك من تأثير ضار على وجود بيئة تجارية عادلة وحرة ومنصفة ومتحدة للأطراف .

140 - أعرب المؤتمر عن خيبة أمله لتراجع حجم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل الدول نمواً ودعا البلدان المتقدمة التي لم تقم بزيادة معونتها الإنمائية الرسمية إلى القيام بذلك تمشياً مع الاستراتيجية الإنمائية الدولية الراهنة . كما رحب بالقرار الداعي إلى تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول أقل البلدان نمواً والذي سينعقد خلال سنة 2001 ودعا جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية والمتعددة الأطراف إلى القيام بالتحضيرات المناسبة للمؤتمر .

141 - أعرب المؤتمر عن اعتقاده بوجود علاقة بين ظاهرة الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً وبين الخلل الذي يشوب بنياتها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور شروطها التجارية وبالتالي التهميش الذي تعاني منه في الاقتصاد العالمي . كما أكد مجدداً الأهداف المشتركة للدول الأعضاء في السعي إلى القضاء على الفقر قبل نهاية العقد المقبل . وأقر بأن برامج القروض الجزئية التي تمكن من الحصول على رؤوس أموال صغيرة لغرض التشغيل الذاتي الإنتاجي تسهم إلى حد كبير في القضاء على الفقر ، ودعا إلى تضمين برامج من هذا القبيل في استراتيجية مكافحة الفقر .

142 - جدد المؤتمر نداءه إلى المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة بوجه خاص من أجل تخفيض الديون على الدول الأفريقية بقدر كبير مع تخفيض عبء خدمة تلك الديون وتأمين تدفقات مالية جديدة مهمة بشرط ميسرة نحو البلدان الأفريقية ، وناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة للدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية ، ودعا الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي إلى توفير الدعم لدول المنظمة في الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر (الإيغاد) واللجنة الحكومية لمكافحة الجفاف في بلدان

أجل تفادي مزيد من التهميش على الصعيد الدولي ولا سيما في مجالات دخول السوق والتمويل والاستثمارات ونقل التكنولوجيا والتطوير النهائي للشبكة الإعلامية المندمجة وللبنية التحتية الطبيعية . وحث المؤتمر كذلك الدول الأعضاء على تعزيز تكتلاتها الاقتصادية الإقليمية وإعادة تفعيل البرامج الحالية الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال التكامل الاقتصادي .

137 - طلب المؤتمر من الدول الأعضاء ، التي لم توقع أو تصادق بعد على مختلف الاتفاقيات والأنظمة الأساسية المبرمة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن وخاصة الاتفاقية المتعلقة بتعزيز وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء والاتفاقية الإطارية حول إقامة نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء والنظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية ، وذلك من أجل توفير الإطار اللازم للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء .

138 - طلب المؤتمر من الأمين العام إصدار التوجيهات اللازمة للمؤسسات المعنية داخل المنظمة من أجل القيام بدراسة في شأن إيجاد آلية لإنشاء اتحاد إسلامي للأسواق المالية وغرفة مقاصة للأسهم والسنادات واستحداث أدوات مالية إسلامية تلقى قبولاً لدى المستثمرين من الناحية الشرعية .

139 - جدد المؤتمر نداءه إلى البلدان المتقدمة لكي تبادر إلى تنفيذ برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول أقل البلدان نمواً الذي عقد سنة 1990 وغيره من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع رفيع المستوى حول المبادرات المتكاملة بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نمواً لسنة 1997 .

بالدول الأعضاء في المنظمة والخدمات التي يقدمها لها . وكل مجلس محافظي البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق زيادة جوهرية في رأس المال البنك الم المصرح به والمكتتب فيه .

147 - أعرب المؤتمر عن التقدير لعقد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء السياحة في أصفهان يومي 4 و 5 أكتوبر / تشرين الأول 2000 الذي استضافته الجمهورية الإسلامية الإيرانية والذي أكد ، من ضمن أمور أخرى ، الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها السياحة باعتبارها أكثر الصناعات نمواً في الوقت الحاضر وكذا حاجة الدول الأعضاء لتأمين مشاركة رئيسية منها فيها نظراً لما تنعم به من تراث طبيعي وثقافي هائل يمكن تسخيره في تنمية مختلف المنتجات السياحية .

148 - دعا المؤتمر جميع الهيئات المعنية إلى توسيع نطاق معونتها لمساعدة الشعب الفلسطيني على بناء اقتصاده الوطني وتنمية مؤسساته الوطنية وتمكنه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . وأعرب المؤتمر في الوقت ذاته عن قلقه البالغ إزاء الانعكاسات الاقتصادية للتطورات الأخيرة في الأرضي الفلسطينية جراء السياسات العدوانية للحكومة الإسرائيلية والتي اسفرت عن إيجاد صعوبات معيشية للشعب الفلسطيني داخل الأرضي الفلسطينية المحتلة . وأشار المؤتمر بمبادرة المملكة العربية السعودية باستحداث صندوقين لدعم فلسطين وبترعاهما بمبلغ 250 مليون ريال سعودي في ميزانيتها .

العلوم والتكنولوجيا

149 - ركز المؤتمر على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للأضرار الدمرة الناجمة عن التلوث والنفايات السامة التي تحدث تقبّبات مناخية وتتسبب في تدهور الظروف البيولوجية والاجتماعية - الاقتصادية . وأكد في هذا الصدد علقة التنمية بالاعتبارات البيئية ، ودعا

الساحل .

143 - أكد المؤتمر أهمية تطوير نظام مالي دولي متوازن وممتن من أجل تقويم مواطن الضعف الأساسية والخلل المتأصل الذي يعيشه بغية تفادي التدفقات الرأسمالية الضارة والمخلة بالاستقرار والحد من انتقال أثر أية أزمة مالية في المستقبل . كما أكد ضرورة تفهم ديناميكيات الرأسمال العالمي وسوق العملات في ظل بيئة تحيط بها تدفقات مالية وإعلامية سريعة .

144 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تشجيع برامجها الاقتصادية لرفع من حصتها في التجارة العالمية من خلال التطوير المستمر لقدراتها التنافسية على الساحة الدولية عن طريق اعتماد سلسلة من السياسات الرامية إلى تحسين بنياتها الاقتصادية الأساسية وتحسين جودة القيمة المضافة لمنتاجاتها وتتوسيع قاعدة منتجاتها وتوفير الشروط المؤاتية للاستثمارات الخارجية . كما أكد الأهمية الأساسية التي ينطوي عليها توسيع نطاق المبادرات التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتحث الدول الأعضاء على المشاركة في مختلف خطط البنك الإسلامي للتنمية الرامية إلى توسيع نطاق مثل هذه التجارة .

145 - أكد المؤتمر أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في تشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء التي دعاها إلى دعم مختلف النشاطات الإنمائية التي تقوم بها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة . وشدد على الحاجة إلى تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وبشكل متوازن في القطاع الخاص باعتباره عنصراً حاسماً في عملية التنمية الصناعية للدول الأعضاء خصوصاً وأنه يشكل الحلقة الهامة لسلسلة الإمدادات .

146 - أشاد المؤتمر بالبرامج الإنمائية التي يسهم البنك الإسلامي للتنمية في تمويلها

استضافه في طهران ، وقرر توسيع ولاية هذا المؤتمر لتشمل التعاون الإسلامي في مجال الصحة بوجه عام ، بما في ذلك قطاع الدواء .

153 - أعرب المؤتمر عن قلقه لاستفحال مشكلة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وعواقبها السلبية على المجتمع والاقتصاد في البلدان المتضررة من هذه الظاهرة . ودعا إلى ضرورة السهر على التطبيق الدقيق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المخدرات ، كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الأمم المتحدة لرفع درجة الوعي تجاه هذه المشكلة باستخدام الأجهزة الإعلامية والتنفيذية لهذا الغرض . ونوه بقيام تعاون فعال في هذا الشأن بين الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية على المخدرات .

154 - أكد المؤتمر أهمية إجراء دراسة مستفيضة بشأن الارتباط بين البيئة والصحة والتنمية المستدامة للدول الأعضاء ، وشكر حكومة تونس على عرضها استضافة اجتماع فريق الخبراء المكلف بإجراء هذه الدراسة في منتصف شهر يناير / كانون الثاني المقبل .

155 - اطلع المؤتمر على برامج لجنة الكومسيك ونشاطاتها ، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم دعم مالي لتلك البرامج والنشاطات من خلال مساهمات طوعية سخية .

156 - نوه المؤتمر ، في ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية في مجالات العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء بالجهود المحمودة التي بذلتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (اليسيسكو) في هذا الشأن بالتعاون مع اليونيسكو . وأرجى المؤتمر الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين على استضافة المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي بالرياض من 15 إلى 18 أكتوبر / تشرين الأول 2000 م ، كما اعتمد القرارات الصادرة

الدول الأعضاء إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة إن لم تكن قد فعلت ذلك . وأدان بشدة الممارسات الإسرائيلية وتاثيرها على البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجلolan السوري المحتل وجنوب لبنان والبقاع الغربي والأراضي الأخرى التي تحتلها إسرائيل .

150 - استرعى المؤتمر الانتباه إلى العواقب الوخيمة المترتبة على ما يحدث في منطقة سيميلا تنك للتجارب النووية والظروف البيئية في حوض بحر الآرال ، وضرورة إعادة تأهيل هذه المناطق . ودعا إلى عقد اجتماع خاص لوزراء البيئة لمناقشة هذه المشكلة وسوها من المشاكل المماثلة المشتركة .

151 - وبالإشارة إلى التقدم الهائل الذي تحقق في مجال العلوم والتكنولوجيا ، أكد المؤتمر الدور الهام الذي يلعبه هذا التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء . وأكد مجدداً أن العلوم والتكنولوجيا يجب أن تسخر للأغراض السلمية ولصالح الإنسانية وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول الأعضاء . ودعا في السياق نفسه ، إلى الشروع في المفاوضات بين البلدان المعنية من أجل وضع مبادئ توجيهية عالمية غير تمييزية بشأن نقل التكنولوجيا المتقدمة ونقل المعدات والتجهيزات ذات الاستخدام العسكري . وأكد أيضاً إمكانية استخدام تقنيات الفضاء في أغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وأوصى بمتابعة النشاطات الجارية في منظمة الأمم المتحدة بشأن تلك التطورات الجديدة .

152 - دعا المؤتمر في مجال مكافحة الأمراض الوبائية إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأكد الحاجة الملحة إلى عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة الذي تفضلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعرض

- عن هذا المؤتمر ، وأناط بمنظمة الإيسيسكو مهمة تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية في مجالات العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء بعد تقييدها .
- 157 - أعرب المؤتمر عن تقديره لأشطة المعهد الإسلامي للتكنولوجيا في دكا ، وشجعه على مواصلة جهوده في تنمية الموارد البشرية التي قد تحتاج إليها الدول الأعضاء في مجال العلوم والتكنولوجيا .
- 158 - حث المؤتمر الدول الأعضاء على المشاركة بهمة في المؤتمرات والاجتماعات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو ، ودعا البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير بغية الحد من استفحال التغير المناخي .
- 159 - سجل المؤتمر تقديره لانعقاد المنتدى الدولي الأول للبيئة من منظور إسلامي بمدينة جدة في الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول 2000 م ، وشكر حكومة خادم الحرمين الشريفين على استضافة هذا المنتدى .
- ### الشؤون الثقافية
- 160 - أكد المؤتمر أهمية وحدة الأمة الإسلامية وانسجام توجهاتها الثقافية وتنسيق جهودها الميدانية في شتى مجالات العمل العام مع مراعاة الخصوصيات الثقافية الوطنية والمحلية للشعوب الإسلامية ودعم مؤسسات البحث العلمي بما يضمن لها تنفيذ المشاريع في مجال الثقافة والحضارة الإسلامية . ودعا المؤتمر الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات العربية والإسلامية إلى المساهمة في تمويل تنفيذ المشاريع الثقافية للمنظمة التي يتم اعتمادها من قبل المجلس الاستشاري لتنفيذ الاستراتيجية .
- 161 - أعرب المؤتمر عن شكره لفخامته الرئيس عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال ، رئيس اللجنة الدائمة للإعلام والثقافة على استضافته للدورة السادسة لهذه اللجنة في داكار يومي 25 و 26 أكتوبر/تشرين الأول 2000 م ، وعلى المبادرة التي اتخذها من أجل دعم العمل الإسلامي المشترك في مجال الإعلام والثقافة .
- 162 - أشاد المؤتمر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتسمية العام 2001 م سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات ، واعتمد الوثيقتين اللتين أعدهما الخبراء الحكوميون للدول الأعضاء وبرنامج العمل التنفيذي ، كما أعرب عن ارتياحه لتكوين اللجنة الإسلامية لمتابعة الحوار في إطار الأمم المتحدة من الدول الأعضاء .
- 163 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تخصيص منح دراسية للطلبة الفلسطينيين الذين أصبحوا في انتقاضة القدس الشريف والطلبة الآخرين من أسر شهداء الانتفاضة ، كما دعا الجامعات في الدول الأعضاء إلى تخصيص منح دراسية بأسماء شهداء الانتفاضة من الأطفال وإطلاق اسم الشهيد محمد الدرة على إحدى هذه المنح .
- 164 - أكد المؤتمر ضرورة المساهمة في إنشاء وقف تتكون أصوله من الهبات والمنح والهدايا يكفي ريعه لدعم دخل ثابت للجامعات الإسلامية ، وحث الجهات المالحة على أن تضاعف جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف ، كما كلف الأمين العام ومجلس أمناء الجامعات الإسلامية بالسعى في هذا الاتجاه بغية إيجاد المال الكافي لهذا الوقف .
- 165 - أشاد المؤتمر بالإنجازات الرائدة التي حققتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والإعلام والاتصال لفائدة الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وبالخصوص في

كل من الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالمملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي من أجل الإعداد الجيد لهذا الاجتماع.

170 - دعا المؤتمر إلى عقد المؤتمر الإسلامي للوزراء المعينين بالطفل والشأن الاجتماعي في أقرب فرصة ممكنة ، كما كلف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة في هذا الشأن مع الدول الأعضاء ، ولاسيما تلك التي لديها خبرات متميزة في هذا المجال .

171 - أعرب المؤتمر عن ارتياحه للنشاطات التي تقوم بها اللجنة الإسلامية للهلال الدولي في المجالات الإنسانية والاجتماعية ، وأعرب عن أمله في أن تسارع الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على اتفاقية اللجنة أن تبادر إلى ذلك .

172 - أكد المؤتمر أهمية تعزيز التضامن الإسلامي ، وتوحيد الجهود للدفاع عن جميع القضايا الإسلامية ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ استراتيجية العمل الإسلامي المشترك في مجال الدعوة ، وإدخالها ضمن السياسات الوطنية للدول الأعضاء في كافة المجالات منوهاً بترشده به بشأن العمل الإسلامي المشترك .

173 - دعا حكومة دولة الكويت (صاحبة المبادرة) ، إلى إعداد استراتيجية شاملة للنهوض بالأوقاف الإسلامية وتنميتها وتفعيل دورها في تنمية المجتمعات الإسلامية وتقديمها إلى الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي .

سليم أميناً عاماً مساعداً لآسيا

174 - وافق المؤتمر بصفة استثنائية على الاتفاق الذي توصلت إليه كل من جمهورية باكستان الإسلامية وมาيلزيا بشأن منصب الأمين العام المساعد عن المجموعة الآسيوية إذ أعاد المؤتمر انتخاب سعادة السفير خالد سليم من

مجالات نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان ورعاية أبناء الجاليات الإسلامية في المهجر ، ودعم المؤسسات الثقافية والعلمية . وأعرب في هذا الصدد عن ارتياحه لقيام المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لمراجعة الهيكل الإداري والأكاديمي للجامعة الإسلامية في أوغندا ولوضع المناهج التربوية الملائمة لها .

166 - أعرب المؤتمر عن تقديره للنشاطات المتعددة التي يتبعها مركز البحث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا) من أجل زيادة الوعي لدى الرأي العام العالمي بالتراث الحضاري الإسلامي وجهوده الرامية إلى صيانة هذا التراث والحفاظ عليه .

167 - دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في تمويل مشاريع المجمع الفقهى المختلفة وبالخصوص مشروع معلمة القواعد الفقهية العامة والموسوعة الفقهية الاقتصادية التي تعتبر الأداة الأساسية لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، كما تعتبر الجوهر الحقيقى للفانون الإسلامي .

168 - أعرب المؤتمر عن شكره للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجميع الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات سخية لصندوق التضامن الإسلامي ووقفيتها ، وطلب منها تقديم المزيد من التبرعات لميزانية الصندوق والمساهمة في رأس مال وقف الصندوق .

169 - حث المؤتمر الدول العضاء على متابعة جهودها في تأصيل القيم الإسلامية لدى الشباب والقيام بمزيد من النشاطات الثقافية لصالحهم ، وأكد ضرورة عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب في مدينة الرياض في أقرب وقت ممكن ، مرحباً بالتعاون القائم بين

- الدكتور علي بن فطيس المري من قطر
عضوية لجنة القانون الدولي .

179 - أشاد المؤتمر بالجهود التي بذلها معايير الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام للمنظمة والتي أثمرت عن نتائج إيجابية ملموسة على صعيد ترشيد الانفاق في الأمانة العامة وتقدير وضعها المالي وتحسين أدائها مما ساهم في الرفع من مستوى فعالية المنظمة وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية . وحث المؤتمر الدول الأعضاء التي لم تؤد بعد مساعمتها الإلزامية في ميزانية الأمانة العامة وأجهزتها المتفرغة على المبادرة إلى الإيفاء بالتزاماتها والإسراع في تسديد متأخراتها لتمكين المنظمة من إنجاز المهام المنوطة بها وذلك تفادياً لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها بالنسبة للدول المختلفة عن الأداء .

تبرعات مالية للمنظمة

180 - خلال جلسة التبرعات أعلنت المملكة العربية السعودية عن تبرعها بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي لصالح منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها المتفرغة . كما تبرعت لصالح المنظمة دولة قطر ثلاثة ملايين دولار ودولة الكويت بثلاثة ملايين دولار وماليزيا ب مليون دولار ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لصالح صندوق التضامن الإسلامي .

181 - رحب المؤتمر بمبادرة ماليزيا استضافة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي سنة 2003 بکوالالمبور .

جمهورية باكستان الإسلامية لولاية ثانية مدتها سنتان فقط تبتدئ في فاتح يوليو/تموز 2001 وتنتهي في 30 يونيو/حزيران 2003 على أن يخلفه مرشح ماليزيا في المنصب ذاته لمدة سنتين فقط تبتدئ في تاريخ فاتح يوليو 2003 وتنتهي في 30 يونيو 2006 مؤكداً في الوقت ذاته استمرار العمل بالقاعدة العامة القضائية بانتخاب الأمين العام المساعد لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط كما أقرتها الدورة السابعة والعشرون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية . وأعرب المؤتمر عن تأييده لترشيح الجمهورية العربية السورية لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2002 - 2003 ولترشيح جمهورية باكستان الإسلامية ل المقعد نفسه لمدة 2003 - 2004 .

175 - أعرب المؤتمر عن تأييده لترشيح دولة قطر لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

176 - دعا المؤتمر الأمين العام إلى إنشاء تعاون وتنسيق مع مجموعة الثمانى يهدف إلى تحقيق تبادل النفع بين المنظمتين والنهوض بمصالحهما المشتركة .

177 - رحب المؤتمر بمبادرة جمهورية قرقازيا لعقد منتدى للحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا حول السلام والأمن والتنمية المتواصلة .

178 - أيد المؤتمر ترشيح شخصيات من الدول الإسلامية لعضوية هيئات دولية وذلك على النحو التالي :

نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية المغربية

بقلم : الدكتور ابراهيم رشيد

أستاذ بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء
نائب رئيس مجلس النواب المغربي

دراسات



أما في الدول الموحدة فإن الثانية من الناحية التاريخية كانت تهدف إلى تكريس مبدأ تمثيلية متميزة للطبقة الأرستقراطية (بغرفة عليا) وتمثيلية عامة للشعب (بغرفة سفلی) .

ومن تراكم التجارب ، عبر تمايز المراحل التاريخية لكل من الثانية الأرستقراطية والديمقراطية الليبرالية والفيدرالية ، وكذا الوظائف المختلفة التي أنيطت بها : سياسية وتمثيلية وتقنية ، قام الفقهاء الدستوريون وعلماء السياسية ببلورة مجموعة من المبررات وإبراز عدد من الخصائص في محاولة لدعم الطروحات المؤيدة لنظام الغرفة الثانية . ويمكن حصر أهم تلك المبررات في ما يلي :

1 - تدعيم شرعية المؤسسات السياسية من خلال تمثيلية متنوعة ومتكلمة تضم ممثلي الجماعات ، والنقابات وممثلي رجال الأعمال ، والفاعلين الاقتصاديين على اختلاف مشاربهم من حيث :

أ) توسيع وتدعيم القاعدة الديمقراطية للدول .

ب) تمثيل الوحدات الترابية المختلفة وإبراز التوجهات العامة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي .

2 - الحد من هيمنة واندفاع الغرفة الأولى قصد مراقبتها والتحكم في توجهاتها من حيث :

تقديم :

أثارت الثانية البرلمانية جدلاً كبيراً ، سواء لدى فقهاء القانون الدستوري ، أو لدى الفاعلين السياسيين .

ويمكن القول بأن الفقهاء الدستوريين يجمعون في هذا المجال ، على تمايز المراحل والبيئة التي انبتلت فيها هذه الظاهرة السياسية الدستورية انطلاقاً من الأسباب ومروراً بالأهداف والخيارات المختلفة التي أريد للثانية تحقيقها في سياق كل منظومة سياسية .

ولفهم هذه الظاهرة السياسية لابد من الوقوف عند أهداف ومبررات الثانية عامة ، قبل تحليل التجربة المغربية في هذا المجال ، للوقوف في النهاية عند آفاق التجربة المغربية بعد قرابة ثلاث سنوات من الممارسة الفعلية .

1 - أهداف ومبررات الثانية البرلمانية :

تهدف الثانية في الدول الفيدرالية إلى ضمان تمثيلية خاصة للدول الأعضاء من خلال غرفة منتخبة من لدن السكان بالاقتراع العام المباشر ، وغرفة منتخبة من لدن سكان كل دولة على أساس التساوي بين الدول الأعضاء .

وقد أملى هذا الاختيار طبيعة البنية السياسية للدول الفيدرالية ، والذي يرمي إلى تمثيل الأمة في شموليتها والدول الأعضاء في الفيدرالية بخصوصياتها .

المغربية ، ومستأنساً بالنظام البرلماني للجمهورية الفرنسية الخامسة كما مرت التجربة الدستورية المغربية بعدة تطورات فيما يخص الثانية البرلمانية ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- دستور 1962 نص على الثانية البرلمانية على الشكل التالي :

مجلس للنواب منتخب بالاقتراع العام المباشر ، ومجلس للمشائين منتخب بالاقتراع غير المباشر .

- دستور 1970 نص على نظام الغرفة الواحدة جمع فيها بين الاقتراع المباشر وغير المباشر ، وهي مجلس النواب حيث يتكون المجلس من 240 عضواً ، ينتخب تسعون منهم بواسطة الاقتراع العام المباشر ، ويتخذهما باقون بالاقتراع غير المباشر .

- دستور 1972 أقر نظام الغرفة الواحدة بشكلها السالف ، وهي مجلس النواب المكون على أساس ثلثين من الأعضاء ينتخبون بالاقتراع العام المباشر ، والثلث الباقى ينتخبون بالاقتراع غير المباشر .

- دستور 1996 المعدل ، عاد إلى نظام الغرفتين ، مجلس للنواب ينتخب بالاقتراع العام المباشر ، وأخر للمشائين ينتخب بالاقتراع غير المباشر ، كما انصبت أيضاً تلك التعديلات على وظائف المؤسسة البرلمانية من حيث مجال القانون ومسطورة تحريك المسؤولية السياسية للحكومة ووسائل المراقبة (الأسئلة ، لجن البحث والتقصي ...) وبالرغم من الديناميكية المحسوسة التي أحذتها هذه التعديلات في الممارسة البرلمانية ، ظلت التجربة المغربية متميزة من حيث العلاقات بين السلطة ووسائل العمل بالثابتين التاليين :

الأول : ثنائية السلطة التنفيذية (ملك - حكومة) بأدوات دستورية فاعلة تجاه المؤسسة النيابية والحكومية : توجيه السلطة التشريعية

أ) تليين النزاعات بين الغرفة الأولى والحكومة .

ب) تليين الديناميكية الديمقراطية بالغرفة الأولى .

3 - بناء منظومة تمثيلية تؤمن توازناً أفضل في ممارسة السلطة والمراقبة ونجاعة في الوظيفة التشريعية من حيث :

ضمان العمل لبرلمان هادئ ومتوازن وغرفة للفكير تبقى تحت السيطرة المباشرة للسلطة التنفيذية والمرافق المحافظة التي لا تتوكى تغيير الواقع المعيش للساكنة .

وباستقراء التجارب في مجال الثانية في أغلب الدول ، نجد أن الغرفة الثانية قامت بأدوار محافظة متميزة في إطار المنظومة السياسية وطبيعة العلاقات بين السلطة العمومية ، استناداً إلى أصولها التاريخية وبنيتها الطبقية والأدوات والوظائف المخولة لها (من حيث سلطة القرار والمراقبة ، ومسألة الحل ...) والتي لم تصل حد التمايز أو التكافؤ مع الغرفة الأولى ، بفعل مصدر وأسس التمثيلية غير المباشرة في أسلوبها والحدودة في نطاقها (استثناء تجربة مجلس الشيوخ الأميركي وتجربة الغرفتين في إيطاليا وبلجيكا) .

2 - التجربة المغربية في مجال الثانية :

في إطار السياق التاريخي السابق ، واستثناساً بمختلف التجارب في مجال الثانية وخاصة بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤسسات الجمهورية الفرنسية الخامسة ...) ، يمكن الحديث عن تجربة الغرفتين في التطبيق المغربي من حيث إطارها وأسسها وخصوصياتها ، وكذا حصيلتها في محاولة لملامسة آفاقها .

لقد اختار المغرب منذ دستور سنة 1962 التعديدية السياسية والتنظيم البرلماني ، مستنداً إلى مجموعة من الخصوصيات التقاليدية

لأعضاء مجلس النواب (الفصل 75) .
- ملتمس الرقابة يقدمه مجلس النواب ، بعد توقيع ربع أعضائه ، ولا يقبل الملتمس إلا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضائه (الفصل 76) .

وقد نظم الدستور مسألتي التبيه وملتمس الرقابة بالنسبة لغرفة الثانية كما يلي :
- يمكن لمجلس المستشارين أن يتقدم بملتمس تبيه للحكومة أو ملتمس رقابة ضده ، مع اشتراط توقيع ثلث أعضائه عند التقديم ، وموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائه ليصبح ذا مفعول (الفصل 77) .

إن نظام الثانية البرلمانية في الدول النامية ومن بينها المغرب ، كان موضوع تساؤل وانتقاد ، وذلك لعدة أسباب منها :

- إن هذه الدول لم تمر بنفس التطورات التاريخية التي دعت إلى إحداث غرفتين ، إداهاماً عليها وتمثل الأرستقراطية ، والأخرى دنياً وتمثل عامة الشعب .

- إن هذه الدول النامية في حاجة إلى مؤسسة تشريعية ديناميكية وسريعة ، للاستجابة للحاجات الملحة للتنمية بالسرعة المطلوبة ، في حين أن الإزدواجية كثيراً ما تؤدي في هذه الدول (وحتى في بعض الدول المتقدمة) ، نظراً لعدة عوامل سياسية وإدارية واجتماعية ، إلى بطء ملحوظ في العمل التشريعي ، وخصوصاً إذا كانت إحدى الغرفتين أو كلاهما مرتبطة بعوامل ضغط سياسية أو سلطوية أو اقتصادية أو اجتماعية .

- الثانية البرلمانية تتطلب تكالفة مالية وبشرية إضافية لا تتوفر لدى الدول النامية ، بل إنها تكون في أشد الحاجة إلى توظيف هذه الاعتمادات المالية الإضافية لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

- الثانية البرلمانية ارتبطت في بعض

في مختلف المراحل ، كما أن المجالات الدبلوماسية ، وتعيين كبار موظفي الدولة بالإضافة إلى المجال القضائي والعسكري تعد من اختصاصات الملك ، بينما تسند المهام التنفيذية والتربية إلى الوزير الأول والوزراء.

الثاني : تقنين لمحال تحرك المؤسسة التشريعية ووسائل عملها (مجال القانون ، تحديد الدورات ، جدول الأعمال ، الأغليان الموصوفة لاتخاذ القرار ، مراقبة النظام الداخلي ...) .

وفي هذا الإطار المقترن للتطبيق البرلماني المغربي ذي الغرفة الواحدة ، اندرج التعديل الذي أريد له ، بإحداث غرفة ثانية ، تحقيق تمثيلية أوسع لمختلف الجهات والقطاعات بالبلاد وإرساء الجهة التشريعية والرفع من الأداء الوظيفي للمؤسسة التشريعية .

وباستقراء التعديلات الجديدة في الدستور المعديل ، نجد أن الغرفتين شتركان وتماثلان في أغلب الاختصاصات التشريعية والرقابية ، ولا تختلفان إلا فيما يتعلق بتحريك المسئولية السياسية للحكومة أمام المجلسين (المواد 60-75-76-77 من الدستور) :

- فالحكومة في الفصل السادس من الدستور مسؤولة أمام الملك والبرلمان بغرفتيه الوزير الأول ملزم بتقييم برنامج الحكومة ، بعد تعيينه من لدن الملك ، أمام الغرفتين ، على أن الغرفة الأولى وحدها هي التي تقوم بالتصويت على هذا البرنامج ، أما الغرفة الثانية فتكفي بالمناقشة فقط .

أما فيما يتعلق بمسألتي الثقة وملتمس الرقابة ، فقد نظمها الدستور بالنسبة لغرفة الأولى كما يلي :

- يمكن للوزير الأول أن يربط مواصلة الحكومة لمهامها بتصويت منح الثقة بشأن تصريح يقدمه ، ولا يمكن سحب الثقة من الحكومة أو رفض النص إلا بالأغلبية المطلقة

الغرفتين دون أي مبرر .

3 - استنتاج :

لقد جاء إحداث الغرفة الثانية بالمغرب ، في نطاق التعديل الدستوري لسنة 1996 ، بعد المطالبات السياسية العديدة التي نادت بانتخاب مجلس النواب بكامله عن طريق الاقتراع العام المباشر .

ويسود الاعتقاد حالياً أن مجمل السلبيات المذكورة آنفًا ، بخصوص الثانية البرلمانية في الدول النامية ، قد تكررت في ظل هذا التعديل الدستوري ، كما أبانت عنها الممارسة طيلة مدة هذه التجربة . وهذا ما يستدعي التفكير في العودة إلى نظام الغرفة الواحدة ، المنتخبة عن طريق الاقتراع العام المباشر ، مع الاكتفاء بمحالس الجهات ، بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فيما يخص التمثيل الجهوي والقطاعي لمختلف الحساسيات المهنية والاقتصادية والاجتماعية .

كما أن انتخابات نزيهة وشفافة ، كفيلة بالإضافة إلى الأحادية البرلمانية ، بضمان فعالية وسرعة أكثر في المجالات التشريعية والرقابية ، وهذا ما يحتاجه بلد نام مثل المغرب في الظروف الراهنة .

التجارب الدستورية ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، بالنظام الفيدرالي ، حيث تمثل الغرفة الثانية الولايات المكونة للدولة الاتحادية ، أما في الدول البسيطة النامية ، مثل المغرب ، فإن التمثيل الجهوي يمكن أن يتأنى بفعالية من خلال مجالس الجهات التي تعتبر برلمانات جهوية مصغرة .

- يؤخذ على الثانية البرلمانية في كثير من الدول النامية بأنها وإن كانت تساهم في تكوين وتوسيع الطبقة السياسية ، وإعداد نخب وقيادات جديدة ، إلا أن كلفتها الاقتصادية وحتى السياسية ، تفوق في الغالب قدرات هذه البلدان ، وخاصة عند حدوث تعارض مفتعل بين غرفتي البرلمان .

- يؤخذ على هذه التجارب كذلك بأن بعضها (حالة المغرب مثلاً) تتسم بتكرار العمل في الغرفتين ، نظراً لتدخل الاختصاصات وتشابهها ، حيث تحول الغرفة الثانية من غرفة للتفكير والتأمل ، إلى نسخة مكررة في اختصاصاتها للغرفة الأولى الشيء الذي يؤدي إلى التعقيد والإزدواجية دون أي جدوى سياسية . كما أن المراقبين والرأي العام يلاحظون نوعاً من الرتابة والملل نظراً لأن نفس العمل التشريعي والرقابي يمر في

المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي⁽¹⁾

دراسات



بِقَلْمِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ سَعِيدِ نَابِلِسِي

عَمِيدِ الْمَعْهُدِ الْعُالَىِ لِلْإِدَارَةِ بِدَمْشَقِ

مقدمة :

شهد القرن العشرون انعطافات هامة في تاريخ البشرية لم يشهدها العالم من قبل بعمقها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية . فقد تهافت امبراطوريات كان لها مسبق السيطرة على أجزاء هامة من العالم وظهرت امبراطوريات جديدة من ناحية أخرى ، وقبل عقد من الزمن انهارت الدولة السوفيتية .

وغير العقد الأخير بانتهاء حقبة ما عرف باسم الحرب الباردة وسيادة القطب الواحد متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الرأسمالية العالمية .

وعلى الرغم من ذلك يتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بأنه عالم المتافقضات فقد تفجرت جملة من التناقضات لم تكن معروفة في مرحلة الحرب الباردة . وقد برزت هذه التناقضات على سطح العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية نتيجة غياب الآليات التي يفترض أن تديرها وتنظيمها في هذه المرحلة الهامة على أساس وقواعد التكافؤ في العلاقات بين دول العالم .

ومنذ بداية العقد الحالي بوز على السطح تياران متافقان يتجاذبان عالم اليوم الأول تيار اندماجي على الصعيدين الإقليمي والعالمي يتجسد في السعي إلى تعميم العولمة لتشمل الاقتصاد والثقافة والإعلام . ويتجسد هذا التيار كما نشهد حالياً في اندماج مؤسسات اقتصادية وشركات كبرى فوق القومية ومصارف ومؤسسات إعلامية برأوس أموال ضخمة . وعلى رأس هذا الاندماج شركات أمريكية تتغلغل في جسم الاقتصاد العالمي في محاولة منها لفرض سيطرتها الكاملة . ومن ناحية أخرى يشهد العالم تياراً تفتيتاً يهدد سيادة بعض الدول من الداخل كما يهدد الاستقرار الإقليمي ومنها بعض الدول العربية .

⁽¹⁾ عن جريدة كفاح العمال الاشتراكي (الاتحاد نقابات العمال في سوريا) العدد 1861 - 30/11/2000 .

دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها . أي أن ظاهرة العولمة التي شهدتها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال . وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله ، والعلومة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى النمط ومظاهره . إذ أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جماء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ .

وعند المفكر العربي د. محمد عابد الجابري ، العولمة مقرونة بثقافة الاستهلاك تعني إرادة الهيمنة أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معاً . أما العالمية فهي طموح إلى الارتفاع والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي . العولمة احتواء العالم والعالمية فتح على ما هو كوني وعالمي .

دون الخوض في مفاهيم العولمة الجديدة ، إلا أنها جميعاً تعبّر عن ظاهرة كونية رأسمالية الطابع تأخذ مضامين وأشكالاً واستراتيجيات وسياسات محددة تهدف في النهاية إلى تثبيت دعائم رأس المال العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى هذا الأساس تبدو العولمة إلى حد كبير إعادة لتقسيم العالم وفق مبدأ الأقوى لكن لبوسها اقتصادية وتقانية ومالية واتصالية يستخدم في تحقيقها كل وسائل العلم الحديث والتكنولوجيا المعاصرة بدلاً من الاحتلال العسكري المباشر الذي كان سائداً في بداية هذا القرن . ويمكن القول بأن الشبكات المالية والتجارية والقافية والإعلامية تقوم برسم

في المرحلة الحالية بتردد الحديث حول العولمة باعتبارها الحامل أو المجسد للمتغيرات الدولية في المرحلة القادمة وربما البعيدة المدى . ورغم المظاهر العديدة للعولمة وتبلور العديد من مؤشراتها واتجاهاتها إلا أنها مازالت في مرحلة انتقالية تعمل الولايات المتحدة على دفعها وتعيمها لاحتواء أنحاء المعمورة ، وهي بهذا المعنى عولمة أمريكية رأسمالية الشكل والمضمون .

1 - المتغيرات الدولية في مفهوم وأبعاد العولمة :

يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة معقدة وشائكة نظراً لعدد التعاريف وأنحياز المعرفين الإيديولوجي رفضاً وقبولاً .

وتوجد هناك تفسيرات وأوصاف عامة وعديدة للعولمة تعطي كلها فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية . فالبعض يعرفها بوصفها مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكره الأرضية في بعدها المكاني ، وهي من ناحية أخرى تتضمن تعديلاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول التي تشكل المجتمع الدولي . في حين يرى أحد علماء السياسة الأميركيين جيمس روزناؤ في مفهوم العولمة ، رغم أن الأمر يبدو مبكراً ، علاقة بين مستويات متعددة للتحليل تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجية كما تشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتدخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق تمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة .

ويمكن اعتبار التعريف الذي ورد في كتاب مفهوم العولمة للدكتور صادق جلال العظم من أكثر المفاهيم دقة وشمولاً حيث ينص هذا التعريف على أن العولمة هي :

وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية

قوية تخطط للشركة ككل .

وتصمم استراتيجيات إنتاجية وتسويقية للسوق العالمي بوصفه مجالاً أساسياً لممارسة نشاط هذه الشركة .

لقد مكنت منجزات التقدم العلمي والتكنولوجيا من حاسوبات آلية وتكنولوجيا الاتصالات الشركات متعددة الجنسيات من أن توسع في أنشطتها على كافة المستويات القطاعية والإقليمية والدولية كما وفرت لإدارتها وإمكانياتها السيطرة على الفروع والشركات التابعة لها وبما يخدم أهداف الشركات الأم ذاتها وبغض النظر عن أهداف الوحدات التابعة لها وأهداف ومصالح الدول المضيفة لهذه الشركات .

إحدى الاتجاهات الهامة نحو العولمة يتمثل في إقامة منظمة التجارة العالمية عام 1994 والتي تتضمن في جوهرها وأبعادها تحريراً للتجارة العالمية ضمن خطة محددة .

ولكن المفاوضات ما زالت مستمرة ولم تبلغ نهايتها كما أن العديد من دول العالم الثالث لم تعلن انضمامها بعد إلى هذه المنظمة وهي تتردد في الانضمام لما تتضمنه من بعض المخاطر على اقتصاديات هذه الدول وهذا يلقي حالياً معارضة شديدة تمثلت في المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها مدينة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في هذه المدينة في أواخر العام الماضي ولقد انتشرت هذه الاحتجاجات في بلدان أخرى ضد المنظمة والمؤسسات الدولية الأخرى ذات التأثير في مجريات الاقتصاد العالمي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتندى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في أوائل هذا العام في مدينة دافوس في سويسرا وتعبر هذه التظاهرات والاحتجاجات عن خوف الطبقات العاملة والوسطى من فقدان أعمالهم جراء تسامي نحو العولمة الاقتصادية وتمثل أيضاً

الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية والاقتصاد العالمي بحيث يتحول العالم من منطق الدولة - الأمة إلى منطق الاقتصادات فوق القومية ومن متابعة ما يجري في هذه المرحلة فإن إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية والانحراف في النظام الاقتصادي الدولي كما هو مخطط لها من قادة العولمة قد يؤدي إلى إفقار مفهوم السيادة الوطنية وإضعاف دعائمها في الدولة المنخرطة في النظام الاقتصادي الذي تحاول الرأسمالية العالمية تحديد هويته وأبعاده المستقبلية .

ولعل الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيراً عن الاقتصاد المعلوم فهي تترتب في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل على إمكانيات مادية وبشرية هائلة يمتد بعضها إلى أقصى بقاع العالم وقد عمدت الشركات متعددة الجنسيات إلى توزيع وتنوع أنشطتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة وقطاع الخدمات والمال والمصارف الدولية بغية توزيع المخاطر وتتوسيع مصادر الربح وأصبحت الشركات الأم بمثابة شركات قابضة تنشر استثماراتها في كل المجالات وتمارس أعمالها بواسطة فروع أو شركات مستقلة مملوكة لها أو بواسطة شركات مختلطة برؤوس أموال محلية وهي تتولى إنتاج عدد محدود من أجزاء السلعة لا تتكامل حلقات إنتاجها إلا عن طريق العديد من الوحدات الإنتاجية . وتنتشر هذه الوحدات في معظم بقاع العالم مما ينتج للشركات الدولية النشاط للاستفادة من المزايا النسبية المتاحة في هذه الدول من حيث وفرة المواد الأولية ورخص الأيدي العاملة بالإضافة إلى توفر الأسواق . وبهذه الطريقة تسعى الشركات عبرة القارات إلى تحويل العالم إلى ميدان اقتصادي واحد محروم من القيود الجيوسياسية وبغية بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم أوجدت هذه الشركات إدارة مركزية

انعكس هذا التطور على بعض الأقطار العربية غير النفطية في صورة استثمارات جديدة بمعونات وقرص من الدول النفطية . إلا أن الظاهرة الأهم التي رافقـت هذا التطور هي انتقال العمالة وبشكل مكثـف من الأقطار غير النفطية إلى الأقطار النفطية وتحديـداً أقطار الخليج العربي .

إلا أن هذا الاتجـاه بدأ يميل إلى التراجع في عـقد السبعينـيات على وجه الخصوص وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التي استفـدت قسماً كبيرـاً من الموارد المالية للدول العربية النفطية فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية الباهـظة .

ولهذه الأسباب مجتمعة وفي مقدمتها قصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شـتى الأقطـار العربية عن مـسايرة مـتطلـبات التـطـور وعلى رأسـها مـواجهـة العـرض المتـزاـيد من قـوـة العـمل في أـسـواق العـمل العـربـيـة فإنـ مـعـظم الأقطـار العـربـيـة تـواـجه حالـياً أـزمـات حـادـة ذاتـ أـبعـاد اقـتصـاديـة واجـتمـاعـيـة وتقـنيـة وتقـافـيـة سـيـكونـ لهاـ الأـثـر السـلـبيـ علىـ مـسـتـقبـل هـذـه الأـقطـار إـذـا لمـ تـسـارـع إـلـى مـواـجـهـة هـذـه التـحـديـات .

ومن المؤشرات السلبية بالـغـة الخطـورة ازديـاد مـعـدـلات البطـالـة فيـ الوـطن العـربـي .

وـحسب آخر اـحـصـائيـات تـقرـيرـ البنكـ الدـوليـ وـمنظـمةـ العملـ العـربـيـةـ فإـنـ مـعـدـلاتـ البطـالـةـ تـتـجاـزوـ فيـ بـعـضـ الأـقطـارـ العـربـيـةـ نـسـبةـ 20%ـ كـمـاـ هوـ الحالـ فيـ الجـزـائـرـ والـيـمـنـ وـلـبـانـ وـتـصلـ هـذـهـ المـعـدـلاتـ فيـ الأـقطـارـ الآخـرىـ إـلـىـ 15%ـ حـسـبـ التـقـيـدـاتـ المـتـاحـةـ وهـيـ نـسـبةـ مـرـتفـعةـ بـالـمـقـايـيسـ الدـولـيـةـ وهـذـهـ النـسـبـ قـابـلـةـ لـلـزيـادـةـ فيـ المـسـتـقـبـلـ بـسـبـبـ اـرـفـاقـ مـعـدـلـ نـمـوـ قـوـةـ العـملـ العـربـيـةـ الـبـالـغـةـ 4%ـ سـنـوـيـاـ وهـيـ أـعـلـىـ مـعـدـلـ النـمـوـ السـكـانـيـ وـزـيـادـةـ عـدـدـ الـبـاحـثـينـ عـنـ عـملـ بـيـنـ الـفـنـاتـ الشـابـةـ وـخـاصـةـ الـفـنـاتـ التـيـ اـكـتـسـبـتـ مـسـتـوـيـاتـ مـتـقـدـمةـ مـنـ التـعـلـيمـ المـهـنـيـ وـالـجـامـعـيـ وـرـغـمـ اـخـتـالـفـ نـوـعـيـةـ مـخـرـجـاتـ العـملـةـ العـربـيـةـ

معدـاةـ لـلـقـرـاراتـ غـيرـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـتـيـ تـتـخـذـهـاـ الـأـقـلـيـةـ الـغـنـيـةـ وـالـتـيـ تـؤـثـرـ سـلـبـاـ عـلـىـ حـيـاةـ مـلـاـيـنـ الـشـرـقـيـةـ فـيـ الـعـالـمـ .

3 - العمالة العربية والمتغيرات الدولية :

يشـيرـ التـقـرـيرـ الـاـقـتـصـاديـ الـعـربـيـ الموـحدـ لـعـامـ 1999ـ إـلـىـ عـدـدـ السـكـانـ فـيـ الـوـطنـ العـربـيـ الـذـيـ بلـغـ 270ـ مـلـيـونـ نـسـمةـ وـهـذـاـ العـدـدـ سـيـكونـ فـيـ تـرـاـيـدـ مـسـتـمـرـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ بـسـبـبـ اـرـفـاقـعـ مـعـدـلـ النـمـوـ السـكـانـيـ فـيـ مـعـظـمـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ وـالـتـيـ يـتـجـاـزـوـ فـيـ الـبـعـضـ مـنـهـاـ 3%ـ سـنـوـيـاـ .ـ وـمـنـ الـبـدـيـهيـ أـنـ يـكـونـ لـلـوـاقـعـ السـكـانـيـ وـمـسـتـقـبـلـهـ فـيـ الـوـطنـ العـربـيـ تـأـثـيرـهـ الـبـالـغـ الـأـهـمـيـةـ عـلـىـ التـطـورـ الـكـيـ وـالـنـوـعـيـ لـلـعـمـالـةـ فـيـ الـوـطنـ العـربـيـ وـكـمـاـ هـوـ مـعـلـومـ فـيـ الـغـالـيـةـ الـعـظـمىـ مـنـ سـكـانـ الـوـطنـ العـربـيـ تـتـمـرـكـ فـيـ الـدـوـلـ الـعـربـيـةـ غـيرـ الـنـفـطـيـةـ وـيـعـانـيـ بـعـضـهـاـ مـنـ النـقـصـ فـيـ الـمـوـاردـ الطـبـيـعـيـةـ وـرـأـسـ الـمـالـ وـبـالـتـالـيـ اـنـخـافـصـ مـعـدـلـاتـ التـرـاكـمـ وـالـاسـتـثـمـارـاتـ وـتـنـشـيـ الـبـطـالـةـ الـظـاهـرـةـ وـالـمـقـنـعـةـ .ـ يـتـوزـعـ سـكـانـ الـوـطنـ العـربـيـ بـيـنـ الـحـضـرـ وـالـرـيفـ بـنـسـبةـ 54%ـ وـ 46%ـ عـلـىـ التـوـالـيـ حـسـبـ إـحـصـائـيـاتـ التـقـرـيرـ الـاـقـتـصـاديـ الـعـربـيـ الموـحدـ لـعـامـ 1998ـ وـبـالـرـغـمـ مـنـ التـنـاقـصـ التـرـيجـيـ الـذـيـ طـرـأـ عـلـىـ نـسـبةـ سـكـانـ الـرـيفـ فـيـ الـوـطنـ العـربـيـ خـلـالـ الـعـقـودـ الـمـاضـيـةـ نـتـيـجـةـ تـرـاـيـدـ تـيـارـاتـ الـهـجـرـةـ مـنـ الـرـيفـ إـلـىـ الـمـدـيـنـةـ .ـ إـلـاـنـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ لـاـ تـعـبـرـ عـنـ النـمـوـ الـحـضـرـيـ بـالـمـعـنىـ الـاـقـتصـاديـ وـالـاـجـتمـاعـيـ وـبـصـورـةـ عـامـةـ لـمـاـ تـتـمـاشـيـ مـعـدـلاتـ النـمـوـ الـاـقـتصـاديـ فـيـ الـمـدنـ العـربـيـةـ مـعـ مـعـدـلاتـ الـهـجـرـةـ الدـاخـلـيـةـ الـأـمـرـ الـذـيـ أـدـىـ إـلـىـ اـرـفـاقـعـ مـعـدـلاتـ الـبـطـالـةـ فـيـ الـمـدنـ فـضـلـاـ عـلـىـ تـرـاـيـدـ مـعـدـلاتـ الـفـقـرـ وـاـنـخـافـصـ مـسـتـوـيـ الـخـدـمـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـتـدـنـيـ مـسـتـوـيـ الـحـيـاةـ بـصـورـةـ عـامـةـ .ـ

لـقـدـ شـهـدـتـ بـعـضـ الـأـقطـارـ العـربـيـةـ وـخـاصـةـ الـنـفـطـيـةـ مـنـهـاـ تـطـوـرـاـ مـلـحوـظـاـ خـلـالـ فـتـرـةـ السـبـعينـاتـ وـمـاـ بـعـدـهـ اـرـفـاقـعـ أـسـعـارـ الـنـفـطـ وـقـدـ

تطور التقسيم الدولي للعمل الجديد دفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى الاهتمام بالدول الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وركزت استثماراتها في هذه الدول التي تدر أقصى ما يمكن من الربح فمن أصل 500 شركة دولية كبرى تركز نشاط ثلث عدد هذه الشركات على الفروع الصناعية التي تتطلب استخداماً عالياً لنتائج البحث العلمية والتكنولوجية وغالباً ما تتحقق هذه الشركات بمراكم البحث والتطوير في المقرات الرئيسية للشركة الأم مما يعني أن عمليات البحث العلمي والتطوير التقني تتم في أجزاء منعزلة تابعة للشركة الأم وتصل أرباح هذا النوع من الشركات إلى معدلات عالية تفوق معدلات الشركات الدولية الأخرى نتيجة اعتمادها على المكون التكنولوجي والتقييمات الإنتاجية المتقدمة مما يكسبها وضعاً احتكارياً على المستوى الدولي ويمكنها من جني الأرباح الطائلة يذكر هنا أن أعلى الأرباح تجنيها شركة مايكروسوف特 الأمريكية .

كذلك يذكر نشاط الشركات دولية النشاط في المجال المصرفي الذي تتخصص فيه 130 شركة من أصل 500 شركة دولية كبرى .

في السنوات القليلة الماضية اتسع النشاط المالي في مجال المصارف والتأمين والأوراق المالية وتزايد بمعدلات تفوق الزيادة التي طرأت على الإنتاج المادي ولم يعد يقتصر نشاط المصارف الدولية على قبول الودائع وجمع المدخرات والفوائض المالية في أنحاء العالم وكذلك منح القروض وإنما تخطاه ليشمل الاستثمار في الصناعة والزراعة والنقل وغيرها .

وأضحت الأصول المالية المتداولة وما يرتبط بها من نشطة إنتاجية وتسويقة مختلفة أحد السمات الرئيسية للاقتصاد الدولي المعاصر .

نتيجة اختلاف الهياكل الاقتصادية والنظم الاجتماعية والتعليمية بين الأقطار العربية يوجد هناك قواسم مشتركة في واقع العمالة العمالية العربية البطالة بأنواعها ، انخفاض الأجور ، انخفاض نسبة العمالة في القطاعات المنتجة وارتفاعها في قطاع الخدمات وهذه القطاعات جميعها تتسم بانخفاض شديد في إنتاجية العمل الفردي والاجتماعي نتيجة انخفاض معدل التراكم الرأسمالي ومعدل الاستثمار وتختلف المستوى التقني ومستويات مهارات وخبرات العمل بالإضافة إلى تفشي الأمية وبنسبة لباس بها في أوساط الطبقات المنتجة في الوطن العربي .

بالنسبة لتأثير المتغيرات الدولية وانعكاساتها على العمالة في الوطن العربي تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدداً كبيراً من الأقطار العربية مازال بعيداً عن تأثيرات واتجاهات العولمة والاندماج الفعلي في نظام التجارة العالمية وأسواق الدولي باستثناء الدول العربية النفطية التي تعتمد في علاقاتها مع الأسواق العالمية على تصدير النفط إليها واستيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والإنتاجية من هذه الأسواق . فمن المعلوم أنه خلال العقود الثلاثة الماضية اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية عبر الشركات عبرة القارات ولم يكن نصيب معظم الأقطار العربية من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يستحق الذكر وعلى عكس ذلك فمن المفارقات المثيرة للدهشة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية وبصورة خاصة الفوائض المالية النفطية اتجهت إلى الأسواق والمصارف العالمية الرأسمالية لتصب في دورة رأس المال العالمي وإعادة إنتاجه في الدول الرأسمالية ومناطق أخرى من العالم . وللدلالة على ذلك تجدر الإشارة إلى أن

الإنتاج الاجتماعي أو أنها تمارس عملاً غير منتج لا ينعكس في تسريع وتائر التنمية وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي الوطني .

من ناحية أخرى ورغم الجنوح المتزايد للهجرة الخارجية وخاصة ما بين الفئات الشابة فإن أسواق العمل العالمية ومنها العربية النفطية موصدة أمام تدفق الأجيال الباحثة عن العمل وخاصة إذا علمنا بأن العديد من الدول الصناعية المتقدمة الأوروبية خاصة تعاني من ارتفاع البطالة لم تشهدوا في فترات لاحقة .

وللبرهان على تأثير الاتجاهات الدولية وأسواق العمل الدولية على العمالة العربية في ظل الأوضاع العربية الاقتصادية السائدة وعوامل التنمية المازومة يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة في بعض الدول العربية فعلى سبيل المثال بلغ عدد العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين وحدهم في مصر مليون وثمانمائة ألف عاطل عام 1995 ومصر كما هو معروف بدأت تجربة الانفتاح والشخصنة وتحرير التجارة والأسوق في العديد من القطاعات قبل غيرها من البلدان العربية .

وفي الجزائر حيث بدأت سياسات التصنيع التقييل بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة وانتشرت مشاريع تسليم المفتاح باليد منذ مطلع السبعينيات وحيث تم التركيز على رفع إنتاجية العمل بالاعتماد على التقنيات الحديثة دون الاهتمام بالتشغيل واستيعاب قوة العمل الفائضة فإن هذا البلد العربي يسجل واحداً من أعلى معدلات البطالة في العالم وتعم البطالة بين الفئات العمالية وخاصة الشباب والنساء فالبطالة والفقر حسب رأي العديد من الباحثين والمهتمين تعد من أهم عوامل ما تشهده الجزائر من أحداث .

ويمكن إعطاء اليمن كمثال آخر عن التأثيرات السلبية الناجمة عن الخلافات العربية بالإضافة للعوامل الداخلية فالبطالة والفقر تفاصلاً

ما يمكن قوله في هذا المجال ونتيجة لاتجاهات الشركات الدولية متعددة الجنسية وخياراتها لمناطق الاستثمار في العالم التي تحقق مصالحها الخاصة فإن المنطقة العربية مازالت خارج نشاط هذه الشركات باستثناء الشركات الدولية العاملة في مجالات النفط ومشتقاته والتي تستخدم تقنية عالية وأيدي عاملة عالية المستوى العلمي والتكنولوجي وقد تكون غير عربية في كثير من الحالات .

تفيد التقديرات الإحصائية المتاحة أن قوة العمل العربية بلغت 85 مليون نسمة وكما أشرنا فإن معدل البطالة في حالة ارتفاع مستمر نتيجة تراجع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية وبسبب تزايد معدلات قوة العمل الجديدة الوافدة إلى سوق العمل سنويًا .

ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي - حالياً لا يوجد إحصائيات دقيقة - حوالي 12 مليون عاطل وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1999 فإن عدداً لا يأس به من الدول العربية كالسودان واليمن وموريتانيا والصومال تقع في ترتيب الدول ذات التنمية المنخفضة أو ما يطلق عليها بلدان الفئة الثالثة والتي يبلغ نصيب الفرد من هذه الاستثمارات الإجمالية حوالي 4 دولارات فقط بينما لا يزيد نصيب الفرد من هذه الاستثمارات في بعض الدول العربية ذات الفئة الثانية حسب تصنيف تقرير التنمية البشرية عن 31 دولاراً في حين يقارب نصيب الفرد حوالي 300 دولار في الدول ذات الفئة الأولى .

ما يمكن استنتاجه واستقرأوه من واقع الطبقات العاملة في الوطن العربي بأن قسماً لا يأس به من أعدادها مازال خارج عملية النشاط الاقتصادي أو بكلمة أخرى فإن نسبة كبيرة من قوة العمل تعاني من التهميش الاقتصادي والاجتماعي وهي خارج عملية

تعاني منها أسواق العمل العربية فإن الفجوة بين هذه الأسواق والأسواق الدولية ستزداد عمقاً مما قد يؤدي إلى حالات عدم التكافؤ وسيطرة الأسواق العالمية على الأسواق الوطنية في الوطن العربي . هذا بدوره سيؤدي حتماً إلى تعميق الظواهر والمعضلات التي تعاني منها أسواق العمل العربية .

تجاه هذا الوضع هناك تساؤلات عديدة تطرح نفسها باللحاظ وهي تشكل تحديات جدية في الوقت الحاضر والمستقبل أمام أسواق العمل العربية وإذا كانت هذه التحديات أصبحت واضحة للعيان فهنا لابد من التساؤل حول العمل للخروج من هذا المأزق ومواجهة تيارات العولمة واتجاهاتها ضمن استراتيجيات علمية وواقعية تساعده في المستقبل على رفع مستوى العمالة الكمي والنوعي في الوطن العربي .

أ - في الميدان الاقتصادي - الاجتماعي تتلخص تلك المواجهة الإيجابية في الحفاظ على المصالح الوطنية والاستمرار بدعم الإنفاق الاجتماعي ومنع تدهور أوضاع الفئات العاملة الفقيرة والمتوسطة ولتحقيق هذا الهدف لابد أن تكون الأقطار العربية حرة في تحديد خياراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وبكلمة أخرى أن تكون هذه الأقطار متحركة من سطوة الأسواق العالمية في تحديد القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني وبالتالي أن تحدد نفسها وليس الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية ميادين الإنتاج التي يمكن أن تسهم في تطوير القوى العاملة كما وأنواعاً من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الملائمة والتي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الفائضة كما يجب أن تكون الأقطار العربية حرة في تحديد آليات الإصلاح الاقتصادي ووتائمه ومجالاته لا أن تفرض عليها من الخارج كما حدث في بعض الدول التي انتهت

إلى حد خطير بعد عودة العمال اليمنيين من دول الخليج على أثر حرب الخليج الثانية ونتيجة لما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي نفرضها قوى العولمة التي أدت إلى التضخم الهائل وارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن دفع رواتب بعض قنوات العمل والموظفين .

إن انحراف المنطقة العربية في اتجاهات العولمة ربما يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاستثمارات في بعض القطاعات التي تختارها القوى الممثلة لهذه الاتجاهات وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات وإلى زيادة إنتاجية العمل في بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالأسواق العالمية ، إلا أن النتيجة المتوقعة للعولمة من خلال سياسات المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات متعددة النشاط هي زيادة معدلات البطالة وتعزيز الفقر وتعيميه وبالتالي انتشار التطرف والعنف والفوضى الاجتماعية إذ يستحيل التفكير بأن الرأسمالية العالمية وتغيرات أسواق العمل الدولية ستكون قادرة على حل هذه المشاكل الحالية والمتفاقمة في المستقبل .

ومن الملاحظ أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط إلى جذب الكفاءات والأدمغة النادرة القادرة على التلاوم مع معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث فتحت الدول الأوروبية أبوابها لليد العاملة الأجنبية ومنها العربية ومن مستويات مختلفة في المهارة لإعادة الإعمار وإصلاح ما خربته الحرب . أو بكلمة فإن أسواق العمل في الدول الصناعية المتقدمة خاضعة لمتغيرات سريعة لتسابير التغيرات المتتسارعة في تقنيات العمل والإنتاج وتغيرات المعلوماتية والاتصال وفي حال استمرار حال التخلف التقني والمهني التي

سياسات التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

ب - وحتى تكون البلدان العربية في وضع يمكنها من تحديد خياراتها لابد أن تمتلك زمام المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي والأقطار العربية مجتمعة تمتلك كل الإمكانيات المناسبة فيما لو انتهت موقعاً موحداً في مجالات التنسيق والتكميل الاقتصادي والسياسي . إن شروط القوة السياسية في كل بلد عربي تتمثل في النهج الديمقراطي والتعديدية السياسية وضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون حتى ينفل المواطن العربي من حالة اللامبالاة السياسية التي يعيشها ويصبح فاعلاً في تقرير

مصيره ومصير بلده وشعبه .
ج - حتى تتمكن البلدان من وقف تدهور أوضاع الطبقة العاملة والفقيرة والمتوسطة التي تشكل العماد البشري للتنمية لابد من توفير كل الإمكانيات والموارد المالية والبشرية الضرورية للتنمية الاجتماعية المتوازنة وهذا لابد من وجود سياسات فاعلة لوقف تزيف الفساد والهدر بجميع أشكاله وسد قنوات تسرب الأموال العربية واستنزافها في ميادين تتساوى عن مصالح وأهداف الفرد والمجتمع العربي في التقدم والازدهار .



توصيات ندوة تطوير العمل البرلماني العربي

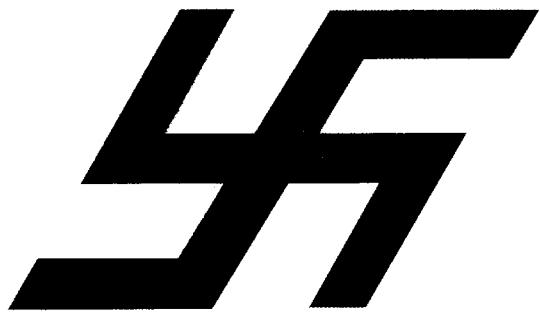
بيروت 16-18/أيار - مايو - 2000

مبادرة من مجلس النواب اللبناني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقدت في العاصمة اللبنانية - بيروت - ندوة برلمانية لمناقشة أساليب تطوير العمل البرلماني العربي ، شارك فيها برلمانيون عرب من مختلف البرلمانات وال المجالس العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، وخبراء قانونيون من البلدان العربية وختصاصيون آخرون . وقد دامت الندوة ثلاثة أيام (من 16 و 18 أيار - مايو 2000) وتوصل المشاركون فيها إلى التوصيات التالية :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- ولابد من الشكر الخاص إلى مشروع التطوير البرلماني المشترك بين مجلس النواب اللبناني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساندة القيمة التي وفرها للندوة منذ بدايتها وحتى نهايتها .
- ويؤكد المشاركون ، انتلاقاً من أهمية تعزيز وظائف المجالس النيابية و المجالس الشورى في الدول العربية ، في التشريع والرقابة على التوصيات التالية ، التي يقترح بتنسيقها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاشتراك مع البرلمانات العربية والاتحاد البرلماني العربي ، وهي :

 - 1 - بناء نموذج لقاعدة بيانات برلمانية .
 - 2 - وضع إطار لكيفية استخدام التقنية الحديثة وتطوير أساليب العمل .
 - 3 - بناء نموذج لمكتبة برلمانية افتراضية .
 - 4 - وضع تصور للتعاون بين البرلمانات العربية والمجتمع المدني .
 - 5 - وضع إطار للتدريب البرلماني ، للنواب وللأمانات العامة .
 - 6 - إعداد خطة للإعلام البرلماني .

- يعرب البرلمانيون والمشاركون في ندوة تطوير العمل البرلماني العربي المنعقدة في بيروت 16-18 مايو/أيار 2000 عن تقديرهم وشكرهم لدولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري لرعايته هذه الندوة وتقديم كافة التسهيلات ودعم أعمالها .
- كما يشكون مجلس النواب اللبناني لمساهمة نوابه في المشاركة وإثراء المناقشات والمداخلات والشكر للعاملين في الأمانة العامة للمجلس لجهودهم المتواصلة في دعوة المشاركين ومتابعة أعمالهم اليومية وتوفير ظروف نجاح هذه الندوة .
- ويتوجهون بالشكر كذلك إلى المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاهتمامه بالشؤون البرلمانية العربية ومبادرته إلى عقد هذه الندوة وتوفير متطلباتها .
- والشكر إلى الاتحاد البرلماني العربي لجهوده المتواصلة في دعم وتطوير العمل البرلماني العربي .
- ويشكرون المركز اللبناني للدراسات الذي أشرف على إعداد أوراق العمل بتكليف من



عن الدستور الأردني

النازية الجديدة

بعد الذي جرى و يجري في فلسطين المحتلة هل يختلف اثنان على أن إسرائيل كيان عنصري فاشي يعتمد إرهاب الدولة المنظم الذي استشرى مؤخراً ، و تجلى في عنصرية حاقدة تستخف بكرامة الإنسان، و تنتهك القانون الدولي ، و تضرب عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي ؟!

إنها النازية الجديدة المنفلتة من عقالها . و لكننا واثقون أن مصيرها لن يكون أفضل من ساقتها النازية الألمانية التي داستها الشعوب وألقت بها في مزبلة التاريخ .

صنع سلام أم قتلة أطفال؟

في يوم السبت الواقع في 30 أيلول - سبتمبر / 2000 كان الطفل محمد الزهر ونوه في طريقهما إلى البيت . فجأة تعرضوا لإطلاق النار :

الصورة الأولى: محمد وأنسون يحاولان الاختباء

الصورة الثانية: محمد يصرخ بسبب رحات الرصاص

الصورة الثالثة: الطفل المدعور يختبئ خلف والده

الصورة الرابعة: .. محمد يسقط ميتاً بالرصاص .

